نموذج ترخيص

أنا الطالب : نايف بن محمد بن سعيد الغامدي أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية للفترة من ١٩٥١ - ٢٠١٠ وتأثيراتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: نايف محمد الغامدي

التوقيع:

التاريخ: ١٦ / ٤ / ٢٠١٣م

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية للفترة من (1951م – 2012م) وتأثيراتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعداد
نايف بن محمد بن سعيد الغامدي

المشرف
الدكتور غازي اسماعيل الربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

نيسان، 2013 م

قرار لجنة المناقشة

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " **العلاقات الإيرانية الإسرائيلية للفترة من (١٩٧٩-٢٠١٢) وتأثيراتها على دول مجلس التعاون الخليجي "**

يوم الاثنين ٢٠١٣/٣/١٨

أعضاء اللجنة

الدكتور غازي إسماعيل الربابعة (مشرفا)

أستاذ مشارك — علاقات دولية

الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية (عضوا)

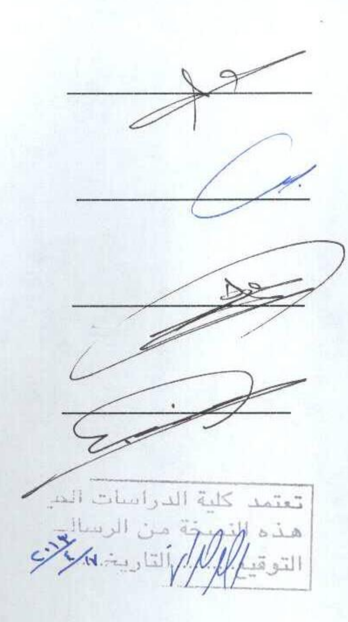
أستاذ – علاقات دولية

الدكتور عمر حمدان الحضرمي (عضوا)

أستاذ مشارك – علاقات دولية

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة (عضو خارجي)

أستاذ – مجلس الأمة



الإهداء

إلى الأب القدوة .. السند والعضد

رعاه الله

إلى الأم الرؤوم .. حضن الحنان الدافئ .. الشمعة التي أضاءت لي الطريق

رعاها الله

إلى نجوم تلمع في فضاء حياتي ... أخوتي

بارك الله فيهم

وزوجتي الحبيبة .. سكني .. معول الرعاية والبناء .. مثال الصبر والوفاء

جزاها الله خيراً

إلى من تنفرج اساريري عند لقياهم ... أساتذتي وأصدقائي وكل من وقف إلى جانبي

بارك الله في جهودهم

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور/ غازي اسماعيل ربابعة الذي تفضل بالاشراف على رسالتي ومنحني خلاصة علمه وفكره لإتمام هذه الدراسة، فكانت بحق ومضات علمية، ومنارة اهتديت بها حتى أتممت هذا العمل المتواضع.

و لا يسعني إلا أن أشكر أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية على ما قدموه لي من نصح وإرشاد وأفاضوا عليّ بعلمهم وفكرهم، وإلى كافة العاملين الذين قدموا العون والمساعدة في إخراج هذه الرسالة إلى النور.

والشكر موصولٌ إلى الإخوة والزملاء الذين وقفوا إلى جانبي ومنحوني بعضاً من جهدهم ودورهم، وإلى كل من أسهم في إتمام هذه الدراسة وخروجها إلى النور وأعانني على إنجازها بكل تواضع.

الباحث

نايف بن محمد الغامدي

قائمة المحتويات

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية خلال الفترة 1951م -2012م وتأثيراتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إعداد

نايف بن محمد الغامدي

المشرف

الدكتور غازي اسماعيل الربابعة

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى طبيعة العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في الفترة 1951م-2012م وتأثيراتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وخصوصاً منذ بداية الأزمة في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بعد سقوط حكم الشاه محمد رضا بهلوي و قيام الثورة الإسلامية في العام 1979م، والتطورات المختلفة التي أثرت سلبا أو إيجاباً على هذه العلاقات.

فقد لعبت إيران دور الشرطي في منطقة الخليج العربي وداعماً للرؤيا الأميركية في هذه المنطقة سعياً للدفاع عن مصالحها ونفوذها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979) ، ثم جاءت الثورة الإسلامية في العام 1979م وقلبت هذا الاتجاه؛ إذ قطعت كل صلة بالاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية.

وتبين من الدراسة أنه كان للثورة الإسلامية في إيران أقوى التأثيرات السلبية على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولعل من الممكن اعتباره أفدح النكسات التي واجهتها الإدارة الأمريكية هو سقوط نظام الشاه، ذلك الحليف الاستراتيجي لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، اللذين اعتمدتا عليه طيلة ثلاثة عقود من الزمن إبّان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي. وقد تأثرت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بعد الثورة بالصراعات والتناقضات الداخلية، وبرزت فيما بعد بين القوى والتيارات السياسية، التي شاركت في صناعة الثورة؛ حيث مرت العلاقات بينهما، بمراحل تطور مختلفة تبعاً لازدهار وأفول التيارات والقوى السياسية في إيران.

وإنّ قيام الثورة الإيرانية بزعامة آية الله الخميني في العام 1979م ومحاولة تصدير الثورة إلى دول المنطقة جعل العلاقات الإيرانية الخليجية في أسوأ مراحلها، فكانت إيران على الدوام

تتهم السعودية بالانحياز إلى جانب دول الخليج، لا سيما العراق والإمارات العربية المتحدة في صراعهما مع إيران، و تبين من الدراسة أن العلاقات الإيرانية الخليجية شهدت نوعاً من التقارب، لا سيما بعد دخول القوات العراقية للكويت في العام 1991م نتيجة الموقف الإيراني الرافض لهذا الغزو، مما سهل من تقريب وجهات النظر الإيرانية الخليجية، ومن ثم عودة العلاقات بأوجهها كافة بين إيران والمملكة العربية السعودية.

إلا أن الملف النووي الإيراني وما رافقه من أحداث وتطورات سياسية، قد صاحبته تطورات أخرى وهو ما تعكسه طبيعة التصريحات واللقاءات والقمم الخليجية المتتالية، التي تتنبأ بحرب مدمرة في منطقة الخليج العربي إن لم تكن هناك أية تسويات سياسية يتم إقرارها بمعرفة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي أو مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر. وللخطر النووي الإيراني تأثيره المباشر الذي قد يهدد الدول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإذا تمسكت إيران بموقفها الرافض ولم تتنازل وفشلت العقوبات واستمرت طهران بحدة وتصميم أكثر على المضي في طريقها غير آبهة بالمجتمع الدولي، فقد يؤدي ذلك إلى تصعيد أكبر للأمور وقد يصل الأمر إلى حد المواجهة العسكرية التي لا تحتاج لقرارات دولية. وفي حال حدثت المواجهة بين إيران من جهة، وإسرائيل والقوات الأمريكية الموجودة في الخليج من جهة أخرى، سوف تكون الدول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي ضحيتها الأولى.

المقدمة:

مرت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بتاريخ طويل من التذبذب بين القوة والضعف وذلك حسب الظروف السياسية التي توالت على إيران منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي وحتى قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، وقبل نجاحها، كانت هناك علاقات قوية بين إيران وإسرائيل، حيث اعترفت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي باسرائيل وذلك بعد عامين من قيامها في 1950/3/6م، وتعتبر إيران الدولة الإسلامية الثانية بعد تركيا من حيث الاعتراف بشرعية اسرائيل كدولة عضو في الأمم المتحدة.

وقد اتخذت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بعدًا أكثر عمقًا في أواخر عقد الخمسينيات. وفي الواقع يمكن القول لنّ تحالفًا استراتيجيًا قد تم بين الدولتين واستمر هذا التحالف حتى سقوط الحكم البهلوي في العام 1979م، وقد تحالفت الدولتان في المجال الأمني في مواجهة الأعداء المشتركين، أي العرب والاتحاد السوفيتي السابق؛ إذ بلغت العلاقات بينهما في المجال الأمني أعلى مستوياتها، وبعد نجاح الثورة الإيرانية تم قطع العلاقات مع إسرائيل وتم تحويل سفارتها لتكون مقرًا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان من البديهي أن تضع الثورة الإيرانية القضية الفلسطينية في صميم أهدافها باعتبارها ثورة إسلامية من شعاراتها وأيديولوجيتها مناصرة القضايا الإسلامية لكي تبقى على ثقة جماهيرها العريضة.

وبالنظرة المتعمقة لسياسات إيران مع الدول العربية عامه ودول الجوار خاصة سيقوم الباحث بإلقاء الضوء الذي يكشف ويساعد فى تقييم العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، فيما يخص الجانب الأول, وهو علاقة إيران بدول الجوار فقد اتضح أن هناك انتهاكات إيرانية سياسية وقانونية خطيرة على الدول العربية المجاورة وعلى مستويات كثيرة، فإيران هي من يحتل الجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى, وطنب الصغرى, وأبو موسى) بالتنسيق مع بريطانيا قبل انسحابها من الخليج العربي وترفض الانسحاب منها أو حتى الدخول في مفاوضات حولها، وإيران هي من احتلت منطقة عربستان المجاورة للعراق، وهي التي عدّت البحرين إحدى الولايات التابعة لها وصرحت بذلك, وهي التصريحات التي جاءت من شخصيات رسمية وغير رسمية قبل الثورة وبعدها، وإيران هي التي مدت نفوذها في العراق، فتعاونت مع الاحتلال الأمريكي لإسقاط حكم الرئيس صدام حسين في العام 2003م, ثم غذت الحرب الطائفية بالمال والسلاح حتى أصبح العراق منهمكاً في مشكلاته الداخلية بعيداً عن هموم أمته.

وكانت إسرائيل قد وجدت طريقها إلى إيران منذ الخمسينيات، وسارعت ببناء خطط ومشروعات للاستثمار فيها، وذلك في نهاية حقبة الستينيات وفترة إنهاء الحكم البريطاني للخليج. أوجد هذا التلاقي في التوجهات منذ البداية وتوحيد السياسات ضد الدول العربية تظافراً في

تحالفات إيرانية إسرائيلية ضد مصالح الأمة العربية من جهة، وأوجد مصالح مشتركة بينهما استفادت منه إسرائيل سواءً في إقامة مشروعات اقتصادية إسرائيلية في إيران، ودعم إسرائيل وتمويلها من النفط الإيراني بعد الحظر العربي على إسرائيل.

و بعد الثورة الإيرانية بدأت تتعالى التصريحات والحرب الإعلامية بين إيران من طرف وإسرائيل والولايات المتحدة من طرف آخر، والمتطلع لتلك التصريحات يعتقد أن هناك عداءً غير محدود بين الأطراف الثلاثة، وأن كل طرف ينتظر الوقت المناسب للانقضاض على الآخر لتدميره، وخلاصة القول يرى الباحث أن التصريحات الإيرانية تأتي على غرار "ينبغي إزالة إسرائيل من الخارطة"، و"ينبغي عودة اليهود إلى مواطنهم الأصلية" ماهي إلا فقاعات إعلامية فقط، وعلى الصعيد الآخر يجد الباحث أن إسرائيل تصدر تصريحات مشابهة أيضاً تطالب فيها القيام بعملية عسكرية ضد طهران، باعتبار أن العقوبات الدولية غير كافية لإيقاف البرنامج النووي الإيراني وهذا هو نوع من الفقاعات الإعلامية أيضاً.

وعليه فإنّ هذه الدراسة تلقي الضوء على العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، وما آلت إليه من تطورات سياسية وعسكرية وتهديدات متوالية، وتأثيراتها على الدول العربية بعامة والدول في مجلس التعاون لدول الخليج العربي بخاصة.

أولاً- مشكلة الدراسة:

كان للعلاقات الإيرانية الإسرائيلية تأثير على دول مجلس التعاون الخليجي، وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة تأثير هذه العلاقة على دول المجلس والإجابة على التساؤلات التي تطرحها الدراسة. تدور مشكلة الدراسة حول إشكالية التقارب والتباعد في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، والعوامل التي أدت إلى أي منهما، منذ بداية الأزمة في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية منذ سقوط حكم الشاه محمد رضا بهلوي قيل الثورة و قيامها في العام 1979م وحتى في العام 2012م، والتطورات المختلفة التي أثرت سلباً أو إيجاباً على هذه العلاقات.

ثانياً- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة العلمية من كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة بالمنطقة العربية، التي تتابع التطورات الداخلية الإقليمية والدولية التي أثرت على العلاقات الإسرائيلية الإيرانية، وتكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش ثلاثة أركان رئيسية في المنطقة، وتداخل العناصر المختلفة فيما بينها وتأثيرها وتأثرها ببعضها البعض بوصفها قوى رئيسية يستحيل إحلال الاستقرار في المنطقة من دونها، وذلك في ظل المتغيرات الطارئة في أعقاب الربيع العربي، وما تبعه من تمخضات أدت إلى تراجع في جوانب عديدة، والتطرق إلى الدور الإيراني, والدور الإسرائيلي الذي يغطيه الإعلام الإسرائيلي، ودور دول مجلس التعاون الخليجي وإفرازات التعاون مع الولايات المتحدة والعلاقة مع إيران.

وستضطلع الدراسة في إبراز أهمية النفط في منطقة الخليج العربي وأثره على القرار الأوروبي والأميركي، وما جلبه النفط على الخليج من تطورات، وما جره عليه من تدخلات وعلاقات عدائية؛ إضافةً إلى إبراز الحرب القائمة بين إيران وإسرائيل حالياً على الصعيد المرئي كالاغتيالات، والملاحقات، والتخريب، وتجنيد العملاء، والحرب الإعلامية وغيرها.

ثالثاً- أهداف الدراسة وأسئلتها:

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أسباب نشوب الثورة الإيرانية وما هي أهدافها وانجازاتها وتأثيرها على دول مجلس التعاون الخليجي، وما هو الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي في الفترة من 1979 إلى 2012؟

2- ما مدى التجاذب والتنافر في العلاقات بين إسرائيل وإيران قبل الثورة الإيرانية الإسلامية وبعدها وأثر ذلك على دول مجلس التعاون الخليجي؟

3- ما مستقبل العلاقة الإيرانية السعودية في حال تم حصار إيران اقتصادياً وقامت السعودية بتعويض العالم إمدادات نفطية بديلاً عن الإمدادات النفطية الإيرانية؟

4- ما أثر العامل الدولي في تحجيم قدرات إيران النووية وانعكاس ذلك على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي؟

5- ما مدى جدية إيران في تهديداتها لدول مجلس التعاون الخليجي حيال أية ضربة إسرائيلية لها ؟

رابعاً- الدراسات السابقة :

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة، التي ترتبط بموضوع الدراسة بصورة غير مباشرة، وقد ارتأى الباحث تقديم عرض موجز لما تضمنته هذه الدراسات كما يلي:

1. دراسة قام بها عبد الله دقامسة [1]**:** حاولت هذه الدراسة الإجابة على مدى الأثر الذي تتركه الأزمات الإقليمية الخليجية على السلوك السياسي الخارجي الإيراني في علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي، التي تم تحديدها بأزمة الجزر الثلاث (جزيرة أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) وأزمة الخليج الثانية.

2. دراسة قام بها عطا الله زايد الزايد[2]: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقات السياسية السعودية ـ الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي في الفترة الممتدة من 1980-2003م، نظراً لأهمية الدولتين باعتبارهما قطبي الخليج منذ خروج العراق من لعبة التوازن الإقليمي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ونظراً لما توليه دول العالم للدولتين من اهتمام بالغ في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي.

3. دراسة قام بها، عبدالله زيد إبراهيم آل محمود[3]: تبرز هذه الدراسة أهمية العلاقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية سواء أكانت إيجابية أم سلبية، لما لها من انعكاس إقليمي ودولي وذلك بسبب موقع الدولتين الاستراتيجي، وتأثيرهما الروحي، وامتلاكهما مخزوناً هائلاً من النفط والغاز. وتوصل الباحث في دراسته إلى تأثير الثورة الإيرانية في العلاقات بين الدولتين سلبياً، وذلك لما صاحب هذه الثورة من تبشير زعمائها بأنها سوف تعم منطقة الشرق الأوسط بما فيها دول الجوار، وكانت مسألة الحجّاج الإيرانيين وما حصل من تسييس لهذه الشعيرة أكبر الأثر في تردي تلك العلاقات حتى بلغت حد القطيعة، ثم تطورت العلاقات السعودية الإيرانية بعد وصول الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني الذي عد نصف

---

(1) دقامسة، عبدالله، السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1988 ـ 1997)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2000م.

(2) الزايد، عطا الله زايد، العلاقات السياسية السعودية ـ الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980 ـ 2003م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2003م.

(3) آل محمود، عبدالله زيد إبراهيم، العلاقات السعودية الإيرانية من 1979م ـ 2005م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2007م.

إصلاحي، ووصلت العلاقات ذروتها مع وصول الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في العام 1997م إلى السلطة في إيران.

4. دراسة قام بها أمجد عبدالله صالح قواسمة بعنوان: "العلاقات الإسرائيلية التركية بعد أزمة الخليج العربي الثانية" [1]: تناولت هذه الدراسة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بعد أزمة الخليج العربي الثانية، هادفة التعرف إلى العوامل التي حفزت وأثرت في طبيعة مثل هذه العلاقات بين البلدين، وتحليل هذه العلاقات وأبعادها، ومحاولة بناء رؤية واقعية لهذه العلاقات.

5. **دراسة قامت بها عايدة سري الدين بعنوان " دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية"** [2]: وتحدثت هذه الدراسة في جانب منها عن الوجود اليهودي في تركيا وعن تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، وتحدثت حول الحلف التركي الإسرائيلي والدعم الأمريكي لهذا الحلف.

6. **دراسة قام بها فهد فلاح شجاع العجمي بعنوان: " أثر التفاعلات السياسية الإقليمية على مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية "**[3] : هدفت هذه الدراسة إلى تناول أثر التفاعلات التي شهدتها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل عام على مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية مع تتبع تطور العلاقات الخليجية الإسرائيلية منذ البدايات الأولى لقيام دولة إسرائيل في العام 1948م حتى الوقت الحاضر، ودراسة أهم مقومات ومحددات هذه العلاقات ومدى تأثرها بهذه التفاعلات، إضافة إلى مناقشة أهم الجوانب المستقبلية التي يمكن أن تشهدها هذه العلاقات في ظل الظروف الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في ظل مستقبل العملية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل.

7. **دراسة منصور حسن العتيبي بعنوان: " السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979- 2000"**[4]، تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة من العام 1979م وحتى العام 2000م، وهي الفترة التي عرفت الساحة السياسية الإيرانية فيها ثلاث قيادات اختلفت في توجهاتها الخارجية تجاه منطقة الخليج، نتيجة اختلاف المحدّدات التي حكمت تلك التوجهات في فترة الدراسة. وتعرض الدراسة السياق التاريخي لتلك السياسة والمحدّدات التي أثّرت فيها، سواءٌ تلك النابعة من البيئة الإقليمية أو تلك

---

(1)قواسمة، أمجد عبدالله صالح، العلاقات الإسرائيلية التركية بعد أزمة الخليج العربي الثانية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2001م

(2) سري الدين، عايدة، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية ـ الإسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت، 1997م.

(3)العجمي، فهد فلاح شجاع، أثر التفاعلات السياسية الإقليمية على مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2005م.

(4) العتيبي، منصور حسن ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979- 2000) ، منصور حسن العتيبي، 24 فبراير، 2008 ، مركز الخليج للأبحاث.

النابعة من البيئة العالمية. وتتناول دور الأيديولوجيا والقيـــادة والمصلحة القومية في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية، وكذلك الأدوات المستخدمة في تنفيذ تلك السياسة في مراحل الحكم الإيراني المختلفة منذ ثورة 1979م وحتى العام 2000م.

وتطرقت الدراسة إلى السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في العهود الثلاثة التي تعاقبت على الحكم في إيران منذ العام 1979م وحتى العام 2000م، بتناول عدد من القضايا التي تعرَّضت لها تلك السياسة، مثل الأيديولوجيا والبحث عن دور إقليمي لإيران مروراً بقضايا الحدود، وقضايا الأمن والتسلح، وقضايا التعاون الإقليمي بين إيران وبين دول المجلس إبان تلك العهود الثلاثة.

8. دراسة سارة المسلم بعنوان: أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي في الفترة من العام 1979م إلى 2007م[1]، تناولت الدراسة أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي، فمن المنهج الاستقرائي لاحظنا الواقع السياسي الإيراني والخليجي والكويتي في فترة الدراسة من العام 1979م إلى العام 2007م.

وقد ركزت الدراسة على موضوع مهم من موضوعات الساعة المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، كذلك ويعد هذا الموضوع من أهم الموضوعات المطروحة الآن في مجال السياسة الخارجية، ويلقي بظلاله على الجانب الداخلي للأمن الوطني، إذ إنَّ الحفاظ على الأمن الوطني هو في الوقت ذاته حفاظٌ على المصالح العليا للدولة وفق الثوابت الأساسية مع مراعاة الإمكانات المتاحة، وإدراك المتغيرات التي تحدث، ولهذا فإن الموضوع من بين الموضوعات التي تربط بين دراسة السياسة الخارجية ودراسة النظم السياسية، فقد تناولنا السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي تثير الكثير من الجدل على الساحتين الإقليمية والدولية، ويرجع ذلك لسعيها المستمر في ظل العصور المختلفة إلى لعب دور كبير إقليمياً ودولياً وما يشكله ذلك من أخطار على الدول المحيطة بها، ومن بينها دولة الكويت التي أولت اهتماماً كبيراً للحفاظ على الأمن الوطني بمختلف أبعاده.

وأخيراً انتهت الدراسة إلى تقديم إجابة موضوعية لمشكلة البحث تنتهي إلى أن الأمن الوطني لدولة الكويت بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قد تأثر بشكل سلبي

---

(1) المسلم، سارة أحمد عبد العزيز، أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي في الفترة من العام 1979م إلى العام 2007م، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة والعلوم السياسية، 2008.

ملموس من السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج، سواءً في تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية أو التطلعات التوسعية أو تحديث القوة العسكرية الإيرانية.

ما يميز هذه الدارسة عن سابقاتها:

تحظى العلاقات الإيرانية الإسرائيلية باهتمام سياسي كبير نظراً للأهمية الاستراتيجية والسياسية للدولتين في المنطقة، إلا أن هذا الموضوع لم يحظ باهتمام كبير من الباحثين ولم تتم دراسته وفق المناهج العلمية ولم يتم تحليل هذه العلاقات بشكل علمي، وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها هو كونها ستسلط الضوء على العلاقات بين الدولتين وتأثيرات هذه العلاقات على دول مجلس التعاون الخليجي.

خامساً- منهج الدراسة:

يرى الباحث أن طبيعة هذه الدراسة تحتاج في تناولها إلى استخدام المنهج التاريخي والتحليلي بهدف الوصول إلى أفضل النتائج؛ إذ إنَّ تحليل الظاهرة محل الدراسة بهدف التوصل إلى جذورها وأبعادها التاريخية، وذلك بأسلوب جمع المعلومات التاريخية من الكتب والدوريات المهتمة بدراسة العلاقات الإيرانية الإسرائيلية، وهذا المنهج تفرضه طبيعة الدراسة فيما يتعلق بالجذور التاريخية التي لا يمكن إغفالها في دراسة الأحداث وتحليلها ومظاهر السلوك الراهنة.

وقد تم اختيار منهج دراسة الحالة الذي يقوم على تحليل مضمون التصريحات الرسمية والإعلامية الخاصة ببعض المسؤولين الرسميين أصحاب العلاقة بموضوع الدراسة أيضاً، وكذلك تحليل الوثائق المتعلقة بالحالة مثل السجلات، والمذكرات الشخصية والرسائل. هذا إضافة إلى دراسة الجماعة المرجعية للحالة، وكذلك سيستخدم منهج المصلحة القومية الذي يركز على أهمية المصلحة الوطنية باعتبارها المدخل الأكثر أهمية في تحليل العلاقات الدولية، القائمة على مفهوم القوة بكل أشكالها باعتبارها نزعة إنسانية ميالة للسيطرة، وأن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للسياسة الدولية، وهو المنهج الملائم "لباحثي سياسات دول العالم الثالث، لأن مفهوم المصلحة القومية يكون أكثر تحديداً في هذه الدول". علما بأن هذه الدراسة واجهت بعض الصعوبات بشأن المنهج، تمثلت في ترابط وتشابك الكثير من المتغيرات الداخلية والإقليمية والعالمية؛ مما يجعل من المداخل المختلفة مداخل مترابطة ومكملة لبعضها بعضاً، ومن الصعوبة الاعتماد في هذه الدراسة على منهج واحد [1].

---

(1) سالم حسين عمر البرناوي، السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية-تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل(1977-1997)، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2000م، ص30

سادساً- فصول الدراسة :

تحتوي الدراسة على أربعة فصول وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث أساسية كما يلي:

الفصل الأول

البعد التاريخي للدور الإيراني في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: الأطماع الإيرانية التاريخية في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: علاقة إيران مع دول الخليج العربي في العصر الحديث.

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي.

الفصل الثاني

الأثر الدولي والإقليمي على سياسات إيران تجاه دول الخليج العربي

المبحث الأول: العلاقات الأميركية الإسرائيلية الإيرانية وبذور التعاون المشترك.

المبحث الثاني: الحرب الباردة وأثرها على العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي.

المبحث الثالث: الدور العراقي في تحجيم الأطماع الإيرانية في الخليج العربي.

الفصل الثالث

ملامح السياسة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية

المبحث الأول: الثورة الإيرانية ودورها في إنهاء العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: أطماع إيران بعد الثورة الاسلامية في رسم ملامح الأمن القومي الإيراني.

المبحث الثالث: الحرب الإيرانية العراقية وانعكاساتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفصل الرابع

أثر الملف النووي على سياسات إيران الخارجية وانعكاساته على العلاقات

مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول: الدور الدولي في تحجيم دور إيران المتصاعد بعد الحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية بعد احتلال الكويت في العام 1991م .

المبحث الثالث: كيفية تعاطي مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دور إيران النووي.

الفصل الأول

البعد التاريخي للدور الإيراني في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: الأطماع الإيرانية التاريخية في منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني: علاقة إيران مع دول الخليج العربي في العصر الحديث.

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي.

المبحث الأول

الأطماع الإيرانية التاريخية في منطقة الخليج العربي

منذ بداية اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، بدأت القوى الكبرى تتطلع إلى إحكام سيطرتها على منطقة الخليج، وكذلك بدأت الإدعاءات الإيرانية في الخليج تأخذ طابعاً ملحاً، خصوصاً فيما يتعلق بالبحرين، وكانت إيران تنظر إلى الخليج كأنه بحيرة إيرانية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مسألة الأطماع الإيرانية في الخليج تمثل العقبة الدائمة في العلاقات العربية والخليجية الإيرانية.

وقد أدى صراع البترول في الخليج العربي إلى حصول منازعات وخلافات بين إيران ودول الخليج العربي المجاورة بشأن الحدود الإقليمية المائية والامتداد القاري لكل منها، خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، ومن جهة أخرى فقد عمدت إيران إلى فرض نفسها في المنطقة، وغمرتها بالمهاجرين الإيرانيين وذلك بالتواطؤ مع بريطانيا وشركات البترول أملاً في أن تكون إيران الوارث الأخير لبريطانيا من جهة، ومحاولة للاحتفاظ بالوجود الاستعماري عن طريق إشعار هذه الإمارات بحاجتها إلى بريطانيا لحماية ما يسمى بالاستقلال من جهة ثانية، وللاحتفاظ بإيران ورقة عدوانية يلعب بها الاستعمار البريطاني عند الاقتضاء من جهة ثالثة، وقد استفحلت الهجرة الإيرانية في المنطقة، وتوسع الإيرانيون في النشاط التجاري وعملوا على نشر اللغة الفارسية بين السكان العرب، وقد ساعد على هذه الهجرة عوامل الجوار ووجود المنطقة على طريق السفن القادمة من البلاد الآسيوية خصوصاً إيران والهند وباكستان(1).

وفي العام 1934 حاولت إيران فرض الجنسية الإيرانية على البحرين، وتطورت المسألة إلى الحد الذي جعل البحرين تقوم بإصدار قوانين الجنسية والملكية في مايو 1937، الذي نصَّ على إلغاء الجنسية البحرينية عن الأشخاص الذين يحصلون على جنسيات أخرى، والمقصود بذلك الجنسية الإيرانية، وحرم القانون على الأجانب ملكية العقارات في البحرين(2).

فرضت مرحلة حكم الشاه محمد رضا بهلوي خصوصية العلاقة السياسية الأمريكية الإيرانية والتحالفات السياسية والأمنية التي أدخلت إيران طرفاً فيها، وتفاعلات سياساته مع إسرائيل وتعاونه الأمني والنووي معها، وذلك زاد من إمعانه في أداء دور الشرطي في منطقة الخليج، وعرض القوة والتهديد بها، فرضت كذلك حالة من الصراع الإيراني الخليجي، من دون أن يصل الأمر إلى حد الحرب المسلحة، نظراً لخلل موازين القوى العسكرية لصالح إيران، وقد

---

(1) رجب، يحيى حلمي، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، الكويت، مكتبة دار العروبة، 1989، ص 14.

(2) الطحاوي، عبد الحكيم، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي 1951-1981، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004، ص 31.

أقدم الشاه على عدة خطوات من شأنها إحداث مزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية الخليجية منها[1]:

1- احتلال الجزر الإماراتية خلافاً لمذكرة التفاهم في 17 نوفمبر تشرين الثاني من العام 1971م، بين إمارة الشارقة وإيران برعاية بريطانية.
2- الأطماع الإيرانية في البحرين حيث توافرت مطالبات إيرانية تجاه البحرين، عرقلت التمهيد لعلاقات طبيعية، استناداً إلى وجود الشيعة في البحرين، علماً بأن الجانب العربي لم يعتمد على المعاملة بالمثل فيما يخص عبدان نفسها مثلاً، التي كانت تُحكم لمئات السنين من سلطان عمان العربي، بيد أن إيران لم تمض بعيداً في هذه المطالبة، مما أتاح للبحرين الاستقلال والانضمام للأمم المتحدة.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي :

يُعدّ تحليل أهمية الموقع الجغرافي من عرض الخصائص الجغرافية لهذه المنطقة عاملاً مهمًا باعتبار أن العامل الجيبولتيكي لا يمكن أن يقف بمعزل عن التأثير في إطار الحركة السياسية للقوى الدولية ومن ثم التأثير في طبيعة القرار السياسي ونوعيته، فلا يمكن لأية دولة أن تدخل في أية قضية لحسمها إلا بمعرفة العامل الجيبولتيكي وتدخله في تحديد استخدام قوتها، كما أن العوامل الجيبولتيكية نفسها تعد عاملاً من عوامل الصراع كالنزاع على مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية، ووفقًا لذلك فإن منطقة الخليج تشكل أحد أهم محاور الاستراتيجية الدولية لما تتميز به من مواقع جيبلوتيكية وجيواستراتيجية تجعل من يسيطر عليها اللاعب الحاسم في مسارات التوازن لصالحه إذا ما تم تطويعها وفق اعتبارات الصراع حول السيادة العالمية.

إن منطقة الخليج العربي تتصف بخصائص جغرافية تكاد تكون فريدة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بكل ما تعنيه من قابلية على التوصيف الاستراتيجي وقدرة معينة على الإغراء والاستقطاب الدولي، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى أن المفهوم الجيواستراتيجي مفهوم مرتبط بنظارة جغرافية واسعة المعالم، وفي ظل عالم تتحكم فيه أضواء الصراعات ودوافع السيطرة[2] .

ويقعُ الخليجُ العربيُّ بين شبه الجزيرة العربية غربًا وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عُمان جنوبًا والعراق شمالاً، ويمتد مسافة تقرُبُ من 1300 كم من شط العرب في الشمال حتى

(1) عثمان، سيد عوض، العلاقات الإيرانية – الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل، مختارات إيرانية، العدد 28، 2002، ص 87.

(2) أحمد، د عزالدين محمد، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، مجلة الساتل، العدد الرابع، جامعة السابع من أكتوبر، سرت، ليبيا، نيسان، 2008، ص 120.

رأس مسندم في الجنوب. ويتراوح اتساعه بين 47 كم و80 كم في أوسع نقطة فيه عند مضيق هرمز، ويبلغ أعلى عمق له 100م وذلك بالقرب من جزيرة هرمز، ويمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط العرض 26 شمالا، وخط العرض طول 56 شرقا إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 شمالا، وخط الطول 48 شرقا، وبهذا الموقع فإن الخليج العربي يمتد بين الأطراف الشمالية للمنطقة شبه المدارية الشمالية الجنوبية، أو المنطقة المعتدلة الشمالية شمالا، وبالتالي فقد جعل هذا الوضع المنطقة ذات أهمية حيوية على صعيد حركة الملاحة الجوية. وتمتد مياهه الهادئة من مضيق هرمز الحيوي إلى شط العرب بستمائة وخمسين ميلا، أما عرضه فيتراوح ما بين 110 أميال إلى 22 ميل في داخل لمضيق وعمقه لا يتراوح أربعين متراً في خليج عمان، و يبلغ طول الساحل العربي منه ثمانمائة كيلومتر، ويبلغ الساحل الإيراني ألفاً ومائتا كيلومتر[1].

ويرتبط موقع الخليج العربي بأهمية استراتيجية أخرى باعتباره وحدة سياسية واستراتيجية مترابطة مع مناطق أخرى؛ حيث يرتبط جيبولتيكيا بالبحر الأحمر الذي يعد ممراً مائياً يربطه بالعالم الأوربي، ويعد موقعه نقطة وثوب وسيطرة على مناطق الصراع الدولي الأوروبي والإقليمي الساخنة في الخليج العربي وأفريقيا؛ حيث يصل البحر الأحمر بين شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، مكوناً شريطاً مائياً يبدأ من السويس إلى باب المندب بطول مقداره (1300) ميل، ويبلغ متوسط عرضه حوالي (190) ميلاً بحرياً، وأقصى عرض له يبلغ (230) ميلاً ومساحته (169) ألف ميل مربع، ويمتلك البحر الأحمر موانيء مهمة على شواطئه من الدول العربية مثل الأردن ومصر والسودان والسعودية واليمن والصومال وجيبوتي وتسهم تلك الموانيء في دعم حركة التجارة الخاصة وفي حركة الملاحة الدولية [2]، وعبر كل من قناة السويس في الشمال وباب المندب في الجنوب تتصل قارتا أفريقيا وآسيا ويتصل كل من البحر المتوسط والمحيط الهندي ويضفي هذا الشكل من الموقع أهمية بالغة على البحر الأحمر وكذلك الخليج العربي، فإنتاج النفط في الخليج العربي أحدث تطوراً مهما في الوضع الاستراتيجي من طرف منطقة الخليج تجاه البحر الأحمر، وأصبحت منافذ البحر الأحمر تتحكم بطريق النفط القادم من الخليج العربي إلى أوروبا والعالم الصناعي الغربي، وأصبح النفط يمر بطريقين؛ الطريق الأول يأخذ المنحى الشمالي تجاه قناة السويس ومنها إلى أوروبا والطريق الثاني يتجه جنوباً عبر مضيق موزمبيق الفاصل بين جزيرة مدغشقر ودولة موزمبيق ويمر بجوار جزر القمر ثم يتجه إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا وبعدها يتجه شمالاً على طول سواحل أنجولا وغرب أفريقيا، وفي كلا الطريقين

(1) الغزي، خالد، الخليج العربي في ماضيه وحاضره .بغداد، بدون ط، 1975 ، ص13.
(2) حسين، غازي فيصل، المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي، بيروت .المستقبل العربي، العدد يونيو 1999 م، ص60

يصبح البحر الأحمر بحكم وقوع قناة السويس في شماله أو بحكم قربه الشديد عبر مضيق باب المندب في القرن الأفريقي مسرحاً لناقلات النفط الضخمة، التي تحمل بداخلها شريان الحياة للعالم الصناعي ومصدر الثروة الهائل للدول الخليجية[1].

والخليج بحر شبه مغلق، ويبلغ طول الساحل الغربي منه حوالي (1357) كيلو متراً ابتداءً من جزيرة رأس مسندم العمانية وحتى شط العرب في العراق، ويتراوح عرضه ما بين (180-280) كيلو متراً، وتقدر مساحة سطحه بنحو (250) كيلو متراً مربعاً، وتبلغ أعمق نقطة فيه (100) متر بالقرب من جزيرة هرمز، ولذلك تتميز مياه الخليج بالضحالة ولا سيما عند السواحل الشمالية والشرقية منه، التي ينحسر عنها الماء سنوياً بفعل ترسبات الطمي التي ينقلها إليه نهر شط العرب ونهر قارون، وهو ما أدى إلى بروز العديد من الجزر التي تكونت بفعل هذا الطمي مثل: جزيرة بوبيان، وجزيرة البحرين، وجزيرة فليكة وغيرها[2].

وتمتد منطقه الخليج إلى أقصى عمق منظور في منطقة جنوب غرب آسيا، التي تعد هضبة مستطيله لها ذراع شرقي وهو الخليج العربي، أما الذراع الغربي فيعد البحر الأحمر أحد أركانه الأساسية، ووفقا لذلك فإن منطقة الخليج العربي تمتد حتى نقطة عرض ثلاثين بخط طول خمسين مما يجعل من المنطقة أقرب نقطة من المحيط الهندي وتوسيعه إلى آخر وسط روسيا الأوروبية، وإلى أهم مواقع التجمعات السكانية والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية، كما أن المسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين، التي بها النفط في الاتحاد السوفييتي السابق (روسيا الإتحادية) لا يتجاوز تسعمائة ميل[3]، وتعد منطقة الخليج بديلا ومكملا لقناة السويس لمد أي جسر جوي يربطه بآسيا ومنطقة الشرق الأقصى والبحر المتوسط، وهذا يعني إمكانية ربط خطوط برية من السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية لربط المحيط الهندي ابتداء من بحر العرب بالبحر المتوسط الشرقي ويمد سوريا أو تركيا مما يساعد علي إيجاد فرص بديلة للطريق البحري وهذا البديل له أهمية عسكرية[4].

إن موقع الخليج يكتسب أهمية سياسية جغرافية تتعدى كون المنطقة ذات ارتباط إقليمي طبيعي يتصل جغرافياً وسياسياً بالمسطحات المائية والمضايق الأخرى، فهو يتصل بخليج النمو ا (جزء من الخليج العربي) شمالاً ويتصل بخليج هرمز جنوباً، كذلك فإن خليج هرمز يرتبط بخليج

(1) محمد، عبد العاطي، البحر الأحمر ومخاط الصراع الدولي، القاهرة، السياسة الدولية، ع5، أكتوبر1978 ، ص66 .

(2) القحطاني، شيخة غانم، توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1997، ص 54.

(3) هويدى، أمين، البحر الأحمر والأمن العربي، العوامل المؤثرة، بيروت، المستقبل العربي، ع 12 ،فبراير 1980م، ص33

(4)ربيع، حامد، نظرية الأمن القومي العربي وال تطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة، دار الموقف العربي، 1984 م، ص381

عمان والبحر العربي ومن ثم المحيط الهندي، ومن هنا فإن الخليج العربي يكتسب موقعه من أهميه تلك الاتصالات الطبيعية والحضارية، وقد زادت تلك الأهمية للموقع الجغرافي بوجود مضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي، وهو ممر شبه مغلق بخليج عمان الذي يعد بحراً مفتوحاً على المحيط الهندي ويعد الخليج العربي ذراعاً ممتداً للمحيط الهندي ما بين شبه الجزيرة العربية وإيران، خصوصاً في ظل التأكيدات التي تقول إن مضيق هرمز في جانبه العربي أعمق مما هو عليه في الجانب الإيراني؛ حيث تتقدم عادة السفن الداخلة في المضيق من الغرب في عمق (48) قامة على بعد (12) ميلاً جنوب شرق رأس دبا الإيرانية والمسافة 55 ميلاً إلى منطقة تبعد تسعة أميال جنوب جزيرة سلامة الصغيرة الإماراتية [(1)].

إن الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها مضيق هرمز في الموقع الجغرافي بمنطقة الخليج العربي، خصوصاً بعد الاكتشافات النفطية التي أصبحت تمثل عصب الحياة الاقتصادية للعالم المعاصر بحكم ما تملكه من ثروات نفطية، فهذا المضيق يمثل عنق الزجاجة للطريق الملاحي المؤدي من الخليج العربي وإليه، ومن يتحكم في سواحله يتحكم بالضرورة في حركة النقل إلى الأقطار الخليجية، ومن ثم حركة النقل المصدرة إلى أوروبا الغربية واليابان وبقية الدول المستوردة، خصوصاً إذا ما تذكرنا بأن كميات النفط التي يتم نقلها عبر هذا المضيق تصل إلى ثلاثة ملايين طن وتقدر بـ 86% من صادرات النفط، تحملها ناقلات ضخمة ويبلغ عددها 80 سفينة في المتوسط يوميا [(2)] .

إلا أنه ومنذ أن بدأت الشركات النفطية بالتنقيب عن النفط في اليابسة والبحر، بدأ الصراع بين الدول الخليجية، على الحدود البرية والبحرية وتمكنت بعض الدول من الوصول إلى ترسيم الحدود فيما بينها أو تحويل بعض المناطق إلى مناطق محايدة يتم استثمارها من البلدين المتجاورين، أو يتم التنازل عنها من طرف لآخر كما حصل بين الإمارات والسعودية في العام 1974م، وكان من المفروض أن تحل مشكلات الصراع على النفط بين الدول الخليجية بروح التعاون والأخوة القومية بين البلدان العربية، وبروح حسن الجوار بين العرب والإيرانيين، ومن هنا فإن الصراع على النفط لم يكن غائباً عن أي من حروب الخليج ابتداء بالحرب العراقية الإيرانية في العام 1980م وانتهاء بالحرب الأمريكية على العراق في العام 2003م، ففي الحرب الأولى كانت آبار النفط في عربستان، مغرية بالنسبة للعراق وبهدف إجبار إيران على التسليم بشروط العراق، لذلك استمرت الحرب ثمان سنوات تم فيها تدمير الكثير من الإمكانات النفطية في البر والبحر لكلا الطرفين.

---

(1) ربيع، المرجع السابق، ص382

(2) مرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار المنار، 1997 م ط 1، ص 44

إن موقع الخليج الاستراتيجي يمثل أحد العوامل التي أدت إلى تزايد أهمية الشرق الأوسط لكونه ممراً لجميع الطرق التي تربط بين الشرق والغرب، وتمر من الخليج العربي وقناة السويس، وقد أصبح الخليج العربي بفضل متغيرات هذا الموقع وانعكاساته على علاقة الصراع الدولي محوراً أساسياً وهو بمثابة المجال الحيوي للمنطقة العربية، فلا يمكن ضمان أمن المنطقة العربية في ظل أي تحكم أجنبي على منطقة الخليج العربي، والسيطرة على هذا الموقع يعني السيطرة على الطرق الملاحية، فتعدد خلجانه تساعد السفن الحربية على المراوغة والاختفاء، وتمثل مياهه الدافئة وشواطئه المحمية خير موقع لحماية السفن التجارية والحربية، ولهذا فهو قادر على حماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات التي تكون العنصر الأساسي في القتال المحتمل، فمن هذا الموقع يمكن إطلاق صواريخ من جنوب هرمز ثم تعود لتختفي بعد ذلك في مياه الخليج العربي، وبالتالي فإن الموقع الجغرافي له يعبر عن استراتيجية أكثر أهمية نتيجة لقرب موقعه ي العمق الاستراتيجي للجمهوريات الوسطى، إذ تسمح لمن يسيطر عليها أن يستخدم الصواريخ العابرة للقارات عبر استخدام البرامج العسكرية المتطورة على قوات أية دولة في المحيط الهندي والخليج العربي، وعليه فإن الخليج العربي خنجر مصوب إلى قلب دول الاتحاد السوفييتي السابق في ظل ما يمتاز به من إمكانية إيواء السفن وحماية الأساطيل في لحظات الضعف إزاء أية حملة من جانب الغواصات النووية[1].

أضف إلى ذلك أن موقع الخليج الجغرافي يُسهم في توفير الحماية والدفاع عن غرب أوروبا عبر تطويق حلف شمال الأطلسي عن طريق الزحف غرباً باتجاه المغرب الأقصى وتزايد أهمية الموقع جيبولتيكياً لارتباطه بالمحيط الهندي وامتداداته الطبيعية في الخليج العربي خصوصاً في ظل امتلاك المحيط الهندي لمجموعة من الجزر ذات أهمية عسكرية باعتبارها نقطة انطلاق لجميع المراكز الاستراتيجية في منطقه آسيا مثل جزيرة (ديغوروسيا) التي تقع شرق ساحل الصومال في المحيط الهندي، وتمتاز تلك الجزيرة بإمكانية حماية إمدادات النفط من منطقة الخليج إلى العالم الخارجي.

واكتسبت منطقة الخليج أهمية سياسية إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفييتي، ومنعه من الامتداد جنوبياً نحو هذه المنطقة، وعند قيام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث أعلنت بوضوح أن أية محاولة من أية قوة

---

(1) الدليمي، عصام عبد الحسين، السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، 1988 م، ص107

خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، وستواجه بالوسائل كافة بما في ذلك القوة العسكرية، وبذلك تحددت استراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الاستراتيجية بـ (مبدأ كارتر) (1).

ثانياً: الأهمية الأمنية للخليج :

شهدت منطقة الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية مجموعة كبيرة من التطورات، التي فرضت تداعيات خطيرة على أمن المنطقة، بحيث أصبح التحدي الأمني هو الأبرز في التحديات التي تواجهها المنطقة، وبوجه عام تقدم منطقة الخليج نموذجاً لما يطلق عليه الأمن المعقد (Complex Security)، ويقصد به: أنه في إقليم جغرافي ما يولد التزايد في درجة الاعتماد المتبادل بين دول الإقليم ذات تأثيرات أمنية متبادلة وفرضها بينها، وهذه التأثيرات لا تقتصر على الأمن العسكري فحسب، بل تشمل قضايا الأمن الاقتصادي والبيئي والمجتمعي، في ظل النموذج الأمني المعقد فإن مواجهة القضايا الأمنية تتطلب تعاوناً إقليمياً مع ضرورة تبني اقتراب أمني شامل(2).

لقد طرأ تغيير كبير في النظرة للأمن في الخليج، فالأمن يقدر ما يعني سلامة الدول من الأخطار الخارجية والداخلية المتمثلة بالقوى الأجنبية التي أحكمت قبضتها على المنطقة بأكملها من خلال تأسيسها للقواعد العسكرية الدائمة أو المؤقتة، لتكثيف تواجدها البحري، وعقد اتفاقيات أمنية طويلة المدى تتولى تلك القوى مهمة تحقيق الأمن، أو دفعها لدخول سباق تسلح قوي تحت ذرائع استمرار التهديد الإقليمي، ورغم التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية، فقد ظلت منطقة الخليج العربي تحتفظ بأهميتها كمنطقة جذب للمصالح الدولية فهي دائرة المصالح بالنسبة لدول العالم ولا سيما إيران(3).

فبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في العام 1971 ترتب على ذلك امتداد للهيمنة الإيرانية، إذ إن إيران كانت تطالب بالسيطرة على جزر الخليج الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) الواقعة على مقربة من هرمز بسبب الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لهذه الجزر على الخليج، وخاصة اكتشاف النفط فيها مبررة ذلك بمسؤوليتها في الحفاظ على أمن

---

(1) القحطاني، توازن القوى، مرجع سابق، ص 121.
(2) أمين، حجية عرفة، مفهوم الأمن الإنساني وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 16، 2006، ص 40.
(3) جواد، سعد ناجي، الخليج العربي في عالم متغيرات، دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته، السياسة الدولية، العدد (125)، 1996، ص 28.

الخليج، وكان من الواضح أنها نظرت إلى تسليمها بحق تقرير المصير في البحرين ووصولها إلى الاستقلال، باعتباره ورقة للمساومة، كي تضع يدها على تلك الجزر[1].

وتمثل إيران قوة نفطية واقتصادية وسكانية قوية في النظام الإقليمي الخليجي، لذا أرادت الهيمنة على هذا النظام الأمني وقيادته في المنطقة لصالحها باعتبارها القوة الأكبر إقليمياً، فقد ذكر الشاه في العام 1970م، بعد اتخاذ قرار الانسحاب البريطاني من الخليج كله " لقد بدأ عصر جديد في الخليج"، وترى إيران أن مصالحها الحيوية تحتم عليها حفظ الأمن والاستقرار فيه والتعاون مع الدول المطلة على سواحله، ولذلك تدخل الشاه ضد اليساريين في ظفار والجمهوريين في اليمن، واستطاع رسم حدود بلاده الجغرافية مع السعودية في العام 1968م ومع العراق في العام 1975م، وأرغم الإمارات الخليجية على تغيير اسم وكالة "أنباء الخليج العربي" إلى وكالة "أنباء الخليج" عند تأسيسها في العام 1976م، كما طرح الشاه في العام 1975م مشروعاً لأمن الخليج يقوم على إقامة حلف عسكري تحت مسمى " منظمة الدفاع الإقليمي" أو " الحزام الأمني الخليجي" أو " التحالف الخليجي" من أجل حماية أمن ووجود الدول الأعضاء، وإخلاء الخليج من القواعد العسكرية الأجنبية، وكانت تركز دائماً على أن تكون هذه الأحلاف تحت قيادة وهيمنة طهران[2].

لم تختلف الرؤية الأمنية الإيرانية بعد قيام الثورة الإسلامية، عن رؤية الشاه، إذ أنها ظلت تتلخص فيما يلي[3] :

1- إقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة في المنطقة.
2- ضمان استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها.
3- استناد الترتيبات الأمنية على العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة.
4- أن تقع مسؤولية إعداد الترتيبات الأمنية على كاهل الدول الثمانية المطلة على الخليج ورفض التدخل الأجنبي في ترتيباتها تحت أي شكل من الأشكال.
5- إخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.
6- أن يكون السماح باستمرار وجود القوى الغربية والأمريكية في المنطقة مشروطاً بأقل عدد ممكن من القوات المسلحة.

وأما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد كان الأمن في قلب الظروف التي أدت إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي في أيار من العام 1981م، إذ جاء إنشاؤه لمواجهة مجموعة من

---

(1) آل سعود، خالد بن سلطان، أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني، ص4.
(2) مرهون، عبد الجليل، مرجع سابق، ص 201.
(3) آل سعود، خالد بن سلطان، مرجع سابق، ص 16.

التحديات الأمنية في الأساس، بعضها إقليمي مثل الثورة الإيرانية في العام 1979م، والحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت في العام 1980م، واستمرت إلى في العام 1988م، وألقت بتأثيراتها السلبية المباشرة على أمن المنطقة واستقرار دولها، وبعضها الآخر ارتبط بالصراع الدولي، خصوصاً بعد تزايد النفوذ السوفييتي في بعض المناطق القريبة من الخليج مثل أفغانستان بعد غزوها له في العام 1979 والقرن الإفريقي والمحيط الهندي، وهو الأمر الذي أوجد لدى دول المنطقة مخاوف من امتداد النفوذ السوفييتي إليها، كما أثار لديها مخاوف من محاولات النفوذ الغربي وخصصاً الأمريكي كمحاولة لمواجهة النفوذ السوفييتي، والبعض الثالث ارتبط بالأوضاع الداخلية الخاصة بدول الخليج العربي، وفي مقدمتها: صغر حجم وتعداد سكان بعض هذه الدول مثل دولة قطر ومملكة البحرين اللتين يزيد تعداد سكانهما بقليل عن نصف مليون نسمة مقارنة بدول إقليمية أخرى مثل العراق وإيران، وضعف القوات العسكرية لهذه الدول وحاجتها الشديدة للتعاون معاً لمواجهة التهديدات الخارجية(1).

إن قيام حرب الخليج الأولى في العام 1980م أدت إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي ودفع دول الخليج إلى تركيز الاهتمام بمسألة الاستقرار والأمن في المنطقة، وقيام مجلس التعاون الخليجي الذي نشأ نتيجة للظروف الإقليمية المحيطة به، المتمثلة في قضية تصدير الثورة الإيرانية وخوفاً من امتداد الهيمنة الإيرانية إلى منطقة الخليج.

ومع نهاية الحرب الثانية فتح المجال أمام أوضاع سياسية وترتيبات أمنية جديدة في المنطقة، و بالرغم من أن تفاصيل هذه الأوضاع والترتيبات تبلورت إلا أنها لم تظهر بعد بشكل واضح، فإن أحداث المنطقة تشير إلى أن إيران تسعى لأن تلعب دوراً مهماً في النظام السياسي والأمني الخليجي الذي تمخضت عنه التفاعلات في المنطقة، مما شكل تحولاً جذرياً عن العزلة الدولية والإقليمية التي فرضت على إيران طوال الثمانينيات من القرن العشرين(2).

لقد فجر الاجتياح العراقي للكويت مشكلة أمن الخليج العربي، وربما كانت الصدمة الحقيقية التي عصفت بالصياغات الكبرى لأمن الخليج هي أن التهديد الفعلي لهذا الأمن قد جاء من جانب دولة عربية كانت دول الخليج تعتمد عليها في موازنة التهديد المحتمل من الجانب الإيراني،

(1) العيساوي، أشرف سعيد، معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول "التعاون" مجلة آراء حول الخليج، العدد 16، 2006، ص 32.

(2) الشافعي، عمر، آفاق التعاون الإيراني الخليجي، أوراق شرق أوسطية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 1991، ص 40.

وأدى ذلك إلى اعتماد الدول العربية في الخليج العربي على الضمانات الأمريكية لحماية الأمن في المنطقة[1].

وإذا كانت إيران قد عملت على زعزعة أمن الخليج باحتلالها لجزر الخليج الثلاث في العام 1971م، وتصعيد أزمة الجزر مرة أخرى في العام 1992، بسبب ضعف قوة العراق العسكرية في حرب الخليج الثانية، قد رجحت ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران التي قامت بجهود حثيثة لإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية في المنطقة[2].

فقد حاولت إيران أن تلعب دور حامي الخليج عن طريق استغلال الخلل في توازن القوى الإقليمية بعد حرب الخليج الثانية في العام 1990م، حيث تعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدول عن طريق تكثيف نشاطها السياسي والاقتصادي والعسكري في اتجاهين هما[3] :

الاتجاه الأول :

يختص بمنطقة الخليج بالعمل على خطين استراتيجيين هما:

أ- الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم بينها وبين العراق.

ب- بدء مرحلة من المصالحة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

الاتجاه الثاني :

الاتجاه الخاص بمنطقة شمال غرب آسيا مما يمنح إيران فرصة للاضطلاع بدور إقليمي نشط وحسب وجهة النظر الأمريكية والغربية فإن إيران تنفرد بعدة سمات تجعلها أحد التحديات لأمن الخليج العربي: من حيث امتلاكها أسلحة استراتيجية تضم صواريخ بالستية ذات قدرات مختلفة، وأسلحة دمار شامل، لكي تستطيع فرض نفسها كقوة إقليمية مهيمنة عسكرياً، كما أن إيران تنتهج سياسة خارجية بها ذات أهداف عدة هي كما يلي[4]:

1- تأكيد تفوقها العسكري وخاصة في مجال الأسلحة غير التقليدية.
2- ضمان موقعها كقوة إقليمية يعتد بها في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي.
3- الحصول على الحد الأعلى من الاستفادة من إنتاج النفط للتعويض عن تدهور الأسعار.
4- تنمية علاقاتها الإقليمية الخليجية.
5- التقارب مع روسيا بإثبات حسن النوايا سياسياً واقتصادياً للاعتراف بها كقوة إقليمية لا بديل عنها في المنطقة أو يصعب تجاهلها دون المساس بمصالحها.

---

(1) السيد، ياسين مشرف، التفاعلات العربية- الإيرانية بعد أزمة الخليج، التقرير الاستراتيجي العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1992،ص 262.

(2) أبو طالب، حسن، نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية، السياسة الدولية، العدد (112)، 1993، ص، 53

(3) آل حامد، محمد أحمد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي، ص 14.

(4) السويدي، جمال سند، قمة أبو ظبي، ص39.

وذلك يؤكد استمرار تمسك إيران بثنائية التعاون والمواجهة بمعنى أنها تقوم ببناء علاقات إقليمية ثنائية على مستوى الدول الإقليمية العربية مثل السعودية ومصر وسوريا، وذلك بهدف بناء جسور التعاون، وهو ما حدث من زيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في العام 1999م إلى السعودية ومصر وقطر كأول زيارة لرئيس إيراني منذ في العام 1979 وما تبع ذلك من زيارات للرئيس الإيراني أحمدي نجاد لسوريا.

إن الاهتمام الإيراني يتعلق بالنفط والجوانب الاستراتيجية والتوسعية، وتبعاً لذلك تميزت سياسة الشاه بالتدخل العلني في الشؤون الداخلية للأقطار الخليجية مدعومة بذلك أمريكياً، لتقوم بدور حام وشرطي للخليج، ولم تتبدل التوجهات الإيرانية نحو الخليج بعد رحيل الشاه، إذ لا تزال حمى السيطرة وروح الثورة ذات فعالية كبيرة، وقد تمحورت الرؤية الإيرانية للخليج حول إقامة حلف دفاعي إقليمي خليجي، وذلك للسيطرة عليه بصورة قوية[1].

وبالنسبة لنظرية الأمن الإيراني تجاه الخليج، فإنها تقوم على الأمن بمفهومه التعاوني أو الأمن الجماعي، وذلك في مقابل الأمن التنافسي القائم بين دول الخليج المختلفة، من قيام كل دولة ببناء نظامها الأمني الخاص على حساب الدولة الأخرى، في حين أن نظام الأمن التعاوني يجعل جهد كل طرف يعزز من جهود الطرف الآخر، كما يفترض أن الأمن لا يعني وجود حالة حرب، بل يفترض وجود مناخ من التعاون المستمر[2].

وحسب وجهة النظر الإيرانية فإن أي تغيير في الحدود السياسية في المنطقة مرفوض تماماً من إيران، خصوصاً في مناطق متاخمة لروسيا، أو في منطقة الأهواز العربية، الغنية بالبترول أو بالنسبة للجزر العربية الثلاث، التي استولت عليها إيران بعد الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج. والإيرانيون يسلمون أن منطقة الخليج ليست مهمة لهم وحدهم فحسب، وإنما هي مهمة للعالم كله أيضاً، لذلك يميلون إلى تصنيف الأطراف المعنية في الخليج ويقيمون مصالحها على النحو الذي ترتأيه مصلحتهم[3].

ثالثاً: الأطماع الإيرانية في الجزر الثلاث والخلاف الإيراني الإماراتي :

برزت النزاعات بصورة حادة بين إيران والدول العربية الخليجية، مع اكتشافات النفط سواء في البر أو في البحر، وموضوعات النزاعات بين الطرفين الإيراني والخليجي متعددة ومنها ما يلي [4]:

---

(1) جواد، مرجع سابق، ص29.
(2) المهدي، قطبي، العلاقات العربية الإيرانية من منظور النظام الأمني الخليجي، دراسات استراتيجية، دار هايل، الخرطوم، 1995، ص 25.
ا(3) المهدي، القطبي،المرجع السابق، ص 26.
(4) النعيمي، عبد الرحمن، الصراع على الخليج العربي، ط2، دار الكنوز للنشر، بيروت، 1994، ص 131.

- ما هو عام (عربي – إيراني) وهو المتعلق بشؤون المنطقة كالأمن والاستقرار والتحكم بمضيق هرمز.
- ما هو خاص (إيراني، عراقي، سعودي، إماراتي) وهو المتعلق بالحدود بين إيران وكل دولة من الدول الخليجية أو العلاقات الثنائية ومجالات التعاون وخصوصياتها.

– **الخلفية التاريخية لأزمة الجزر الثلاث :**

بعد انهيار دولة اليعاربة في عمان بدأت تظهر قوة عربية جديدة لتملأ الفراغ السياسي الناجم عن ذلك الانهيار، وكانت تلك القوة هي دولة القواسم ومقرها رأس الخيمة فكان الأسطول القاسمي هو القوة البحرية الرئيسة في مياه الخليج في منتصف القرن الثامن عشر، امتدت علاقات القواسم إلى دول ومناطق عديدة في الهند والساحل الشرقي لأفريقيا، وقد تركزت قوة القواسم في الساحل الجنوبي للخليج العربي وكانت أبرز مدنهم رأس الخيمة والشارقة.

ومع أن إيران تمكنت من السيطرة على الجزر في العام 1887م إلا أنها خسرتها عندما احتلتها بريطانيا في العام 1904م، وعلى إثر الانسحاب البريطاني من الخليج في العام 1971م، وإعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد استغلت إيران ذلك واحتلت الجزر العربية الثلاث في 30 تشرين الثاني في العام 1971م، أي بعد ساعات قليلة من استقلال دولة الإمارات العربية حيث اجتاحت القوات الإيرانية الجزر الإماراتية بدعوى استرجاعها إلى الوطن الأم إيران[1].

وباستيلاء إيران على الجزر الثلاث في العام 1971م، فإن ذلك أضفى بعداً جيواستراتيجياً على النزاع بين إيران ودولة الإمارات، إذ بموجب معطيات الواقع السياسي الاستراتيجي مكن هذا الإجراء إيران من توسيع رقعة مياهها الإقليمية كي تمتد إلى مسافة(12) ميلاً بحرياً، وترتيباً على ذلك امتد الدور الاستراتيجي الإيراني لمسافة قريبة من السواحل المطلة على الخليج العربي[2].

وبعد حرب الخليج الثانية قامت إيران منذ العام 1992م ولإعادة فرض نفسها كقوة إقليمية مهمة، قامت بالتأكيد على ملكيتها للجزر الثلاث، ورداً على رفض دول مجلس التعاون الخليجي لهذه الإدعاءات قامت إيران ومن طرف واحد، بزيادة حدود مياهها الإقليمية إلى حد 12 ميلاً، واضعة بذلك الجزر الثلاث ضمن سيادتها الإقليمية[3].

---

(1) شارة، احمد عبد الرزاق، البعد التاريخي للخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، العدد (28)، 1992، ص 31.

(2) شارة، احمد عبد الرزاق، المرجع السابق.

(3) جون موبرلي، العوامل التي أدت إلى تجدد التوتر وردود الفعل المختلفة، مركز الدراسات العربية، لندن، العدد (32) 1993، ص19.

ومهما يكن الأمر فإن إيران مصرة على أن هذه الجزر (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى، أنها جزر إيرانية وما يؤكد ذلك هو ما ذكره الرئيس الإيراني الأسبق رفسنجاني إذ ذكر : فقد حذرت بأنه إذا أرادت الإمارات الوصول إلى الجزر لا بد لها من أن تعبر عبر بحر من الدماء، وهذا الموقف متجذر منذ عهد الشاه حيث أعلن في أيلول من العام 1971 : أن الجزر لنا ونحن في حاجة إليها[1].

ويرجع البعض السبب إلى قيام إيران بافتعال أزمة الجزر في العام 1992م إلى تمسكها بجزيرة طنب الكبرى والصغرى، وأن استكمال احتلال جزيرة أبو موسى هي بمثابة رسالة تحذير إلى القوميات التي تتشكل منها الدولة الإيرانية بعدم استعداد الدولة بالتضحية بأي جزء من أراضيها حتى لو كان هذا الجزء جزر صغيرة لا يتعدى إجمالي مساحتها المائة كيلو متر، وكذلك جاءت التجاوزات إلى اعتبار ذلك إنذاراً إيرانياً موجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق وأمريكا بأن أي ترتيبات في الخليج سواء أمنية أو سياسية أو حدودية لا يمكن أن تتم بمعزل عن الدولة الإيرانية[2].

أصبحت إيران بعد الثورة الإسلامية سنة 1979م قبلة الشيعة في العالم, ووضعت نفسها وصيّة على الطوائف الشيعية في كل مكان, وكذلك جعلت الطوائف الشيعية من إيران نموذجها وقدوتها, وهذا لا يمنع وجود تيارات وهيئات شيعية تعادي إيران أو لا تعترف بولايتها لأسباب ترجع للتنافس على الزعامة مع الخميني بالدرجة الأولى, وهذا هو سبب انشقاق مجاهدي خلق على الثورة الخمينية وغيرها من التيارات والشخصيات الشيعية أيضاً, ولم تكن المشاعر الشيعية تجاه إيران محصورة بدولة الخميني, إنما كانت الدولة الصفوية التي حكمت إيران بدءاً من سنة 906هـ (1500)م تمارس الدور ذاته. إن الجاليات الشيعية في العالم وفي دول الخليج خصوصاً تتأثر سلباً وإيجاباً بعلاقات بلدانهم مع إيران, خصوصاً وأن هذه الجاليات تستخدم من إيران لتنفيذ مخططاتها في هذا البلد أو ذاك[3].

ولقد كانت العلاقات الإيرانية البحرينية مثالاً للتوتر والشكوك في معظم فتراتها, بسبب أطماع إيران في هذه الجزيرة واعتبارها جزءاً من أراضيها, وعدم الاعتراف بجوازات السفر التي كانت تصدرها البحرين, واعتبارها إحدى المحافظات الإيرانية...,بل واحتسابها من إرث

(1) زادة، بيروز مجتهد، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (206)، 1996، ص100.

(2) العسيى، شملان، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث"، المستقبل العربي، عدد 206، نيسان،1996، ص 59-60.

(3) عبد الله الغريب, وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، مكتبة الرضوان، مصر، 2005، ص 301-302.

ممكلة فارس التي ورثتها إيران اليوم. ولا يقتصر النهج العدائي هذا على جزيرة البحرين, بل قامت إيران باحتلال ثلاث جزر تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى, سنة 1971م وسنة 1992م, ولا تزال إيران تحتلها حتى اليوم وترفض التخلي عنها. ولعلّ تصريح رئيس وزراء إيران سنة 1944 حاجي ميرزا أغاسي ما يوضح حقيقة النظرة الإيرانية إلى الخليج فيقول: "إن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة بأن (الخليج الفارسي) من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزره وموانيه دون استثناء ودون منازع ينتمي إلى فارس". وقد حكم الإيرانيون البحرين بشكل متقطع من سنة 1601م إلى سنة 1783م عندما تمكن آل خليفة من طردهم من بلادهم, والحكم الصفوي يشكل مرحلة من مراحل الأطماع الإيرانية في هذه الجزيرة, وقد سارت إيران في عهد البهلويين على المنوال نفسه, فقد كان شاه إيران محمد رضا بهلوي دائم التهديد للبحرين, ويعدُّها جزيرة إيرانية, وقد هدّد بضمها إلى بلاده, إلا أن بريطانيا التي كانت تحتل البحرين آنذاك أسهمت في وقف المخطط الإيراني مقابل غض الطرف عن استيلاء إيران للجزر الإماراتية الثلاث, إلى أن جاء الاستفتاء الشهير سنة 1971م, الذي أيّد فيه معظم البحرينيين الاستقلال(1).

وعليه فإن المتابع إلى الأطماع الإيرانية تجاه دول الخليج، يرى أنها ليست بخافية، بل أنها حاضرة وبقوة، حتى وإن نفت طهران ونأت بنفسها عن ذلك، ومنذ قيام "الثورة الإسلامية" عام 1979 تعددت المواقف التي تعكس هذه الأطماع والرغبة المحمومة ذات النزعة الاستعمارية تجاه جاراتها من دول الخليج العربية، وخرجت العديد من التصريحات على لسان كبار المسئولين الإيرانيين، التي تعكس تلك الأطماع، والنظرة الإيرانية بأن هذه المنطقة "كانت دائما ملكًا لإيران"

.

ويمكن في هذا الإطار النظر إلى محاولات إيران على مدار أكثر من ثلاثة عقود لإثارة القلاقل داخل الدول الخليجية بشتى الطرق سعيًا لتحقيق أهدافها، مستخدمة في ذلك ورقة الأقليات الشيعية بتلك الدول، للتحريض وخلق المشاكل للأنظمة، وعبر ما يمكنهم بوصفهم بـ "الوكلاء الإيرانيين" ممثلين في أشخاص وجمعيات بل وبرلمانيين، ولاؤهم الأكبر لإيران والحوزة الشيعية في قم أكثر من انتمائهم لبلدانهم.

---

(1) انظر مقال: خطط الشيعة لحكم قطر, الوطن العربي 2002/7/26.

المبحث الثاني

علاقة إيران مع دول الخليج العربي في العصر الحديث

أولاً: ملامح العلاقات الإيرانية الخليجية :

لقد أخذت العلاقات الإيرانية الخليجية تتطور على نحو هادئ، ويمكن القول لولا ملف قضية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغري وأبو موسى التي احتلتها إيران في العام 1971م لكانت هذه العلاقات من أفضل العلاقات الخارجية لإيران، ولكن استمرار هذه المشكلة واستمرار الموقف الإيراني إزاءها يظل على الدوام من أهم العوامل التي تؤدي إلى إضعاف مستوى التقارب بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي[1].

فقد عرفت العلاقات الإيرانية الخليجية عدة تطورات منذ قيام الثورة الإيرانية في العام 1979م، مع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. فكانت هناك معالم جوهرية شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية خاصة، **وأهم هذه التطورات[2]:**

1- الثورة الإسلامية في العام 1979م، التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة وما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980-1988)، ووقوف دول الخليج إلى جانب العراق، وتأزم العلاقات سياسياً مع إيران.

2- نشأة مجلس التعاون الخليجي في أيار للعام 1981م، وأهم الدوافع لتلك النشأة ما يلي :

أ- بروز الدور العراقي إثر تراجع الدور المصري وانكفائه بعد كامب ديفيد 1978 واهتزاز النظام العربي؛ ليمارس العراق دوراً استفزازياً لدول الخليج، ولينشط ويدعم حركات المعارضة اليسارية والبعثية والقومية في المنطقة.

ب- سقوط نظام الشاه وتفرغ إيران لسياسة تصدير الثورة.

ج- التمرد الظفاري اليساري المدعوم من التحالف الثلاثي: اليمن،وليبيا،وأثيوبيا.

د- إحاطة دول مجلس التعاون بتحالفات أيديولوجية معادية من الشرق والغرب والجنوب.

ه- الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980م وتداعياتها على الأمن الخليجي، بل على حدوده الجغرافية المتوارثة.

و- التغيرات الدولية إثر غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان والنزعة التوسعية لموسكو.

---

(1) حقي، سعد، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 318.

(2) زادة، محسن أمين، التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران، مجلة شؤون الأوسط، عدد (84)، حزيران، 1999.

3- حرب الخليج الثانية في العام 1991م، وبها بدأ تحسن العلاقات والابتعاد عن الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وبداية كسر الجمود في العلاقات الخليجية الإيرانية.

4- سياسات الرئيس الإيراني السابق هاشمي رافسنجاني، ثم سياسات الرئيس محمد خاتمي منذ توليه السلطة في العام 1997م، التي حرصت على إقامة علاقات متينة مع دول مجلس التعاون الخليجي ثم تراجعت بعد ذلك بعد مجيء محمد أحمدي نجاد.

5- الحصار الأمريكي للعراق بكل أبعاده وتأثيراته المختلفة.

فقد جاء تهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ليضيف سببًا جديدًا للتقارب الخليجي الإيراني، الأمر الذي سهل تسريع وتيرة هذا التقارب في اتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، وتحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات بعدة مظاهر. وكانت أولى هذه المظاهر المحادثات السرية التي عقدت بين إيران وبعض دول الخليج لا سيما السعودية في جنيف في شباط في العام 1989م، ثم حضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في مدينة جدة بالسعودية في آذار من العام نفسه، وإنهاء إيران مقاطعتها لموسم الحج. ومع تولي الرئيس محمد خاتمي 1997م مقاليد الحكم عملت الحكومة الإيرانية على توثيق علاقاتها مع دول الخليج ، فضلاً عن ذلك، فقد كرست التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية في تلك الفترة المشروع الإصلاحي الذي جاء به خاتمي وهو مشروع تميز بالاعتدال وبطرح فكرة حوار الحضارات واستبعاد فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة. الأمر الذي أنتج سياسة خارجية إيرانية جديدة تسعى إلى التواصل لا إلى القطيعة والمواجهة مع دول الجوار، خصوصًا مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة بعد تعاظم الوجود الأميركي في المنطقة.

وضمن ذلك السياق، كانت مساعي التقارب الإيرانية تجاه بعض دول الخليج العربية، حيث يرى الكثير من المراقبين أن الإيرانيين رأوا في إقامة علاقات جيدة بين طهران وبعض العواصم الخليجية عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأميركي في المنطقة، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء الانفجار الذي وقع في مدينة الخُبر بالمملكة العربية السعودية في العام 1996م (الذي قتل فيه 19 جنديا أمريكيا وجرح آخرون)، فكان خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة ، وذلك لضرورة مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت ببناء علاقات مع إيران على أسس أكثر متانة من ذي قبل[1].

وفي المقابل، فإن استفادة إيران من تفكك الاتحاد السوفييتي وهزيمة العراق، اصطدم بسلسلة من التحديات الكبيرة، كان من أوضحها الوجود العسكري الغربي في المنطقة، وظروفها

---

(1) جريدة أخبار الخليج، 2002/12/28.

الاقتصادية الصعبة. وقد ظهر التباين في المصلحة الأمريكية في سياستها تجاه إيران؛ فواشنطن تريد أن تبقى العلاقات الخليجية الإيرانية في حالة توتر، وكانت التغيرات المتلاحقة في المنطقة، التي بدأت بانتفاضة الأقصى في العام 2000م عندما اتخذت السياسة الإيرانية مواقف نقدية حادة ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، وبالذات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وانحيازها لصالح إسرائيل[1]، فكانت سببا في التقارب الخليجي الإيراني. إضافة إلى الرؤية الخليجية بتحقيق قدر من التوازن في المنطقة مما يتطلب التقارب العربي-الإيراني في مواجهة التقارب الإسرائيلي التركي، بعدما ثبت بأن الدعم الإيراني للحق العربي في الصراع مع الإسرائيليين دعم واضح ومستمر في ظل نظام عربي يعيش حالة شديدة من الانكشاف الإستراتيجي والتفكك والاضطراب[2]. وكانت أحداث الحادي عشر من أيلول قد أثرت على العلاقات الخليجية الأمريكية بعد أن أعلنت واشنطن عن مشاركة عدد من المواطنين السعوديين في تفجيرات نيويورك واستمرارها في المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية في السعودية على خلفية تلك الأحداث.

ثانياً: التقارب الخليجي الإيراني عقب أحداث 11 أيلول 2001م:

مرت العلاقات الخليجية الأميركية، وكذلك العلاقات الإيرانية الأميركية بحالة من عدم الاستقرار بعد أحداث 11 أيلول نتيجة للحرب الأميركية على الإرهاب، مما دفع أكبر دولتين في منطقة الخليج العربي إلى التقارب فيما بينهما (إيران والسعودية)، ولاسيما بخصوص الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، حيث كان الموقف الرسمي للبلدين كلاهما متطابقاً. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان لهما أصدراه جاء فيه: "يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعدانها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية". وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني آنذاك للسعودية.

فقد كان لكل من السعودية وإيران في تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقارب؛ فالسعودية كانت ولا تزال تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي كانت تفرض حصاراً على الدولة الإيرانية. فكان أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء المزدوج التي تمارسها ضد العراق وإيران قد فشلت فشلاً ذريعاً في شقها الموجه ضد طهران. وإيران شريك مهم في الخليج في المحافظة على أمن المنطقة. وقد أوضحت السعودية عدة مرات أن عملية التقارب السعودي الإيراني يصب في مصلحة باقي الدول الخليجية

---

(1) الحمد، تركي، "حلفاء لا أتباع"، الشرق الأوسط 2001/7/4. للمزيد راجع: كاظم حبيب، "هل ستقود السياسات الإيرانية إلى حروب أهلية في منطقة الشرق الأوسط؟"، في الموقع: aljeeran. net, 27,11,.

(2) حتي، ناصيف، "النظام العربي بعد 11 سبتمبر (أيلول) : التحديات والفرص"، شؤون عربية، العدد 109، ربيع 2002، ص20.

بما فيها دولة الإمارات المتنازعة مع إيران. ومسألة الجزر الثلاث أضحت إحدى النقاط التي تدعم التقارب السعودي الإيراني ولم تعد نقطة حرج بالنسبة للسعودية، كما كانت في السابق[1].

وبالنسبة لإيران، فقد كشفت صحيفة واشنطن بوست 23 تموز 2002م، أن إدارة بوش قررت وقف الرهان على الرئيس خاتمي في مجال الإصلاحات معتبرة أنه «ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده». وقد تزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس الأميركي بأن تتبنى الحكومة الأمريكية رسميًا الدعوة إلى تغيير «نظام الحكم» في إيران التي وصفها بعضهم بأنها تشكل تهديدًا إرهابيًا. فاضطراب العلاقات السعودية الأميركية ، كان دافعًا للتقارب فيما بين الخليج وإيران. وأمام هذه الضغوط والمعضلات التي واجهت المنطقة بدت الحاجة أكثر إلحاحًا للتقارب الخليجي الإيراني. ويقع ذلك ضمن استراتيجية التعاون والتقارب الخليجي الإيراني؛ فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م، والبيانات المشتركة تعبر عن أهمية التعاون بين إيران ودول الخليج وقدرتهما على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك. فقد أعلنت كل من إيران وبعض دول الخليج عن معارضتهما لأي هجوم أمريكي ضد العراق[2].

وبالنسبة للمسألة العراقية، فمنذ بداية الألفية الجديدة، فقد شكلت دافعًا جديدًا للتقارب الخليجي الإيراني، لأن إيران كانت ترى أن الولايات المتحدة في حشدها ضد العراق ثم احتلاله في العام 2003م، إنما هي محاولة لتغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج وإضعاف القوى الإقليمية فيها خصوصاً إيران، مما دفع طهران بضرورة التوجه إلى التعاون والتنسيق مع المملكة العربية السعودية. وقد شعرت السعودية بأنها مستهدفة من الولايات المتحدة مما جعلها تقترب من إيران. فالاستهداف الأميركي لهذه الدول كان له عدة صور منها: الضغط السياسي والإعلامي والتدخل في شئونها الداخلية[3].

أما بالنسبة لإيران فإنها شعرت باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق. وفي هذا السياق أشار بعض المحللين إلى أن مجيء نظام عراقي موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل لواشنطن مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني[4].

والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد الذي تم انتخابه أول مرة في العام 2004م، قال: "إن إيران ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربية، خصوصا مع المملكة العربية السعودية باعتبارها أهم أقطاب الخليج والعراق بعد استئناف العلاقات الإيرانية العراقية الكاملة في العام 2004م"، معلنا استمرار سياسة التقارب مع الدول العربية الخليجية. وكان قد أعرب الملك الراحل

---

(1) حتي، ناصيف، المرجع السابق.
(2) محمد ناجي عمايرة، "بين أولويات واشنطن والرياض. . !"، الوطن العربي، 26/إبريل/2005م.
(3) محمد ناجي عمايرة ،المرجع السابق.
(4) محمد السعيد عبد المؤمن، "التقارب الإيراني الخليجي. . سلاح ذو حدين"، شبكة إسلام أون لاين، ص1-3

فهد بن عبد العزيز آل سعود في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الإيراني نجاد عن أمله في زيادة تعزيز الروابط بين بلاده وإيران متمنياً له التوفيق والنجاح في مسؤولياته الجديدة " لخدمة بلادكم الشقيق [1].

وعلى أية حال، يمكن القول إن وجود هذه المخاوف المشتركة لاسيما فيما يتعلق بمستقبل المنطقة، دفع المسئولين الإيرانيين والسعوديين إلى تدعيم العلاقات فيما بينهما، وهو ما تمثل في الزيارات المتبادلة التي تؤكد أهمية تنسيق المواقف الإيرانية الخليجية، وبالذات الإيرانية السعودية من القضايا الإقليمية ولاسيما قضية العراق، التي لا تزال أبعادها تتسع لتشمل تحولات عميقة سنتحدث عنها لاحقاً.

وهناك مرحلة أخرى على صعيد العلاقات الإيرانية مع دول الخليج، وهي مرحلة الاجتياح الأمريكي للعراق في العام 2003م، ذلك الاجتياح الذي شاءت المفارقات أن يعزز مكانة إيران، وبالرغم من التعقيدات التي كانت في شخصية الررئيس صدام حسين، إلا أنه كان يعد بمثابة كابح استراتيجي في مواجهة إيران، وقد وازن العراق تحت قيادة صدام قوة إيران إلى حد كبير، وإزاء سقوط نظامه وتحول العراق إلى دولة يسيطر عليها الشيعة، فقد سقطت الكوابح القائمة في وجه إيران في منطقة الخليج، ومنذ ذلك الحين تجد دول الخليج نفسها تقف وحدها في مواجهة إيران[2].

ثالثاً: طبيعة التقارب الخليجي الإيراني ومسبباته:

يمكن القول إن تاريخ العلاقات الخليجية والصراعات التي شهدتها طول العقود السابقة، لم تمنع من وجود تقارب بين الجانبين، فيما يتعلق بالمواقف الإيرانية تجاه القضايا العربية سواء إبّان حكم الشاه أو في عهدة الثورة، لا سيما القضية العربية الأولى القضية الفلسطينية، وتجدر الإشارة إلى الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت كذلك ، حيث أيدت إيران قرار مجلس الأمن الدولي رقم (660) الصادر في 1990/8/2م، وتنددت بالغزو العراقي للكويت، وطالبت العراق بسحب قواته من الكويت فوراً، وأيدت إيران فرض الحصار الاقتصادي على العراق، بل دعت العراق للالتزام به، وقوبل هذا القرار بارتياح من جانب دول الخليج العربي، وبدأت إيران تشدد على أنها لا تقبل أي تغيير أو تعديل في الحدود الكويتية، سوءاً في البر أو البحر، وواكب ذلك انتقادات في الإعلام الإيراني للغزو العراقي للكويت اتسمت بالشدة والوضوح[3].

---

(1) محمد السعيد عبد المؤمن ،المرجع السابق، ص3

(2) مركز أبحاث الأمن القومي، منشورات دار الجليل، عمان، الأردن آذار، 2012، ص3.

(3) أبو طالب، حسين، إيران وانعكاسات التسوية في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 1، 1990، ص 70.

وهناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية عامة، وتبقى قضية الجزر الإماراتية العقبة الرئيسة في إعاقة هذا التقارب؛ حيث توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب على وجه العموم كانت تتم بمبادرة إيرانية. ومن هذه المسببات :

أ- المبادأة الإيرانية وطبيعة التقارب الخليجي الإيراني:

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج العربية على أسلوب المبادأة، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، خصوصاً حوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي خاصة، لهو خير دليل على ذلك. وذلك نتيجة للحرص الإيراني على هذا التقارب بعد أن خططت له معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع جيرانها؛ فمثلاً، تقوم نظرية أمن الخليج الإيرانية على فكرة المبادأة نفسها على اعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الأخرى. وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها بالقضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خصوصاً في المسائل المهمة التي تتركز معظمها في :

1- الخلاف الحدودي
2- الخلاف المذهبي
3- الخلاف العرقي
4- والخلاف الأيديولوجي

وكذلك، فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توافر عدة عناصر عديدة للمشروع الأمني، من أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة [1].

لقد تبدى الاهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران في مظاهر عديدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين، وتوقيع اتفاقات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية، بما يهدف إلى تنشيط التبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة. هذا إضافة إلى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة، إلى جانب التنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك. فعلى سبيل المثال، تعد دول مجلس التعاون الخليجي أحد أكبر الشركاء التجاريين لإيران في العالم نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي والحضاري بين ضفتي

---

(1) أبو طالب، حسين، المرجع السابق، ص: 70.

الخليج، حيث بلغت التجارة الإيرانية في العام 2000م مع ثلاث دول خليجية (الإمارات والبحرين والسعودية) أكثر من 15 مليون دولار.

وقد كان التبادل التجاري بين السعودية وإيران منخفضا خلال الحقبة 1996-1999م، قبل أن يرتفع بنسبة 39% في العام 2000م، بحيث وصل حجم التبادل التجاري بين إيران والسعودية إلى 250 مليون دولار في آخر إحصائية (2005) صادرة عن الجهات الرسمية، وقابل للزيادة إلى ملياري دولار في السنوات المقبلة [(1)].

ب- العوامل التي أدت إلى التقارب الخليجي الإيراني:

لقد أسهمت عوامل متعددة في دفع عمليات التقارب العربي- الإيراني في عهد الرئيس محمد خاتمي، باعتبارها امتداداً في جزء منها لسياسات الرئيس السابق رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج. وكانت هذه العوامل نتيجة لظروف داخلية أو إقليمية أو دولية. ويمكن تقسيمها لعوامل عامة وأخرى خاصة.

أولاً: العوامل العامة للتقارب:

يمكن الحديث عن عوامل التقارب العامة، على النحو الآتي [(2)]:

1- ما جاء به الرئيس محمد خاتمي من أطروحات خصوصاً بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك بالدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضاً للغرب وحضارته فحسب وإنما ندُّله أيضاً، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس محمد خاتمي في زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها: "رسل المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية - الإيرانية.

2- التحولات الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد وفاة الإمام الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبراجماتي في إدارة علاقات إيران

---

(1) www. tdwl. net.

(2) رمضان عويس، اسلام اون لاين: www.Islamonline. net.

الدولية والإقليمية، وقد أسهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

3- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، التي وصلت إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيسي للاقتصاد في الخليج وإيران.

4- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست إضافة إلى إيران والعراق قد بلغ في العام 1999م ما يقارب (36) ستة وثلاثين بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين 6% إلى 15% من الناتج المحلي لهذه الدول. كذلك فإن دول الخليج تمثل 15% من حجم سوق السلاح العالمية و4% من الإنفاق العالمي على الدفاع. إبان عقد (1990-1999) بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران) (291) مليار دولار، ووصلت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية في العام 1999م إلى 50% في بعض الدول الخليجية. [1].

5- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي في العام 1987م، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لحوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي للسعودية في العام 1999م بمنزلة مؤشر جديد على مزيد من التقارب الحاصل بين البلدين، لاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات المسألة العراقية.

---

(1) صحيفة البيان الإماراتية، 21/فبراير/2001م، ص5.

6- التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية، وأهمها تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، بعد تدمير القوة العراقية، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. وكذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في 25 أيار 2000م، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب سوريا في هذا الانتصار، بتقديمه الدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، إضافة إلى الدعم الإيراني للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام 2000م [1].

7- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛ فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، والكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل في العام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي في (2005/7/25م) عن أمله بأن تشهد العلاقات الإيرانية الخليجية مزيدا من التطور في هذا الشأن.

8- مسألة النفط: كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق. فقد كان التعارض في وجهات النظر لسنوات طويلة سببًا في عدم استقرار أسعار النفط، حيث كانت السعودية تعمل وفق نظرية زيادة الإنتاج في مقابل خفض السعر، في حين أن النظرية الإيرانية كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى. وقد أدى التعاون السعودي الإيراني في إطار منظمة أوبك إلى تحقيق هدف "حدود السعر" أو "سقف السعر" لأول مرة منذ حقبة طويلة، حيث تم تحديد متوسط سعر البرميل عند (24) دولاراً مع نسبة تذبذب لا تزيد على (3) دولارات على أن يكون أقل سعر للبرميل الواحد

---

(1) ميشيل تي. كلارك، "النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران"، ترجمة: علي حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج، 2005/6/28م.

(22) دولاراً، وأعلى سعر (28) دولاراً[1]، ثم ارتفع سعر البرميل فيما بعد الـ 60 دولاراً، حتى وصل لأكثر من (70) دولاراً نتيجة لأزمة الملف النووي الإيراني.

ثانياً: العوامل والمسببات الخاصة للتقارب:

أما بالنسبة لعوامل التقارب الخاصة، فقد بدت واضحة منذ نهاية القرن الماضي، ومنذ عقد من الزمن تقريباً، وذلك بتطورات ملحوظة في علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بإيران. ذلك أن عناصر التباعد لم تكرس القطيعة بين الجانبين، وقد رأت السعودية أن تبدأ صفحة من التقارب مع إيران، وكانت الأخيرة تسعى في الاتجاه نفسه. وكانت هناك عوامل عديدة قد عززت هذا التقارب، منها[2]:

1- الزيارات المتبادلة منذ العام 1997م بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. ومنها زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني للسعودية (2000/4/23)، التي تزامنت مع إعداد قادة دول مجلس التعاون الخليجي للقمة التشاورية في عُمان.

فمنذ انتخاب الرئيس الإيراني محمد خاتمي في (أيار 1997م) أضحت طهران وجهة زيارة لكبار مسؤولين سعوديين؛ فقد زارها الأمير عبد الله ولي العهد آنذاك في أثناء مؤتمر قمة المؤتمر الإسلامي بطهران في شهر ديسمبر كانون الأول للعام 1997م، وتعد أول زيارة رفيعة المستوى بين البلدين منذ قيام الثورة الإيرانية في العام 1979م. وزار وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز الخويطر طهران بُعيد انتخاب الرئيس خاتمي حاملاً رسائل من كبار المسؤولين السعوديين إلى الرئيس الجديد والرئيس السابق هاشمي رفسنجاني. وزار طهران في العام 1998م كل من الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ووفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رئيس المجلس الشيخ محمد بن جبير. وفي شهر أيار في العام 1999م زار الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء آنذاك طهران حيث التقى فيها كبار المسؤولين على رأسهم مرشد الثورة علي خامنئي [3].

وفي المقابل، قام الجانب الإيراني بزيارات مماثلة إلى الرياض؛ فقد قام الرئيس الأسبق رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام بزيارة في شهر مارس في العام 1998م على رأس وفد كبير ضم كلا من كمال خرازي وزير الخارجية آنذاك وعبد الله نوري وزير الداخلية وغيرهم من كبار المسؤولين ورجال الدين. وفي أيار من العام 1999م قام الرئيس محمد خاتمي بجولة عربية شملت كلا من سورية والسعودية وقطر.

---

(1) صحيفة الرأي الأردنية 2004/6/21

(2) النجدي، صالح عبدالعزيز ، " التقارب السعودي- الإيراني دوافعه وأبعاده"، 1999، ص1.

(3) النجدي، صالح عبدالعزيز ، المرجع السابق نفسه.

ونتيجة لهذه الزيارات، استأنفت الخطوط الجوية رحلاتها بين البلدين، وأقيم بجدة في شهر (نوفمبر) تشرين ثاني للعام 1998م معرض للصناعات الإيرانية ضم منتجات أكثر من مائتي شركة ومصنع. وقامت سفن حربية إيرانية في شهر (مارس) آذار من العام 1999م بزيارة بروتوكولية إلى الموانئ السعودية كرمز للصداقة بين البلدين.

ووصل الأمر إلى أن طرحت إيران فكرة التعاون العسكري بين الدولتين في أثناء زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود لها في العام 1999م، إلا أن الأمير سلطان استبعد هذه الفكرة آنذاك مفضلا التركيز على جوانب التعاون في المجالات الأخرى. وقد توجت السعودية هذه العلاقات بين البلدين بتعيين سفير لها في طهران(1).

وقد أعلن الرئيس الإيراني محمد خاتمي في زيارة له للسعودية 2003م أن التقارب السعودي - الإيراني ضمان للمنطقة، بعد استبعاده حصول إيران على الأسلحة النووية. كان ذلك في حديث لصحيفة للوطن السعودية (16/يوليو/ 2003م). وقد أوضح في رد عن تقييم العلاقات مع السعودية، فأجاب "جيدة. يجب المقارنة بين الوضع قبل سبع سنوات وقبل هذه السنة، اليوم نحن أقرب إلى بعضنا، وحققنا الثقة بعدم تدخل أي منا بشأن الآخر واحترام الطرف المقابل، كما حققنا الاطمئنان بضرورة توسيع التعاون بين البلدين، وبالتالي يتمتعان (إيران والمملكة) بالأهمية والتأثير، وتقاربهما وحل خلافاتهما من شأنه أن يكون فعالاً جداً حتى أننا توصلنا في هذا الإطار إلى عقد الاتفاقية الأمنية المهمة، كما وقعنا بعدها مع البحرين واليمن والحديث اليوم هو توقيع اتفاقات مع الكويت وعمان وسائر الدول في الخليج"(2).

وبعد زيارة الرئيس محمود أحمدي نجاد للسعودية للفترة (7-8 ديسمبر 2005م)، للمشاركة في اجتماع القمة الطارئة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة، فقد وصف نجاد القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة بأنها مهمة وجاءت في وقتها المناسب بدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود لمناقشة المستجدات والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، وكان قد أكد في مؤتمر صحفي حينها أن العلاقات الإيرانية السعودية متنامية قائلاً "إن إيران والسعودية دولتان مؤثرتان في المنطقة والعالم الإسلامي وأن بينهما نقاط مشتركة كثيرة وأن وجهات النظر متقاربة"(3).

وقد تواصلت الزيارات في حقبة الرئيس محمود أحمدي نجاد لدول الخليج؛ فقد قام نجاد بزيارة إلى الكويت (27/فبراير/2006) هي الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة في العام 1979م، وصرح بالقول "إن قوة بلاده تعد قوة لدول المنطقة". وبالنسبة للخلاف الكويتي الإيراني

---

(1) النجدي، صالح عبدالعزيز ، المرجع السابق نفسه.
(2) مزاحم، هيثم ، "عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران"، شؤون الأوسط، عدد حزيران 84، 1999م.
(3) وكالة الأنباء السعودية " واس" مكة المكرمة، 2005/11/9.

بخصوص الجرف القاري وحقل الدرة، وهو الخلاف الموجود بين البلدين منذ أكثر من ثلاثة عقود، فقد قلل الرئيس من أهمية الخلاف، قائلاً: "إنه لا يوجد أي خلاف غير قابل للحوار والحل بين الدولتين"[1].

2- اتفاقيات التعاون العسكري بين إيران وبعض دول الخليج مثل سلطنة عمان في التسعينيات.

3- اتفاقية التعاون الأمني بين إيران والسعودية وتتضمن أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال وغيرها، سنتحدث عنها فيما بعد.

4- اللجان المشتركة بين إيران ودول المجلس (8 لجان) من أهمها اللجان العليا بين الطرفين.

5- زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين الخليجي والإيراني، الذي بلغ ما يقارب (4. 2) مليارات دولار في العام 2001م.

6- إعفاء مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران.

7- التنسيق التام في اجتماعات منظمة دول الأوبك لمناقشة زيادة إنتاج دول الأوبك من النفط في الفترة الممتدة من أوائل العام 2000م حتى الآن ، بعدما أدت سياسات المنظمة إلى رفع سعر برميل البترول حتى وصل إلى ما يقارب (30) دولاراً للبرميل الواحد، ثم إلى أكثر من (60) دولاراً فيما بعد ليصل الآن لأكثر من (130) دولاراً للبرميل.

عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية:

لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات الخليجية - الإيرانية نحو مزيد من التنافر؛ تمثل عقبات أمام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التقارب، أو عوامل تحث على السعي نحو التقارب، منها ما هو ديني/ ثقافي وسياسي وأمني، ومنها ما هو خاص بظروف خارجية، ومن أهمها[2]:

أولاً: النـزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث:

تعد مسألة الخـلاف بين الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى سببا من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي. ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج العربية إلى حقيقة أن إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها في العام 1971م، حيث عقدت جلسات عديدة لمحاولة حل المشكلة سلميا بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل. ويعد هذا النزاع عقبة في تطبيع العلاقات بين إيران والدول العربية الخليجية، خصوصاً في المجال الأمني. فبدأت الإمارات تشعر في بداية التقارب السعودي الإيراني أنه سيكون على حسابها باعتقادها أن إيران هي من يصعد الأمر في حل القضية مع رفضها إحالة

---

(1) انظر الموقع: .www.bbc.Arabic.com. Feb. 27. 2006

(2) العيسى، شملان ، مرجع سابق، ص52.

القضية إلى محكمة العدل الدولية. أو حتى رفض إيران لأن تكون من أجندة مباحثاتها مع الجانب السعودي مناقشة موضوع الخلاف على الجزر. لقد أعلن وزير الدفاع الإيراني علي شامخاني (25/أبريل نيسان/2000) بأن إيران ترغب في حل الخلاف الحدودي مع الإمارات عن طريق الحوار. وذلك بعد الاتفاق السعودي الإيراني على ضرورة تعاون البلدين لتحقيق أمن المنطقة نتيجة للزيارات المتبادلة بين الطرفين. ونتيجة للتقارب السعودي الإيراني سريع الخطى فقد انزعجت الإمارات مما أدى إلى مقاطعة الشيخ زايد آل نهيان لأول مرة القمة التشاورية لدول الخليج التي عقدت في جدة في شهر أيار للعام 1999م، حيث انتهت أعمال القمة من دون بيان وزاري(1).

بالرغم من انفتاح إيران مؤخراً على مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً تجاه السعودية، فلا تزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي تعكس ضيقاً سائداً أو وشيكاً فيما يتعلق بالطموحات الاستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة. ويعود هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الأساسية التي لا تزال تنتظر الحل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث. لذا فإن إمكانية استمرار الموقف الإيراني من مسألة الجزر تجعل التنافر بين إيران والدول الخليجية في حالة من الاستمرارية، خصوصاً بعد محاولات إيران المتكررة انتقاد البيانات الختامية الصادرة عن قمم دول مجلس التعاون الخليجي لأنها تدين إصرار إيران على احتلال الجزر الإماراتية.

ثانياً: تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة لدول مجلس التعاون الخليجي:

منها التأييد الإيراني في العام 2001م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظاً. هذا إضافة لبعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من المنظمة؛ وما حدث في أواخر العام 2001م خير دليل على ذلك، عندما قامت إيران بزيادة إنتاجها في شهر تموز بمقدار (548) ألف برميل عن حصتها المقررة لها، بالرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور أردبيلي في مجلس أمناء أوبك(2).

ثالثاً: الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج منذ حرب الخليج في العام 1991م، وتزايده بعد الاحتلال الأمريكي للعراق:

فكل القوى الإقليمية ترفض فكرة تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة، وذلك نتيجة لخوفهم من وجود عراق ضعيف أو مقسم يؤدي إلى تنافس بعض القوى الأخرى، خصوصاً إيران أو تركيا، على كسب الأفضلية السياسية والاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة، مما قد يؤدي إلى التنافر بين الدول الخليجية، وكذلك فإن معارضة واشنطن وقلقها من التقارب الخليجي الإيراني،

---

(1) النجدي، صالح عبدالعزيز ، مرجع سابق، ص2.
(2) وكالة أنباء رويترز في 22 أغسطس (آب) في العام 2001.

الذي يعد في غير مصلحة الولايات المتحدة، خصوصاً بعد فشل الولايات المتحدة في سياستها ضد إيران وضد العراق بعد احتلاله، قد يؤثر سلبا على عملية التقارب. فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فإن السياسة الأمريكية في المنطقة بدأت تدرك أن النظام الدولي القائم، الممثل في ميثاق الأمم المتحدة، لا يلائم مقتضيات توجهاتها الجديدة في هذه المنطقة الحساسة سعيا للهيمنة الكونية باستغلالها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م لتكون لديها الكلمة الأولى في شؤون المنطقة. وبالتالي فقد أدركت دول المنطقة أن التقارب والتعاون هما خير وسيلة للحماية من المخططات الأمريكية. وقد ظهر الخلاف العميق بين الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة خصوصاً السعودية حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى الإعلان في 29/كانون الثاني/ يناير 2002م، عندما أعلن ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أنه: "من الصعب الدفاع عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بسبب انحياز واشنطن المطلق إلى المواقف المتطرفة التي ينتهجها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ضد الفلسطينيين. وهذه كلها أدت إلى حصول تقارب سعودي إيراني في المنطقة، بدلاً من التنافر بينهما[1].

خامساً: التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني[2]:

لقد أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، وإنما على أمن الشرق الأوسط والعالم أيضاً، ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الإيراني إلا أن وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، حاول أن يخفف ويهدئ الوضع مع إيران وذلك بعد أزمة الأخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي، عندما قال: "إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة. وإن إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وإمكانات عظيمة لأن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة. إن السياسة التي اتفقنا عليها هي أن تكون منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وسنواصل الحوار مع الإيرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة خصوصاً أنها من المناطق المهمة في العالم"[3]. وفي رده على سؤال عن موقف المملكة من إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. قال الأمير "إن المملكة تفضل نهج الحوار"، واصفا إيران "بأنها تقبل الاستماع والأخذ والرد بديلا عن المواجهة". معربا عن أمله بأن لا "تكون إيران راغبة في حيازة سلاح

---

(1) مزاحم، هيثم ، "عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية"، شؤون الأوسط، عدد 92 شباط، 2000م، ص174-189.

(2) انظر الموقع: www.saudielection.com

(3) انظر الموقع: www.saudielection.com

نووي". وقد أقر الملك عبد الله بن عبد العزيز مؤخرا في حديث مطول له، لمحطة أ. بي. سي، الأمريكية بوجود الخلافات مع الولايات المتحدة خصوصاً فيما يتعلق بمسائل مثل القضية الفلسطينية والحرب في أفغانستان والعراق. وبالنسبة لإيران فقد قال عنها، إنها دولة صديقة وبلد مسلم نأمل بألا يصبح عقبة في وجه الأمن والسلام في العراق. أما بالنسبة للأسلحة النووية فقال: "إن العالم يحرم هذه الأسلحة راجياً من إيران أن تعمل على ذلك"[1].

فاستمرار إيران في دعم قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي قد يؤدي إلى تنافر بين دول الخليج وإيران، خصوصاً بعد إعلان الرئيس الإيراني نجاد نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم، وهذا ما كان يسعى إليه الرئيس السابق محمد خاتمي في زيارته لموسكو عندما قام بإبرام صفقات أسلحة أثارت مخاوف الأمريكيين، واستطاع إقناع الروس بإتمام العمل في مفاعل بوشهر النووي وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة طريقا طبيعيا لإنتاج الأسلحة النووية. وبالرغم من وجود مؤشرات تشير إلى حدوث تقارب بين واشنطن وطهران حول العراق وخلافاتها معها بخصوص ملفها النووي، إلا أن الطريق لا تزال طويلة وأن عجلة تحسين العلاقات لم تدور بكل طاقتها، مما يعطي مجالا وحرية أوسع للتقارب الخليجي الإيراني إذا حسنت النوايا، مع أن السمة الظاهرة هو المضي نحو التقارب، خصوصاً ما بين السعودية وإيران[2].

لقد حاولت دول الخليج العربية في الماضي خلق حالة من توازن القوة مع إيران في هذا الجزء من العالم. ففي الماضي القريب، ساعدت معظم الدول الخليجية العراق في الحرب العراقية - الإيرانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية إلى درجة ما، من دون خوف من القوة الإيرانية آنذاك، حيث منحت تلك المساندة الفرصة للقيادة الإيرانية للعبث بأمن تلك الدول بتصدير حالات من الشغب في المجتمعات الخليجية، ولقد أدى تعزيز قوة إيران إلى جعل العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر بروزاً وتوتراً في المجالات التالية[3] :

أولاً: هناك مخاوف مما يسمى "الهلال الشيعي" برئاسة إيران، الذي يهدد الإحساس بتفوق السنة في الشرق الأوسط كله، وقد برزت هذه المخاوف إبان الحرب الإعلامية التي نشبت بين الأوساط السنية والشيعية حينما هاجم رجال دين سعوديون الشيعة بشدة ، وكذلك في العام 2006م إبان حرب لبنان الثانية، حينما تردد رجال الدين السعوديون فيما إذا كان مسموح الابتهال لانتصار حزب الله على إسرائيل، أم أن الابتهال حرام نظراً لاعتبار الشيعة كفاراً، أي أن التردد كان يدور حول من هي الجهة الأسوأ الشيعة أم إسرائيل، وكذلك الانتقادات التي وجهت إلى إيران في أعقاب تزوير الانتخابات الرئاسية في حزيران من العام 2009م.

(1) مزاحم، هيثم ، مرجع سابق، ص174-189.
(2) صحيفة الرأي الأردنية 2006/4/12.
(3)منشورات مركز الأمن القومي، دار الجليل، آذار 2012، ص 4.

ثانياً: مخاوف حقيقية بل رعب من إمكانية حصول إيران على قنبلة نووية تحولها إلى دولة عظمى ومهيمنة في المنطقة، وقد أدت هذه المخاوف إلى عدة ردود فعل بدت في بعض الحالات متناقضة، فوسائل الإعلام الخليجية لم تخف الخوف الخليجي من إمكانية حصول إيران على سلاح نووي، فقد قال رئيس تحرير صحيفة السياسة الكويتية في العام 2010 " أن جهود إيران الرامية للحصول على سلاح نووي تهدد وجود دول الخليج".

ولكن في عالم متغير لا يسوده الثبات يخضع إلى لعبة القوى والقوة التي تنمو في أيامنا المعاصرة في منطقة الخليج العربي، يبدو أن إيران الدولة الأقرب جغرافياً لدول الخليج العربي تنامت قوتها العسكرية مع بداية القرن الجديد وتعمل على تطوير برامج نووية تطمح بها أن تصبح اللاعب الفاعل والرئيس في المنطقة. لقد سعت إيران لامتلاك برامج نووية في زمن الشاه واستمرت لوقتنا الحاضر - وان يكن في فترات متقطعة - ويمكن أن يتم العمل في مفاعلها النووي في شهر آذار من العام 2008م، ويمكن أن يوفر الطاقة لإيران بأكملها في العام 2009م(1).

وبالمقابل، فإن تقييد دول مجلس التعاون الخليجي وضعف نشاطهم السياسي والعسكري خلق جواً من عدم الثقة مع إيران، وبالتالي اعتمدت تلك الدول على الولايات المتحدة في حفظ أمنها، مما أثر هذا السلوك سلباً على دور دول المجلس في الحوار مع إيران للحد من برنامجها النووي وجعله دوراً محدوداً فقط. ففي الفترة مابين آب 2002 حتى العام 2005، مثلاً، بقيت تلك الدول صامته في أغلب الأحيان ومترددة ولم تتحدث بشيء عن البرامج النووية الإيرانية، ولا عن الأحداث التي تقوم بها إيران في العراق. ومع بداية العام 2005، بدأت الدول العربية بالتململ وبدأت بالحديث عن مخاطر البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته السلبية المحتملة على كل شعوب منطقة الخليج (2). وتأكيداً لذلك، تحدث الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وتبعه الأمير تركي الفيصل السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمريكية آنذلك وغيرهم عن خطورة البرنامج النووي الإيراني، وعن عدم مرونة القيادة الإيرانية تجاه المبادرات والدعوات التي تطالبها بإيقاف العمل بهذا البرنامج، مما دفع بعض هؤلاء القادة بوصفه بالكارثة على المنطقة. وكذلك، وصف عبد الله بشارة سكرتير مجلس التعاون الخليجي السابق البرنامج النووي الإيراني قائلاً: "إن هذا البرنامج غَير في ميزان توازن القوى كلياً في المنطقة، وجعل إيران السيد عليها،

(1) Gawdat Bahgat: Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran, Iranian Studies Journal Volume 39, N3, September 2006, p56

(2) Emile El-Hokayem and Matteo Legrenzi: The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge, Working Paper, Henry. L. Stimson Center in Washington D. C. May 26, 2006, P1

ومكنها من امتلاك الأداة المؤثرة في قراراتها، وبناء عليه يجب على مجلس التعاون الخليجي ضرورة التعاون بشكل قوي وواضح لأن وضع دول الخليج لا يشعر بالاطمئنان حوله"[1].

في الحقيقة، لم يأت رد فعل دول الخليج موحداً، بل على العكس من ذلك، أخذ طابعاً تمثيليا ظرفيا، لذلك لم يكن مؤثراً على إيران ولم يدفع بها للتعامل مع المفاوضين الأوروبيين بمرونـة أكثر حول برنامجها النووي. لقد سعت الاستراتيجية التي سلكتها دول الخليج العربي لإبقاء النقاش حول البرنامج النووي الإيراني بعيداً عن المشاركة الشعبية، ربما كان الهدف من ذلك استرضاء إيران أو على الأقل للابتعاد عن معاداتها كدولة جارة قوية. وفي الوقت نفسه، حاولت تلك الدول الاعتماد على الدبلوماسية الأوروبية والقوة الأمريكية للتركيز على إيران وردعها. لقد واجهت طريقة التعامل الخليجية مع البرنامج النووي الإيراني انتقادات وتساؤلات متعددة من بعض شعوب المنطقة، واعتبرتها سياسة مزدوجة المعايير، لقد اختارت الحكومات العربية الطريقة العملية في تعاملها مع إيران كقوة إقليمية في الخليج، بعيداً عن الطريقة المثالية أو عن الأخذ بطريقة الأمن الجماعي أو الطريقة القائمة على الصراع التي تحدث عنها العديد من المحللين والكتاب الأمريكيين[2].

ربما تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من المتغيرات الإقليمية، ودفعت بها لاختيار السياسة المشار إليها بأدناه في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني ومن أهمها ما يأتي:

أولاً: الاعتقاد السائد لدى دول مجلس التعاون الخليجي بحق إيران بامتلاك برنامج نووي.

ثانياً: الوضع في العراق.

ثالثاً: الوضع الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي ذاتها. وربما جاء السبب الأول نتيجة للقناعة المتولدة لدى حكومات المنطقة العربية أو بعضها على الأقل بأحقية إيران بامتلاك برامج نووية أسوة بمن يمتلك أسلحة نووية من دول المنطقة ودول العالم، مثل، إسرائيل وباكستان والهند ودول أخرى. أما بالنسبة للسبب الثاني فيمكن إرجاعه إلى معرفة دول مجلس التعاون الخليجي بحجم التغلغل الإيراني في العراق وقلقها من هذا الوجود خصوصاً بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، وظهور مجموعـة النظام الجديد في السلطة، التي ترتبط غالبيتها الشيعية بعلاقات سياسية متطورة مع القيادة الإيرانية وترتكز على مذهبية شيعية، وخلقت تلك العلاقة اهتمامات إقليمية وتساؤلات عديدة حول توجهاتها وأهدافها وآفاقها المستقبلية .

---

(1) Gulf News, March 28, 2007.

(2) Simon Henderson, the New Pillar: Conservative Arab Gulf States and US. Strategy, Washington Institute For Near East Policy, Washington. D.C, 2003.p 89

وعلى الرغم من التدخلات الإيرانية في الشؤون العراقية، إلا أن بعض دول الخليج ربما لم يصل بعد إلى معرفة الرؤية الإيرانية تجاه مستقبل العراق، وعلاقاتها المستقبلية معه، خصوصاً في ظل القيادات العراقية الجديدة. وإن تحليلات الصحافة، والحديث في مجتمعات المنطقة العربية عن مستقبل العراق السياسي والصراع الطائفي فيه وهيمنة بعض الطوائف المذهبية عليه، ربما أوجدت هاجساً لدول مجلس التعاون الخليجي، وأبعدتها عن الحديث في الموضوع الإيراني تحسبا من إثارة رد الفعل الإيراني تجاه تلك الدول. لقد أصبح الوضع في العراق يمثل الهاجس اليومي لكل العرب وليس لمجتمعات الخليج العربي وحدها. فمساندة المقاومة العراقية والتحسب لسيطرة طائفة الشيعة المرتبطة بإيران عليه وجدت طريقها أو سيطرت على العواطف العربية. وكرد فعل على ذلك تم التعبير عن الرؤية العربية والهاجس العربي تجاه التدخل الإيراني في العراق في أكثر من مناسبة ومكان، فمثلا، وتأكيدا لذلك يقول الأمير سعود الفيصل "تعتبر إيران الظهير والحامي للوضع في العراق والمستفيد الرئيسي من هذا الوضع. ولقد حاولت إيران ومنذ وقت طويل وعبر مراحل تاريخية متعددة، وقبل وجود برنامجها النووي، الإعلان مراراً وتكراراً من دون خوف عن قوتها، وأنها أكبر دولة في منطقة الخليج العربي وأقواها. فإيران موجودة في منطقة الخليج لتبقى، ولن ترحل منها، وطموحها التاريخي بقيادة المنطقة والهيمنة عليها، ورغبة الخميني بتصدير الثورة إلى المجتمعات الخليجية لا تزال في ذاكرة شعوب المنطقة وحكوماتها فلقد مثل الدور الإيراني عبر مراحل تاريخية متعاقبة تهديداً للدول الخليجية المجاورة، واحتلت إيران الجزر العربية الثلاث، وسعت لزعزعة النظام السياسي في البحرين والسعودية، وحاولت إثارة النعرة الطائفية بين طوائف المجتمعات العربية، كلها سياسات إيرانية وعوامل أثارت هواجس أمنية لدى قيادات المنطقة وشعوبها تجاهها[(1)].

في المقابل، وعلى العكس من السلوك الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، لم تتحدث هذه الدول عن الخطر النووي الإيراني، وإنما تناولته بعض الصحف العربية بخطوطها العامة، وبقي الحديث حول هذا الموضوع حصراً على الديوان الملكي، أو الأميري لدول المنطقة مع الوفود الأمريكية والأجنبية التي تزور المنطقة للتباحث حول خطورته على أمن الخليج العربي وسلامته. وفي الوقت نفسه، ركزت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني على متابعة رد الفعل الشعبي في المجتمعات الخليجية تجاه هذا المشروع الإيراني من جهة، وعلى رد الفعل العربي وصمت القوى العربية تجاهه من جهة ثانية. فلقد أشارت بعض الدراسات التي بحثت باستطلاعات الرأي العام في المنطقة العربية إلى وجود تعاطف من بعض

---

(1) Fariborz Mokhtari, "No One will scratch my back: Iranian Security perceptions in historical Context," The Middle East Policy, Spring 2005, p62.

التيارات الشعبية العربية مع طموح إيران في سعيها لتطوير برنامجها النووي، لأنها لا ترى فيه تهديداً لدول الجوار العربية، بل يأتي التهديد بالنسبة لمدركاتها الأمنية من البرنامج النووي الإسرائيلي، واستجابة لتأثير البيئتين الداخلية والعربية الأخرى المساندة لإيران، لم يُعد مؤتمر القمة الخليجي الذي عقد في ديسمبر كانون الأول من العام 2005م، في بيانه الختامي البرنامج النووي الإيراني تحدياً أساسياً ضد دول المنطقة، بل على العكس من ذلك، وجهت النقد للبرنامج النووي الإسرائيلي[1].

ومع تطور الأحداث في المنطقة، واستجابة لضغط البيئة الدولية والإقليمية، تحدثت بعض دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الخليجي الذي عقد في العام 2006م، عن خطورة البرنامج النووي الإيراني وانتقدت تدخلها في الشأن العراقي، وطرحت مبادرة أمنية خليجية دعت لإيجاد معاهدة إقليمية تنص على نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج والشرق الأوسط .

وفي الوقت الحالي، تشير الدلائل والتصريحات الخليجية، أن دول مجلس التعاون الخليجي لا ترغب بوجود برامج نووية في المنطقة سواء أكانت إيرانية أم غير إيرانية، ولكنها في الوقت نفسه، لم تقم حتى الوقت الحاضر بخطوات جادة لمناقشة مع إيران حول برنامجها النووي، أي لم تأخذ على عاتقها مناقشة إيران بهذا الموضوع المهم والمعَّقد بشكل جاد وفاعل. إن السبب الرئيس الذي يقف وراء عدم إقدام عرب الخليج على مناقشة إيران في هذا الموضوع بشكل أكثر جدية ربما يعود لعدم التكافؤ في القوة بينهما من جانب، ولعدم وجود موقف سياسي موحد – أي وحدة سياسية - بين دول مجلس التعاون الخليجي من جانب آخر.

وبالرغم من ذلك، حاولت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إثارة نقاش رسمي وشبه رسمي مع إيران حول مسائل عمومية تتعلق بالاستقرار والأمن في منطقة الخليج. فلقد تركز معظم الحوار بينهما حول مسائل لا يمكن حلها نتيجة للتناقض الموجود والمستمر بين الرؤية الإيرانية ورؤية دول المجلس لتحقيق الأمن في منطقتهم خصوصاً في ظل الوجود العسكري الأمريكي المكثف فيها. فإيران لا ترغب في وجود القوات الأمريكية في المنطقة، في حين ترى دول الخليج العربي فيه ضرورة أساسية لأمنها، ولا تريد الاستغناء عنه في المدى المنظور، لاعتقادها أنه يشكل المظلة الأمنية والدفاعية لها ولأمن دولها. فدفعت الرؤى المتناقضة بين دول الخليج وإيران، بالأمور بينهما إلى التعقيد، وقادت إلى صعوبة إيجاد علاقة مبنية على الثقة المتبادلة، وحل المسائل العالقة بينهما. كذلك تنظر دول مجلس التعاون الخليجي للموضوع من جانب آخر، أي من مقدار الفائدة التي يمكن أن تجنيها من الاشتراك مع الدول الأوروبية والولايات

---

(1) باسكال بونيفاس، الملف النووي الإيراني: تقييمات استراتيجية متباينة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30 أيلول 2005م، ص1.

المتحدة للضغط على إيران للحد من هذا البرنامج. ربما توصلت الحكومات العربية إلى نتيجة مفادها أن معاداتها لإيران من انضمامها للدول الأوروبية والولايات المتحدة في هذا الموضوع، يمكن أن يزيد من حدة التوتر في المنطقة خصوصاً إذا نجحت إيران في تطوير برنامجها النووي وتجاوزت الضغوط الموجهة ضدها(1).

إضافة إلى ذلك، ترى دول مجلس التعاون الخليجي ، أن الاهتمامات الإيرانية تدور في فلك علاقاتها مع دول أوروبا والولايات المتحدة على الفائدة الاقتصادية والضمان الأمني أيضاً، الذي يمكن أن توفره لها تلك الدول، ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي ترى أن تلك الاهتمامات لا يمكن أن تكون أدوات ضغط كافية لإقناع إيران بعدم المضي قدماً لتحقيق طموحاتها في برنامجها النووي. بل أكثر من ذلك، ربما اقتنعت دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران لم تنظر إلى تلك الدول كمصدر تهديد رئيسي لأمنها، وليست هي السبب التي دفعت بإيران لتحقيق طموحها النووي. إن الأسباب العقلانية الرئيسية الذي تدفع بإيران لتطوير قدراتها وبرامجها النووية تقوم أو تستند على أسباب استراتيجية، وأخرى تتعلق بفرض هيبتها في المنطقة والعالم، وهي أسباب تحتل الدول العربية المجاورة لإيران دورا ضعيفا فيها.

ربما تكون القناعات الخليجية صحيحة تجاه حجم تأثيرها على الطموح الإيراني آنف الذكر، لكن الجدير بالملاحظة هنا، أن ظهور إيران كقوة إقليمية كبيرة في المنطقة، سيؤثر على دول المنطقة أو على الأقل سيحد من حرية حركة دول المنطقة، وعلى طبيعة مطالبة تلك الدول بحقها في الجزر العربية المحتلة التي احتلتها إيران، وستؤثر على مقدار حصص إنتاجها النفطي وغيرها. وكذلك، فإن ظهور إيران قوة إقليمية كبيرة تمتلك أسلحة نووية مثلاً، سيعزز من فاعلية القوى السياسية التابعة لها ودورها والعناصر المتطرفة في المنطقة، ويمكن أن تدفع بإيران إلى العودة لاستخدام مبادئ الثورة الكامنة أيضاً - التي تمت الإشارة إليها سابقا - منها مثلاً، مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار العربية، ومبدأ البحث عن الدولة العالمية المبنية في مخيلة عقيدة قياداتها المذهبية أو وفقا للمذهب الشيعي(2).

أدى الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني إلى إيجاد ما يمكن تسميته بأزمة الملف النووي الإيراني ووضعه في دائرة الضوء، وأصبح يطرح حوله تساؤلات وسيناريوهات متعددة للتعامل معه، وأخطر ما في تلك الاحتمالات الاحتمال الذي يرى قيام الولايات المتحدة

---

(1) عبد الوهاب بدر خان، الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلم، قضايا استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6 مايو أيار 2006م، ص1.

(2) كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 24-1-2006م ص1.

وحلفائها بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران ومنشآتها النووية، في حين يرى احتمال آخر بتوجه الأزمة نحو الانفراج بقصد حلها، أو تجميدها في المرحلة الحالية للبحث عن تسوية نهائية لها(1).

ولقد تعددت الاحتمالات حول مستقبل الملف النووي الإيراني لأنه لم يتم الكشف عن كل الأوراق التي تتعلق بأزمة هذا الملف. فإيران تسعى إلى تحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها بالمناورات الكلامية والسياسية التي نشهدها، وبالمقابل لا يمكن تحقيق الهدف الأمريكي إلا بالعمل العسكري. وعلى ما يبدو حتى وقتنا الحالي، إن طهران وواشنطن مستفيدتان كلتاهما من عامل لعبة الوقت. فالأولى تحاول استغلال الوقت والفرص التي تمنح لها للاستمرار والاندفاع بتطوير برنامجها النووي لإنتاج الطاقة النووية، واللعب على التناقضات الدولية، وتقوم بدراسة كل الاحتمالات المواجهة والاستعداد لها، في حين تسعى الثانية، لاستكمال المعطيات والاستعدادات اللازمة وتشكيل تحالف دولي لمساندتها في خياراتها العسكرية المحتملة.

تشير التقديرات المتعلقة بالملف النووي الإيراني إلى احتمالات عديدة، أفضلها إمكانية احتواء الملف على خلفية بعض القناعات العملية وعقلانية الأداء السياسي الإيراني على مستوى التنفيذ بعيداً عن التصريحات العاطفية التي تستخدم للاستهلاك السياسي على المستوى الداخلي و تهدف في أغلبها إلى تغطية مشكلات داخلية. لكن إذا ما ابتعدت إيران عن استخدام العقلانية في سلوكها السياسي وقراراتها، عندها سيقود ذلك الوضع إلى تعقيد الأزمة، ويدخلها في نفق الصراع والقيام بعمل عسكري متعدد الأطراف ضدها، مما يدفع بها للقيام بالرد عليه في داخل دول المنطقة بحجة ضرب المصالح الأمريكية فيها(2).

---

(1) راغب السرجاني، "البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النووي الإيراني"، قصة الإسلام، 2007/12/3م، ص1

(2) باكينام الشرقاوي، "طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة"، إسلام أون لاين نت، 2007، ص ص3-5.

المبحث الثالث

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي

- الوجود اليهودي في إيران :

تشكل الجالية اليهودية الإيرانية أكبر أقلية دينية مقارنة بالأقليات اليهودية التي اضمحلت في غالبية دول الشرق الأوسط، خصوصاً في الدول العربية والإسلامية، وفي غالب اليهود كانت صورة اليهود في إيران غير واضحة المعالم، لكنها مع حلول القرن العشرين بدأت تتوضح شيئاً فشيئاً، وذلك في ظل حدوث متغيرات جذرية في نظام الحكم آنذاك، كانت فاتحتها وضع دستور للبلاد في العام 1906-1907م وتشكيل مجلس نيابي، هذا الدستور عدَّ المذهب الشيعي هو دين الدولة، ولم يمنح اليهود أي تمثيل نيابي. وفي عهد رضا شاه تحسنت أوضاع اليهود إلى حد ما، فعند تسلمه السلطة في العام 1925م، سن مجموعة من القوانين المدنية، منها تشكيل محاكم حديثة تستند إلى مجموعة من القوانين المدنية، فاستغل اليهود أجواء هذه التغيرات وطالبوا بحقوقهم، وبسبب الدعم الخارجي حصل اليهود على تحديد مكانتهم في المجتمع الإيراني. وبذلك يمكن القول إنه في عهد رضا شاه حددت المكانة القانونية لليهود، فبموجب القوانين الصادرة في ذلك العهد، تمتع جميع المواطنين الإيرانيين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، بالحقوق القانونية كافة، هذه الحقوق التي كانت ممنوحة للمسلمين فقط، إلا أنه لا يستطيع اليهودي أن يكون رئيس وزراء أو قاضي أو عضواً في مجلس الشيوخ، ولا يحق لليهود المشاركة في الانتخابات كأفراد وإنما كطائفة ولهم مقعد واحد في البرلمان[1].

وكان تاريخ اليهود في إيران يشهد دائماً أوضاعاً متقلبة وكانت نظرة الحكام إليهم تتوقف على وضع الدولة الداخلي والاقتصادي وعلى علاقتها مع الدول المجاورة لها، كما أن اليهود في هذا البلد يفخرون ويعتزون بصنيع الملك قوروش العظيم لهم فهو الذي سمح لهم في العام (538) قبل الميلاد بالعودة الى القدس، بعد سبيهم على يد نبوخذ نصر البابلي في أعقاب تدمير الهيكل الأول قبل ذلك بنحو بضعة عقود من الزمن، ويذهب بعض المؤرخين اليهود إلى أن الإمبراطور كوروش لم يكن لديه أسباب لعقاب اليهود، وهم أصدقاء الفرس وأعوانهم، ولكن في القرن السابع الميلادي ونتيجة الفتوحات الإسلامية أصبحت بلاد فارس جزءاً من الإمبراطورية الإسلامية، ويهود البلاد أصبحوا من رعايا الإمبراطورية الإسلامية، كونهم من أهل الكتاب، ولم يتعرضوا لضغوطات ولم يرغموا على تغيير دينهم، كما يدعي بعض المؤرخين الإسرائيليين المعاصرين[2].

---

(1) مجذوب، طلال، 1980، ص 177-178.

(2) سيجف، شموئيل، المثلث الإيراني- العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية، ترجمة: غازي السعدي، عمان، دار الجليل، 1983، ص 176.

- علاقة إيران مع بني إسرائيل في العصر القديم :

أولا: قورش الأكبر :

جاء في التوراة "فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ مُلْكِ يَهُويَاقِيمَ مَلِكِ يَهُوذَا، ذَهَبَ نَبُوخَذْنَصَّرُ مَلِكُ بَابِلَ إِلَى أُورُشَلِيمَ وَحَاصَرَهَا. وَسَلَّمَ الرَّبُّ بِيَدِهِ يَهُويَاقِيمَ مَلِكَ يَهُوذَا مَعَ بَعْضِ آنِيَةِ بَيْتِ اللهِ، فَجَاءَ بِهَا إِلَى أَرْضِ شِنْعَارَ إِلَى بَيْتِ إِلهِهِ، وَأَدْخَلَ الآنِيَةَ إِلَى خِزَانَةِ بَيْتِ إِلهِهِ. 3 وَأَمَرَ الْمَلِكُ أَشْفَنَزَ رَئِيسَ خِصْيَانِهِ بِأَنْ يُحْضِرَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمِنْ نَسْلِ الْمُلْكِ وَمِنَ الشُّرَفَاءِ، 4 فِتْيَانًا لاَ عَيْبَ فِيهِمْ، حِسَانَ الْمَنْظَرِ، حَاذِقِينَ فِي كُلِّ حِكْمَةٍ وَعَارِفِينَ مَعْرِفَةً وَذَوِي فَهْمٍ بِالْعِلْمِ، الذِينَ فِيهِمْ قُوَّةٌ عَلَى الْوُقُوفِ فِي قَصْرِ الْمَلِكِ، فَيُعَلِّمُوهُمْ كِتَابَةَ الْكَلْدَانِيِّينَ وَلِسَانَهُمْ"(1).

لقد دمر نبوخذ نصر مملكة يهوذا واحتل القدس ونقل كنوز اليهود وأوعيتهم المقدسة إلى بابل، حتى خلصهم قورش ملك الفرس وأنجاهم من أسر البابليين وأرجعهم إلى بلادهم وبذل لهم الأموال لتجديد بناء الهيكل ورد إليهم نفائس الهيكل المنهوبة المخزونة في خزائن ملوك بابل. وقد أثنت التوراة على قورش حيث جاء فيها: "هكَذَا يَقُولُ الرَّبُّ لِمَسِيحِهِ، لِقُورَشَ الَّذِي أَمْسَكْتُ بِيَمِينِهِ لأَدُوسَ أَمَامَهُ أُمَمًا، وَأَحْقَاءَ مُلُوكٍ أَحُلُّ، لأَفْتَحَ أَمَامَهُ الْمِصْرَاعَيْنِ وَالأَبْوَابُ لاَ تُغْلَقُ: «أَنَا أَسِيرُ قُدَّامَكَ وَالْهِضَابَ أُمَهِّدُ. أُكَسِّرُ مِصْرَاعَيِ النُّحَاسِ وَمَغَالِيقَ الْحَدِيدِ أَقْصِفُ وَأُعْطِيكَ ذَخَائِرَ الظُّلْمَةِ وَكُنُوزَ الْمَخَابِئِ، لِكَيْ تَعْرِفَ أَنِّي أَنَا الرَّبُّ الَّذِي يَدْعُوكَ بِاسْمِكَ، إِلهُ إِسْرَائِيلَ(2)".

ثانيا: أحشويروش :

لليهود قصة إنقاذ أخرى على أيدي الملك الفارسي أحشويروش 486 قبل الميلاد، الذي ملك من الهند إلى كوش، وهو حفيد قورش الأكبر من ابنته. وقد أقام وليمة لكبار مملكته وطلب من الملكة وشتي أن تبرز أمامهم ليروا جمالها العظيم، لكنها رفضت فغضب عليها ونصحه سماره باختيار امرأة أخرى كملكة لمعاقبتها. وكان هناك يهودي يدعي مردخاي يعد كبير يهود بابل ولديه ابنة أخ متوفي تدعى استير، فأرسلها ضمن النساء اللواتي يدخل بهن الملك كي يختار من تعجبه. وقد راقت في عينيه وتوجها ملكة. وبقى مردخاي على باب القصر يعمل، وقد عرف يوما أن خصيان يتآمرون على أحشويروش لقتله فأعلم إستير التي أعلمت الملك فحقق معهم وقتلهم وحفظها لمردخاي.

وكان هامان وزير أحشويروش ينحني له جميع العبيد حينما يدخل ما عدا مردخاي الذي كان يعد موحداً، ولا يحني رأسه إلا □، الأمر الذي أغاظ هامان وجعله يفكر في الانتقام منه فأمر بقتل جميع اليهود. لكن مردخاي أعلم استير التي طلبت من الملك عمل عزومة، وحينما طلب منها

---

(1)التوراة، سفر دنيال – الإصحاح الأول، الفقرة من 1-4

(2)التوراة - سفر عيزرا الإصحاح الأول من 1-3

أن تطلب هدية طلبت أن ينقذ حياتها وحياة شعبها من مردخاي، فأمر بأن تفعل به ما تريد، فأمرت بصلبه على الخشبة التي أعدها لصلب مردخاي وصلب أبنائه العشرة، وأن يقتل اليهود كل أعدائهم في أنحاء مملكته فاستجاب لها، وقتل اليهود خمسة وسبعين ألفا من أعدائهم في مملكته[1].

ويتحدث الباحث الفارسي ناصر بوربيرار عن دور إسرائيل في تضخيم الحضارة الإيرانية ما قبل الإسلام بغية تعميق الهوة بين الإيرانيين والعرب، فالتاريخ الإيراني يستند في كتابته إلى بحوث قام بها اليهود الذين بذلوا جهدا لإعلاء شأن الإخمينيين بوصفهم محررين لهم من سبي نبوخذ نصر ومدمرين لحضارة ما بين النهرين. بل إن الكثير من علماء الآثار والمؤرخين هم من اليهود كأمثال غيريشمن، وداريشتيد وأشكولر.

لقد أنقذ الفارسيون اليهود مرتين على عهد قورش وأحشويروش حفيده من القتل والموت، وقد كان خلاصهم الثاني على عهد أحشويروش بمثابة حياة جديدة، إذ أن هامان أمر بقتل جميع اليهود رجالا ونساء والاستيلاء على ممتلكاتهم، واجتثاث شأفتهم، بيد أن مردخاي استغل ابنة اخته وزوجها لمجوسي كافر – بالرغم من الحرمة الشديدة لدى اليهود لمثل هذا العمل وعدم جوازه أبدا- كي ينفذ مآربه. والحقيقة هي أنه زوجها لأحشويروش قبل أن يكون هناك أي خطر على اليهود في مملكته، بيد أنه كان يطمع أن تحسن وضع اليهود، بل قبل في البداية لها بالزنا مع الملك كي يرى فيما إذا كانت تروق له أم لا. وبالرغم من فعلته الشائنة تلك، إلا أنه رفض مجرد أن يركع أمام هامان بالرغم من البون الشاسع ما بين خطيئته في ابنة أخيه وخطيئته بالركوع أمام هامان. لقد شاءت الأقدار أن يكون عهدا قورش وأحشويروش الفارسيين عهد حياة لليهود.

- العلاقات الإيرانية الإسرائيلية حتى بداية الثورة الإيرانية في العام 1979م :

لقد مرت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بتاريخ طويل من التذبذب بين القوة والضعف وذلك حسب الظروف السياسية التي سادت إيران منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي وحتى قيام الثورة الإيرانية في العام 1979م، فقبل نجاح الثورة الإسلامية، كانت هناك علاقات قوية بين إيران وإسرائيل، حيث اعترفت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بهذه الدولة بعد عامين من تأسيسها في 1950/3/6م، وبالرغم من أن حكومة مصدق اتخذت قرارًا بإغلاق القنصلية الإيرانية في القدس في 1951/7/6م وبينما عَدَّ العربُ أن هذا القرار يأتي من منطلق التراجع عن الاعتراف الرسمي بإسرائيل، فقد اتخذت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بعدًا أكثر عمقًا في أواخر عقد الخمسينيات، وفي الواقع يمكن القول إنّ تحالفًا استراتيجيًا قد تم بين الدولتين واستمر هذا التحالف حتى سقوط الحكم البهلوي في العام 1979م. وقد تحالفت كلتا الدولتين في المجال الأمني في مواجهة الأعداء المشتركين أي العرب والاتحاد السوفييتي السابق، إذ بلغت العلاقات بينهما في

(1)التوراة – سفر إستير- الإصحاح الأول.

المجال الأمني أعلى مستوياتها، وبتحالف إسرائيل مع إيران استطاعت الأولى الخروج من حصارها السياسي الإقليمي وتعميق علاقاتها مع الدول الأخرى من ناحية، وحاولت تغيير الترتيبات الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بإقامة علاقات مع دول الجوار غير العربية (من إيران وتركيا) من ناحية أخرى.

أولاً: العلاقات الإيرانية بعد قيام إسرائيل والاعتراف الإيراني بها في العام 1950م:

بعد أن أثبتت الدول العربية قدرتها على البقاء بعد حرب العام 1948م وتغيرت موازين القوى الإقليمية، أخذ الشاه محمد رضا بهلوي يعيد التفكير في مواقفه وعلاقاته مع الدولة اليهودية الجديدة وكيفية معالجة مسألة الاعتراف بها، لقد حقق انتصار اليهود في الحرب ارتياحاً للشاه، الذي رأى فيه عاملاً مهماً للتخفيف عن الضغط العربي على إيران، لا سيما أن المعركة أثرت بشكل كبير على مكانة وسمعة الدول العربية في العالم، التي لم يكن الشاه يرغب في أن تكون قوة تحيط به[1].

وفي الخامس عشر من آذار في العام 1950م اعترفت إيران بإسرائيل وكان الاعتراف الإيراني نابعاً من منطلق الاعتراف بالأمر الواقع وهو أن دولة إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة وأن اعتراف إيران بها كان أمراً بديهياً وواقعياً[2]. فكان للاعتراف قدسيَّة نشاط اقتصادي دبلوماسي سياسي إيراني في إسرائيل، كما كان ليهود إيران نشاطات اقتصادية واجتماعية مختلفة في إيران، إلا أن تلك النشاطات لم يتم التركيز عليها أو إظهارها حتى صدر قرار الاعتراف، فضلاً عن تأثير الولايات المتحدة الكبير على حكومة الشاه محمد رضا التي كانت قد بدأت بتسلم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كان هدفها بناء قوة عسكرية إيرانية تقف في مواجهة التهديد السوفييتي من الشمال، وقد أسهمت تلك المساعدات بشكل كبير في تدخل الولايات المتحدة في القرار الإيراني السياسي والضغط على حكومة رضا للاعتراف بإسرائيل، وإلى جانب ذلك فقد كان اعتراف تركيا، وهي إحدى الدول الإسلامية، بدولة إسرائيل في أيلول من العام 1949م أهم، والذي تبعه تبادل دبلوماسي بين البلدين في إقدام إيران على اتخاذ قرار الاعتراف، فقد ضمنت إيران لا سيما بعد الاعتراف التركي بأنها لن تكون محط اتهام من الدول العربية والإسلامية كونها اعترفت بإسرائيل[3].

وقد عللت الحكومة الإيرانية قرار الاعتراف بإسرائيل، بأنه جاء رداً على الدول العربية التي أساءت إلى إيران، كونها أي الدول العربية، لم تبلغ إيران بموضوع المفاوضات التي جرت

---

(1) نكديمون، مصدر، ص 70

(2) أحمد، صباح محمود، النشاط اليهودي الصهيوني في إيران، آفاق عربية، العدد 6، بغداد 1986، ص6.

(3) سيجف، شموئيل، مرجع سابق، ص 86.

بينها وبين إسرائيل، حول اتفاقيات الهدنة، فضلاً عن أن قرار الاعتراف جاء منسجماً مع تطلعات الشعب الإيراني ورغباته في تحقيق السلام في المنطقة(1).

لم يكتب لهذا الاعتراف الاستمرار إلا لعام واحد، فبعد ترأس محمد مصدق الحكومة الإيرانية (1951-1953) قام بإلغاء هذا الاعتراف، وأغلق القنصلية الإيرانية في القدس، وسحب ممثل إيران من إسرائيل، وطلب من ممثل إسرائيل في إيران مغادرة الأراضي الإيرانية، وقام بإجرائه هذا تحت ضغط وتأثير أعضاء البرلمان، فضلاً عن ضغوط من المرجعيات الدينية وفي مقدمتها آية الله العظمى أبو القاسم الكاشاني، الذين طالبوا جميعاً حكومة مصدق بإلغاء هذا الاعتراف، فضلاً عن رغبة مصدق في كسب ثقة الدول العربية إلى جانبه في الأمم المتحدة في صراعه مع بريطانيا بشأن تأميم النفط الإيراني(2).

وقد شهدت العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية تطوراً كبيراً بعد عودة الشاه إلى إيران الذي أعاد بدوره اعتراف إيران بإسرائيل، وحرص الجانبان على إبقائها طي الكتمان أيضاً، وقد أسهم الصراع الذي نشأ بين الشاه والرئيس المصري جمال عبد الناصر، بعد قيام الثورة المصرية في العام 1952م في زيادة توثيق العلاقات بين شاه إيران وإسرائيل، فقد هاجم عبد الناصر الشاه عدة مرات نتيجة لعلاقة بلاده مع إسرائيل، التي يرفضها العرب كلهم، وفي الوقت الذي حرص الشاه فيه على تلك العلاقات، لأنها ذات أهمية استراتيجية كبيرة لإيران، وأسهمت سياسة عبد الناصر التحررية والمناهضة للأنظمة الملكية الموالية للغرب في زيادة الانسجام والتنسيق بين نظام الشاه وإسرائيل(3).

كانت خيارات إسرائيل الاستراتيجية أكثر تعقيداً من سابقيها. فقد اعتمدت الدولة الصغيرة حديثة الولادة على الغرب والجاليات اليهودية فيه من أجل الحصول على الاستثمارات المالية لإسناد الدولة وبلورتها وتغطية نفقات مؤسساتها. ولكن في الوقت الذي كان فيه بن غوريون يفضل الولايات المتحدة دائماً بوصفها دولة كبرى، كان الكثير من الإسرائيليين يشعرون بانجذاب عاطفي وأيديولوجي نحو الاتحاد السوفييتي، نظراً لأن عدداً كبيراً من الإسرائيليين كانوا من مهاجري الاتحاد السوفييتي أولاً، ونظراً لأن إسرائيل كانت تَعُدُّ السوفييت المسؤول الرئيسي عن هزيمة النازية التي أوقعت في اليهود في أثناء الحرب(4).

---

(1) سيجف، شموئيل، المرجع السابق نفسه،
(2) مصطفى، أمين، إيران وفلسطين بين عهدين، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، 1996، ص 30.
(3) Albazzaz, Saad, Gulf War, The Israeli Connection, Baghdad, 1989, p 61.
(4)بارزي، تريتا ، حلف المصالح المشتركة، الدار العربية للعلوم 2007م، ص 43

واجه الشاه في تعامله مع إسرائيل منذ البداية أزمة كبيرة ومحيرة. فقد كان يدرك أن قيام دولة غير عربية في المنطقة يمكنه أن يحمل عنه بعض العداء القائم بينه وبين الدول العربية، وفي الوقت نفسه كان يدرك أن تحالفه مع هذه الدولة أو تعاطفه معها سيجلب عليه الكثير من غضب العرب الذين يطمح بأن يقودهم ويسيطر على مقدراتهم النفطية. لذا اختار طريق "الازدواجية" القائمة على الصداقة والعلاقات السرية مع إسرائيل والعداوة أو عدم المحاباة في العلن. لذا لم يعترف الشاه بإسرائيل في السنتين الأوليين لوجودها سواء أكان ذلك على أرض الواقع العملي أو القانوني، ولم يأت هذا الاعتراف إلا في العام (1951م) حينما اعترفت بها حكومة مصدق كأمر واقعي، لكنها رفضت الاعتراف بها كدولة قانونية بعد أن بلورت إسرائيل اتجاهاتها بوضوح، وأكدت أنها تسير نحو الغرب وليس نحو السوفييت، وحينها فقط اعترف بها بوصفها أمراً واقعاً، وليس كأمر قانوني[1].

ثانياً: تداعيات حرب حزيران في العام 1967م على العلاقات الإيرانية الإسرائيلية :

كان الموقف الإيراني من الحرب بعد اجتماع الشاه محمد رضا برئيس الحكومة أمير عباس هويدا؛ حيث أعلنت الحكومة الإيرانية عقب الاجتماع قراراتها وهي :

1. المطالبة باجتماع مجلس الأمن على الفور.
2. وقف إطلاق النار في الحال.
3. انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى حدود ما قبل 5 حزيران 1967م.
4. حل النزاع بمعرفة هيئة الأمم المتحدة.
5. تأييد حقوق العرب.

وأعلن الشاه في السابع من حزيران لاحتلال أراضي الغير بالقوة، وأكد أن عهد الاحتلال بالقوة قد انقضى منذ زمن طويل، كما أعلنت السفارة الإيرانية في بون رسمياً باسم الحكومة الإيرانية عن دعمها وتأييدها وتضامنها مع الدول العربية وجاء في بيان السفارة حينها : " أن الحكومة مستعدة لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني"[2].

لقد كان للتفوق العسكري للقوات الإسرائيلية على العرب في الحرب موضع ترحيب من الحكومة الإيرانية، وأشارت مصادر إلى أن الشاه غمره الفرح وقام بتوزيع سبائك الذهب على مقربيه ومساعديه فرحاً بنصر إسرائيل، وهزيمة جمال عبد الناصر، وأنه امتدح الجيش الإسرائيلي، ورفضت حكومة الشاه عدة مطالب عربية رسمية طالبت بقطع تصدير النفط الإيراني

---

(1) Sohrab Sobhani, "The Pragmatic Entente Israeli-Relations, 1948-1988" New York: Praeder,1989

(2) أبو مغلي، محمد وصفي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983، ص 124.

لإسرائيل قبل حرب حزيران وفي أثنائها وبعدها، وكانت حجتها أنها ليست لديها سيطرة على اتحاد شركات النفط الدولية (الكونسورتيوم) الدولي الذي يستغل حقول إيران النفطية، وسمحت الحكومة الإيرانية لليهود الإيرانيين بالسفر لإسرائيل للمساهمة في إعادة بناء ما دمرته الحرب، وسمح الشاه لأحد أثرياء اليهود في إيران المدعو "سعيد حليمي" الممثل لأحد الشركات الإنجليزية في إيران بالتبرع بمبلغ مليون دولار لإسرائيل[1].

لقد أدركت إيران بعد النصر الإسرائيلي في حرب العام 1967م أهمية علاقاتها مع إسرائيل السياسية والاستراتيجية وفائدتها، ليس فقط في منطقة دائرة الاهتمام الإيراني وإنما بالتصدي لأي امتداد سوفيتي أو شيوعي نحو منطقة الشرق الأوسط أيضاً، ومن هذا المنطلق رسمت إيران موقفها من حرب حزيران وما تلاها ومن الصراع العربي الإسرائيلي كله، على مبدأ المنفعة والمصلحة التي ستجنيها من تلك المواقف، ولعل التفوق العسكري الإسرائيلي على العرب في حرب حزيران كان المنطلق لتصريحات المسؤولين الإيرانيين المتكررة في حق إسرائيل في الوجود وفي بناء دولتهم، كان الأساس في توسيع مجال التعاون الإيراني – الإسرائيلي أيضاً وفي نمو العلاقات بين الدولتين وتوثيقها[2].

لم تنته مشكلات إسرائيل بتحديدها اتجاها مزدوجا في البداية ينص على إبقاء العلاقات مع الكتلة السوفييتية والتحالف مع الكتلة الغربية والولايات المتحدة. ولم تنته حينما حسمت أمورها واختارت المعسكر الغربي أيضاً. فقد أدركت إسرائيل أنَّ كسر العداء العربي أو التأقلم معه مسألة مستحيلة، لذا كان عليها العيش في بحر من العداء، الأمر الذي خلق لدى رئيس الحكومة بن غوريون نظرية "المحيط"، وهي النظرية التي تقول: إن من المستبعد أن تتمكن إسرائيل من التوصل إلى سلام مع المحيط العربي الذي تعيش فيه، لذا يجب عليها العمل على بناء تحالفات مع المحيط غير العربي في المنطقة، وبشكل خاص: إيران، وتركيا وأثيوبيا، والأقليات غير العربية كالمسيحيين اللبنانيين والأكراد، وتأطير هذا المحيط بحيث يصبح بديلاً للمحيط العربي بالنسبة لإسرائيل من ناحية، ويسهم في الحد من تأثير المحيط العربي وإضعافه وزرع الفتنة والخلافات في أوساطه من الجهة الأخرى.

أثار انقلاب الضباط الأحرار في مصر في العام 1952م مخاوف جديدة في نفس الشاه؛ إذْ إنَّ الثوار طردوا الملك فاروق وبدأوا الانسياق بصورة تدريجية نحو الاتحاد السوفييتي. وهكذا وجدت كل من إيران وإسرائيل نفسيهما في وضع متشابه تقريباً، فالدولتان تخشيان الترتيبات التي بدأ السوفييت يعدونها للمنطقة، والدولتان تخشيان الدعوة للوحدة العربية التي بدأت تنطلق على

---

(1) موسى، شحادة، علاقات إسرائيل مع دول العالم (1967-1970)، مصر، 1971، ص 377.
(2) موسى، شحادة، علاقات إسرائيل مع دول العالم، المرجع السابق، ص377.

لسان عبد الناصر لما تعنيه من تأطير العرب وشد لحمتهم وتشكيلهم قوة تضاهي القوة الإيرانية وتحد من أطماعها وأطماع إسرائيل. وأثارت مخاوف لديه خشية مطالبة العرب بإقليم خوزستان الواقع جنوبي إيران والغني بالنفط. لقد أسهمت هذه المخاوف في دفع إيران وإسرائيل باتجاه التفاهم، خصوصاً في أعقاب حرب السويس في العام 1956م، التي قادتها إسرائيل تحت غطاء بريطاني فرنسي مشترك، ودفعت بن غوريون لمطالبة الولايات المتحدة بالعمل على دعم إسرائيل كي تقف سداً في وجه التوسع السوفييتي الناصري في المنطقة.

تجاوز التفاهم بين إيران وإسرائيل في الفترة المشار إليها حدود التعرض لتهديدات مشتركة. فقد رفض العرب أي شكل للتعامل مع إسرائيل، وبالرغم من ذلك نما الاقتصاد الإسرائيلي بقوة وبسرعة كبيرة مما احتاج إلى طاقة تملكها إيران في صورة النفط والغاز. وفي أعقاب حرب السويس ساعدت إيران في تمويل مد أنبوب نفط بقطر 20 سم لنقل النفط من إيلات في جنوب إسرائيل عبر بئر السبع إلى الشريط الساحلي للبحر المتوسط في إسرائيل، وهو الخط المسمى خط أنابيب إيلات عسقلان، الذي وصل خليج العقبة بالبحر المتوسط ومكن إيران من تجاوز قناة السويس التي تسيطر عليها مصر، وهو الأمر الذي كان شديد الأهمية بالنسبة للشاه نظراً لأن 73% من الواردات الإيرانية و76% من صادراتها النفطية تمر عبر قناة السويس. وأصبح النفط الإيراني ينقل إلى إسرائيل بصورة منتظمة، ثم جرى توسيع هذا الأنبوب بحيث أصبح قطره 40 سم في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين رئيس الحكومة الإسرائيلي ليفي أشكول والشاه في اللقاء الذي تم بينهما في العام 1958م[1].

بدا أن مصلحة إسرائيل وإيران المشتركة كبيرة للغاية، وكذلك حاجتهما الواحدة للأخرى، فالتطلعات الإسرائيلية من إيران لم تقتصر فقط على النفط ، بل كانت تتطلع إليها كمصدر كبير للطاقة البشرية، إذْ إنَّ الجالية اليهودية الموجودة في إيران كبيرة، وكانت إسرائيل تتطلع لتهجيرها إليها، وكانت إيران على استعداد لتوفير ممر آمن ليهود العراق في طريقهم إلى إسرائيل. أما الإيرانيون فكانوا يرون في إسرائيل تذكرة وصول إلى واشنطن، إضافة إلى حاجة إيران الشديدة إلى التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة، خصوصاً في المجال الزراعي من أجل نمو اقتصادهم. ويقول آرييه إلياف وزير العمل الإسرائيلي السابق: قامت إسرائيل بتدريب نحو عشرة آلاف خبير زراعي إيراني. وشهدت نهاية عقد الستينيَّات ومطلع السبعينيَّات تغييرات مهمة في الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط، فقد أحرزت إسرائيل انتصاراً ساحقاً على العرب في حرب العام 1967م، وتزايد الخطر العراقي على كل من إيران وإسرائيل، وتخلت مصر عن تحالفها مع السوفييت وانتقلت إلى المعسكر الغربي في أعقاب حرب العام 1973م. أما إيران فقد شهدت نمواً

(1) بارزي، تريتا ، مرجع سابق، ص 47.

اقتصادياً سريعاً وباتت تتمتع بنفوذ إقليمي كبير، وقرر البريطانيون سحب أسطولهم من الخليج، الأمر الذي مكن الشاه من لعب دور مهيمن في الشؤون الإقليمية.

أرغمت كل هذه التغيرات شاه إيران على إعادة النظر في علاقاته الإقليمية، فهو لم يكن يرغب في رؤية إسرائيل تتمتع بهذه القوة المطلقة في المنطقة، ولا يرجع ذلك لخشيته من أن تشكل خطراً علي إيران، فقد كان تعداد سكان إيران في ذلك الحين يفوق عشرة أضعاف تعداد سكان إسرائيل، هذا إضافة إلى أن آلاف الأميال تفصل بين الدولتين. وكان بمقدور إيران إذا ما حاولت إسرائيل أن تتخذ موقفاً عدائياً منها أن تقترب أكثر من العرب. لقد استفادت إيران حقاً من إضعاف إسرائيل للعرب، حيث أصبحت مسألة الهيمنة بالنسبة لها أقرب للتحقق على أرض الواقع العملي من دون منازع عربي، لكن تنامي قوة إسرائيل جعل إيران تتحسب من نوايا إسرائيل التوسعية. لقد حولت حرب العام 1967م إسرائيل من دولة محاصرة إلى دولة معتدية، كما أنها اعتبرتها بمثابة عائق أمام تقارب إيران أكثر مع الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى في المنطقة، وسيحبط نظرية التوازن التي يتبعها الشاه، وتنص على الحفاظ على علاقة قوية مع إسرائيل من دون إغضاء الجيران العرب. لذا وبدلاً من أن يقترب الشاه أكثر من إسرائيل – مثلما كانت تتوقع- والاعتراف بالدولة اليهودية، جمد الشاه المشروعات الإيرانية الإسرائيلية المشتركة كافة، وانتهج سياسة علنية أكثر تشدداً تجاه إسرائيل، فقد منع الشاه المسؤولين الإيرانيين من حضور الاحتفال بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لتأسيس الدولة اليهودية في مقر البعثة الإسرائيلية في طهران، ورفض توجيه دعوة إلى الرئيس الإسرائيلي لحضور الاحتفالات التي أقيمت في طهران في تشرين الأول لعام 1971م بمناسبة ذكرى مرور 2500 سنة على قيام الإمبراطورية الفارسية، خوفاً من أن يؤدي حضوره إلى مقاطعة العرب للاحتفالات(1). كان انتقال مصر من المعسكر السوفييتي إلى المعسكر الغربي – الذي تمثل في البداية بطرد عشرات آلاف المستشارين السوفييت - سبباً في جعل البيئة الاستراتيجية أكثر تعقيداً، وتحالفاتها أكثر ضبابية، فإسرائيل لم تكن تنظر إلى صعود نجم السادات في الغرب على أنه تطور إيجابي، فقد كان الصراع بين إسرائيل ومصر أكثر عمقاً وأقل اعتماداً على سياسة القوى العظمى مقارنة بالصراع الإيراني مع العرب. لقد كانت النزعة القومية العربية أخطر على إسرائيل مما هي على إيران، حيث اعتبرها الإسرائيليون بمثابة خطر يهدد وجود إسرائيل، فقد كانت تعني تأطير العرب وتوحيد جهودهم وتعبئة مواردهم من أجل القضاء على الدولة اليهودية.

ثالثاً: حرب تشرين الأول لعام 1973 وأثرها على العلاقات الإيرانية الإسرائيلية:

---

(1)بارزي، تريتا ، مرجع سابق، ص 50.

أحدث انتصار العرب السريع في الحرب صدمة لشاه إيران فالقدرة التي أبدتها القوات المصرية والسورية، قللت من هيبة الجيش الإسرائيلي وأدّى هذا الانتصار إلى إعادة إيران النظر في علاقاتها مع إسرائيل.

وقد أبدت إيران موقفاً ضعيفاً تجاه الحرب منذ بدايتها وأعربت ببرقيةٍ بعثت بها إلى الجمعية العامة للامم المتحدة يوم التاسع من تشرين الأول عن قلق الحكومة الإيرانية لتجدد القتال في الشرق الأوسط، ودعت جميع الأمم المُحِبَّة للسلام إلى بذل إمكاناتها لوضع حد لإراقة الدماء، وكررت إيران إعلان تأييدها للقضية العربية و دعت في البرقية ذاتها إلى ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في العام 1967م، ودعت إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) الصادر بتاريخ الثاني والعشرون من تشرين الأول للعام 1967م القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران من العام نفسه[1].

ونتيجة لتحسن العلاقات بين إيران ومصر بعد عودتها في العام 1970م رأى الشاه أن مصلحة بلاده تقتضي بلورة الموقف الإيراني تجاه الدول العربية، لا سيما مصر وسوريا اللتان حسنت علاقات زعمائها الشخصية مع شاه إيران، وعلى إثر ذلك أبدى شاه إيران تعاطفاً وتأييداً للدول العربية في حربها ضد إسرائيل[2].

ومن منطلق عدم الإضرار بالعلاقات الإيرانية الإسرائيلية، رفض الشاه الانضمام إلى الحظر النفطي العربي على إسرائيل في العام 1973م واستخدامه سلاحاً في الحرب، وأبقى على استمرار تدفق الإمدادات النفطية لإسرائيل، فضلاً عن ذلك كشف بعض الوثائق التي ضبطت في السفارة الأمريكية في طهران بعد الثورة الإسلامية، أن بعض ضباط الاستخبارات الإيرانية قاموا بتقديم تقارير سرية إلى إسرائيل قبل حرب تشرين، كانت فيها إشارات تحذيرية وبشكل موثوق حول هجوم مرتقب يقوم به العرب ضد إسرائيل وهو إشارة إلى حرب تشرين[3].

وقد حاول الشاه طوال فترة حكمه أن يحافظ على سرية علاقاته مع إسرائيل والتقليل من شأنها أمام الدول العربية والإسلامية، إلا أن الرسالة التي بعثت بها رئيسة وزراء إسرائيل السابقة غولدا مائير إلى الشاه تفصح عن مدى قوة ومتانة وعمق العلاقات بين إيران وإسرائيل فقالت فيها: "الآن وقد وصلت العلاقات بين إسرائيل وإيران إلى أعلى المستويات بتأييد وجهود سيادتكم، لماذا لا يتم الإعلان رسمياً عن هذه العلاقات، ثم تسأل مائير الشاه قائلة: "ألَمْ يحن الوقت بعد لأن ينتقل عشقكم وحبكم لنا من طور الخفاء إلى مرحلة العلن بعقد رسمي وعلني؟؟ ويكتب الشاه رداً على

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، وقائع وتفاعلات، مركز الأبحاث، بيروت، 1974، ص 394.

(2) مهابة، احمد، إيران بين التاج والعمامة، دار الحرية، 1989، ص 161.

(3) فانس، سايروس، المذكرات أو خيارات صعبة، ط2، المركز العربي للمعلومات، بيروات، 1984، ص168.

الرسالة وفوق الرسالة قائلاً: "إن عشقنا وحبنا الخفي وغير المعلن، الذي يمارس بسرية لهو أكثر إثارة للذة والمتعة من وجود عقد رسمي وعلني"، وهذا ما أكدته الوثائق المصنفة بدرجة سري للغاية التي أشارت إلى مدى ما كانت عليه العلاقات بين الشاه وإسرائيل[1].

رابعاً: أثر معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1978م على العلاقات الإيرانية الإسرائيلية:

اتسمت العلاقات المصرية الإيرانية بالإيجابية في عهد الرئيس المصري أنور السادات وانعكست هذه العلاقة في العلاقات الودية التي كانت تربط إيران وإسرائيل، ومن هنا بدأ الشاه مساعيه للقيام بدور الوسيط لإجراء حوار مباشر بين السادات والإسرائيليين، وذلك لتوافق وجهتي النظر للشاه والسادات حول طبيعة ومستقبل الدولة الإسرائيلية، ورحب الشاه برغبة السادات في السلام واستجاب لطلبه، فقام بتوجيه دعوة إلى رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير التي لبت الدعوة ووصلت إلى طهران في منتصف أيار من العام 1972م وقد طلب الشاه من مائير في أثناء لقائه بها تفهم مواقف مصر وضرورة التجاوب معها[2].

وفي أثناء الزيارة التي قام بها الشاه إلى الولايات المتحدة في العام 1973م أوضح للرئيس نيسكون أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالسلام والاستقرار في المنطقة والخليج العربي[3].

وفي أعقاب حرب أكتوبر تشرين الأول أكد الشاه على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وأعرب الشاه لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر عن استعداد إيران لتزويد إسرائيل بـ 60% من حاجاتها النفطية بالمجان إلى أن تتم تسوية المشكلة بينها وبين مصر، وأعلن الشاه في أثناء زيارة السادات إلى طهران في نيسان من العام 1975م، عن اتفاقه التام مع السادات بشأن الصراع العربي الإسرائيلي وقال: "ندعم الرئيس وسياسات بلده مئة بالمئة"، وأكد الشاه في زيارته التي قام بها للقاهرة في كانون الأول في العام 1975م على أن السلام والاستقرار لن يعم الشرق الأوسط من دون أن تحل القضية الفلسطينية ويتم إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وقد أدلى الشاه في أحد أحاديثه لإحدى الصحف الأمريكية يوم الرابع والعشرين من أيار لعام 1978م قائلاً: "إنْ لم يتم تحقيق تقدم في مسيرة السلام فسيكون بالإمكان استخدام سلاح النفط ضد إسرائيل"[4].

---

(1) إدريس، محمد السعيد، تطور العلاقات المصرية الإيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000، ص 231.

(2) سيجف، شموئيل ، مرجع سابق، ص 122.

(3) سيجف، شموئيل ، مرجع سابق، ص 171.

(4) سيجف، شموئيل ، مرجع سابق، ص 171.

ونتيجة لتصلب الموقف الإسرائيلي من عملية السلام ورفضها إعادة الحقوق العربية المغتصبة كاملة زادت إيران من تصريحاتها المناوئة لإسرائيل بغية حملها على الإذعان لمواكبة عملية السلام، وقد شجب الشاه في زيارته للهند في العام 1978م الموقف الإسرائيلي من عملية السلام، ووصف رئيس الوزراء الهندي الأسبق موراجي ريساري موقف إسرائيل بالمبهم والمتطرف والعنيد[1].

واستمرت جهود شاه إيران في سعيه لإنشاء توافق في المواقف بين مصر وإسرائيل مستنداً على أهمية وموقع إيران في المنطقة وعلاقاتها مع كل من إسرائيل ومصر، وقد أيدت إيران المبادرات الأمريكية الخاصة بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي كافة. وأيدت بعدها زيارة السادات إلى القدس المحتلة، وقال السادات في هذا الصدد: "إنَّ الزيارة التي قام بها إلى القدس جاءت بالتنسيق والتخطيط مع شاه إيران وقد توصل الجانبان المصري والإسرائيلي إلى اتفاق كامب ديفيد للسلام في العام 1978م بجهود وإشراف أمريكي، وقد أثنى أحد كبار المسؤولين الأمريكيين على الدور الإيراني في عملية السلام قائلاً : " جهود الولايات المتحدة من أجل دفع الحل السلمي كانت ستكون صعبة لولا الدعم الإيراني"[2].

العلاقات السرية الإيرانية - الإسرائيلية :

كانت هناك اتصالات بين النظام الإيراني وقادة الحركة الصهيونية في فلسطين وخارجها قبل العام 1948م، وفي المرحلة التي أعقبت حرب فلسطين وإعلان قيام إسرائيل تم إرساء أسس العلاقات الرسمية بين إيران وإسرائيل، وهذا على خلفية إعلان إيران في عهد حكومة رئيس الوزراء الإيراني حينها ساعد اعترافها بإسرائيل الذي بررته آنذاك بأنه اعتراف أمر واقع وليس اعترافاً رسمياً، إلا أن الدافع المباشر لهذا الاعتراف كما أوضحه رئيس الوزراء الإيراني تبين في إعلانه بأن الدول العربية أساءت إلى كرامة إيران عندما لم تبلغها بالمفاوضات التي دارت بين هذه الدول وإسرائيل حول اتفاقات الهدنة[3].

وفي العام 1948م قامت مظاهرات في طهران تندد باغتصاب فلسطين وإقامة دولة يهودية، وتبعتها حملة شعبية لجمع الأموال لفلسطين، وقامت مظاهرات ضد العلاقات مع إسرائيل في العام 1950م، إلى أن جاءت حكومة مصدق لتلغي اعتراف الشاه بإسرائيل، وتقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وفي أعقاب اغتيال رئيس الوزراء رزم أراه في العام 1951م استدعت إيران

(1) سيجف، شموئيل المرجع السابقة نفسه.
(2) مراد، خليل علي، سياسية الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي 1968-1980، مجلة الخليج العربي، جامعة البصره، العدد 1، 1985، ص 24.
(3) زهران، جمال علي، تطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بين عهدي الشاه والخميني، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 238، كانون الثاني، شباط، 1993، ص 40.

ممثلها لدى إسرائيل تمهيداً لسحب اعترافها بإسرائيل، وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بلاغ رسمي حل القنصلية العامة في إسرائيل. وأعاد الشاه الاعتراف بإسرائيل في العام 1960م وسمح بالتمثيل السياسي معها، بالرغم من أنه واجه غضباً شعبياً واسعاً، وكان قد بدأ بتزويدها بالنفط منذ في العام 1957، فأنشأت إسرائيل خطين لنقل النفط الإيراني من إيلات إلى أشدود وحيفا، ووصل تزويدها منه في العام 1967م إلى 5.5 مليون طن، من دون أن يلتفت الشاه للمعارضة المستنكرة لعلاقاته مع إسرائيل، بل أنه طورها لعلاقات تجارية تضاعفت (12) مرة بين عامي 1958-1963[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي شهدت العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية تطوراً مهماً فقد جاءت إسرائيل في المرتبة الرابعة عشر من حيث الاستثمار في إيران ووظفت رؤوس الأموال الإسرائيلية في الصناعات التجميعية الإيرانية، وقامت إسرائيل بتصدير المنتجات الصوفية والقطنية والألمنيوم والسيارات والإطارات والأسلحة إلى إيران، مما جعلها تحتل المركز الثالث بين الدول الأسيوية المستوردة للبضائع الإسرائيلية بنسبة 20%، والمركز العاشر عالمياً التي تصدر إليها إسرائيل منتجاتها، وتطورت من (10.5) مليون دولار في العام 1967م إلى (300) مليون دولار في العام 1978م[2].

أما التعاون في مجال النفط فيرجع إلى المرحلة التي أعقبت إغلاق قناة السويس في العام 1967م؛ حيث تم الاتفاق على تصدير النفط الإيراني إلى إسرائيل وتصديره كذلك عبر إسرائيل إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة بإنشاء خط أنابيب يربط بين إيلات وبئر السبع؛ حيث ينقل إلى مصافي تكرير في حيفا، وكذلك كانت مهمة أنابيب إيلات- عسقلان على البحر المتوسط، وكانت إيران تُؤَمِّن حاجات إسرائيل النفطية؛ إذْ كان النفط الإيراني يغطي 90% من الاستهلاك الإسرائيلي[3].

ويشكل العام 1965م بداية العلاقات التجارية الرسمية الإسرائيلية الإيرانية؛ إذ كان حجم التجارة بالنسبة لواردات إسرائيل من دول الشرق الأوسط يزيد قليلاً عن مليوني دولار، أما مع إيران فقد بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية لإيران في ذلك في العام أكثر من (430) مليون ريال إيراني أي ما يعادل (6.15) مليون دولار، أما في العام 1966م الذي عُدَّ بداية التحول في العلاقات التجارية، ففي غضون الستة أشهر الأولى بلغ مجموع واردات إسرائيل من إيران ما قيمته (674) ألف دولار بينما بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية لإيران (4.9) مليون دولار.

---

(1) مصطفى، أمين،إيران وفلسطين بين عهدين، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، 1996م، ص17.
(2) كيوان، مأمون، اليهود في إيران، بيروت، دار بيسان، 2000م، ص 127.
(3) الزين، حسن، الثورة الإيرانية في أبعادها الفكرية والاجتماعية 1978-1979، بيروت، دار النهار، 1979م، ص26.

وعلى صعيد تبادل الزيارات كان بن غوريون أول رئيس حكومة إسرائيلية يزور طهران في شهر كانون الأول لعام 1961م ثم تلاه أربع رؤساء حكومات إسرائيليون هم: ليفي إشكول، غولدا مائير، إسحق رابين، ومناحيم بيغن، ولعل زيارات على هذا المستوى تعكس الأهمية التي أولتها إسرائيل لعلاقاتها مع إيران في المجالات كافة(1).

وكان بطبيعة الحال من أهداف تلك الزيارات التعاون العسكري الإيراني الإسرائيلي في عهد الشاه، وذلك لتبادل الخبرات والاستفادة نظرياً وعملياً وتطويق المشرق العربي بين فكي كماشة إسرائيل وإيران، وكان الشاه يولي أهمية كبيرة لإقامة علاقات مع إسرائيل، لذلك قررت حكومته الاعتراف بإسرائيل ونشر الاعتراف بالجريدة الرسمية، واتخذ هذا القرار في أثناء عطلة البرلمان وفي عطلة رأس السنة الإيرانية.

وقد تأثرت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية إبَّانَ عقدي الستينيّات والسبعينيّات بالأحداث التي شهدتها المنطقة وتداعياتها، ففي العام 1969م وفي أعقاب إحراق المسجد الأقصى من الصهاينة، اشتركت إيران في مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط والتقى الشاه مع الرئيس ياسر عرفات لأول مرة واحتج الشاه على المساعدة التي يقدمها الفلسطينيون للحركات السرية في إيران، وعندما عقد اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في العام 1970م، رفضت إيران طلب المؤتمر بقطع علاقاتها مع إسرائيل، و أعلن وزير الخارجية الإيراني في أثناء زيارته للأردن أنه يجب على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في العام 1967م وأنه يجب أن تعود القدس للسيادة العربية، ولكن هذه المواقف المعلنة تجاه إسرائيل لم تمنع قيام رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مائير من زيارة طهران في العام 1972م(2).

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بعد قيام الثورة الإسلامية في العام 1979م :

لقد لعبت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979) دور الشرطي في المنطقة العربية، ولكن بشكل مستقل عن الاستراتيجية الأمريكية، بل كجزء منها، في سعيها للدفاع عن مصالحها ونفوذها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية، ثم جاءت الثورة الإسلامية في العام 1979م التي قلبت هذا الاتجاه؛ إذ قطعت كل صلة بالاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية، وأنهت أي دور لإيران فيها، وسعت لاستراتيجية إيرانية مستقلة ومعارضة للوجود والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، فأغلقت السفارة الأمريكية وحولتها إلى متحف، واحتجزت الدبلوماسيين الأمريكيين لفترة طويلة(3).

---

(1) سيجف، شمؤيل، مرجع سابق، ص19.

(2) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الرابع، القاهرة، دار الشروق، 1999م، ص 261.

(3) www.awafd..org/index.com open in 13/8/2012

وقد يبدو بعيداً عن الاحتمال أن تقوم إيران التي دأب زعماؤها منذ العام 1979م على استخدام أفظع العبارات في وصف "الشيطان الصغير" بتخفيف موقفها من إسرائيل، لكن المراجعة المتأنية للعقود الثلاثة الأخيرة تظهر أن خطاب إيران العدائي ناتج عن الانتهازية أكثر من كونه نتاجاً للتعصب فبالرغم من أيديولوجياتها المتعارضة, كانت إيران وإسرائيل مستعدتين في بعض الأوقات للعمل معاً بهدوء، فعندما تضطر طهران إلى الاختيار, فإنها تقدم دائماً مصالحها الجيواستراتيجية على دوافعها الأيديولوجية ولا توجد منطقة تتضح فيها أهمية البعد الاستراتيجي في سياسة إيران الخارجية مثل المنطقة المتعلقة بإسرائيل.

وكانت طهران, في مواجهة الجيش العراقي والنقص الشديد في قطع غيار أسلحتها الأمريكية الصنع بسبب المقاطعة الأمريكية, في حاجة ماسة إلى مساعدة إسرائيل وكانت إسرائيل, في المقابل, شديدة الحرص على الحيلولة دون إحراز انتصار عراقي وعلى استعادة تعاونها الأمني السري التقليدي مع إيران الشاه, بغض النظر عن خطاب الملالي الملتهب ضد إسرائيل.

العلاقات بين إيران و إسرائيل لها ثلاث خصائص أساسية :

أولاً ـ السرية:

و تشهد على ذلك صفة إيران جيت Iran - Gate، التي أمدت فيها الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل صفقات أسلحة و قطع غيار للأسلحة الأمريكية الموجودة لدى إيران في أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقامت اتصالاً مع حكومة الولايات المتحدة في أغسطس آب 1985م وقدمت لها عرضاً أن تقوم بدور وسيط لشحن (508) قذائف أمريكية مضادة للدبابات لإيران مقابل إطلاق سراح الكاهن العبري بينجامين وإير الرهينة الأمريكي الذي احتجزته جماعة مؤيدة لإيران في لبنان، ومع اتفاق أن تقوم الولايات المتحدة بشحن قذائف بديلة لإسرائيل. وكان روبرت ماكفارلاين مساعد الرئيس رونالد ريغان لشؤون الأمن القومي قد أجرى لقاء مع وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبيرجر آنذاك ورتب لتفاصيل الصفقة. وقد بدأ التنفيذ في غضون الشهرين التاليين وفي نوفمبر تشرين الثاني كانت هناك جولة أخرى من المفاوضات، حيث عرضت إسرائيل أن تشحن (500) قذيفة مضادة للطائرات مقابل إطلاق سراح بقية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان. وقد أرسلت إسرائيل شحنة مبدئية بـ(18) قذيفة إلى إيران في أواخر شهر نوفمبر تشرين الثاني ولكن الإيرانيين لم يوافقوا على القذائف وألغيت الشحنات التالية، و لكن المفاوضات بين إيران وإسرائيل استمرت طوال شهور بعد ذلك.

وذكرت وكالة أنباء نوفوستي الروسية يوم الأربعاء 2006/12/6م نقلاً عن صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية بأن هناك مفاوضات مستمرة منذ (20) عشرين عاماً بين إيران وإسرائيل

حول الديون المليونية التي كان قد منحها الشاه لإسرائيل. وطبقا لما جاء في النبأ أن القضية التي تشمل مئات الملايين من الدولارات تعكف المحكمة الأوربية العليا على متابعتها سراً ويتم تقسيم القضية إلى ثلاثة ملفات حيث تمَّ الانتهاء من الملف الأول الذي قبلت عدد من شركات الوقود الإسرائيلية بالتزاماتها وذكرت هآرتس بأنها نقلت هذا النبأ من مصادر سويسرية وإسرائيلية ترفض الكشف عن هويتها.

وبالرغم من قطع العلاقات بين البلدين فقدتم تزويد إيران بأسلحة إسرائيلية إبّان الحرب العراقية الإيرانية، التي كشفت فضيحة إيران"جيت" خبايا التعاون العسكري بين الجانبين وأفرج أرشيف الأمن القومي الأمريكي في 10-11-2006م عن وثائق جديدة تتعلّق بهذه الفضيحة التي تعرف باسم إيران- كونترا أيضاً.

إن إسرائيل ببساطة هي المصدر الرئيسي والأكبر لتسليح إيران منذ العام 1980م وقد قدرت على سبيل المثال وكالة الأنباء السويدية الرسمية في 18 آذار- مارس 1984م حجم مبيعات الأسلحة من إسرائيل لإيران في العام 1983م بأربعة ملايين دولار وقد يبدو ذلك طبيعياً وبديهياً فبسبب الحظر الأمريكي الرسمي والظاهري على تصدير الأسلحة لإيران فإن إسرائيل وحدها تظل المصدر الوحيد القادر على تأمين استمرارية الجيش الإيراني لأنها الدولة الوحيدة التي تملك الأسلحة والمعدات نفسها وبكميات تسمح لها بعقد صفقات ضخمة مع إيران(1).

ثانياً - الدعاية الديماجوجية:

و منها إغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران، وإنشاء فيلق القدس بزعم تحرير القدس من اليهود، بينما هو سيف مشرع ضد أهل السنة في العراق وغيره واشتهرت تصريحات السياسيين الإيرانيين ضد إسرائيل بدءًا من الخميني وانتهاءً ا بنجاد فقد صرّح الرئيس الإيراني الجديد أحمدي نجاد يوم الخميس الموافق لـ 2005/10/27م بأنه ينبغي أن تلغى إسرائيل من خارطة العالم مؤكداً في الوقت ذاته على الحق الفلسطيني في كامل تراب فلسطين.

ثالثاً - التعاون الوثيق و التنسيق حيث تُعد إسرائيل إيران من دول الأطراف:

تسعى إسرائيل إلى توثيق صلاتها بالدول غير العربية المحيطة بالعالم العربي وذلك في محاولة لاجتذابها إلى صفها حتى تمثل قوة مضافة لها في صراعها التاريخي الممتد حول فلسطين وتحاول بهذه العلاقة تطبيق استراتيجية شد الأطراف، التي تعني خلق توترات أو نزاعات داخلية وخارجية بين دول الأطراف ودول العالم العربي، خصوصاً الدول ذات الثقل السياسي والسكاني كمصر والسعودية مما يترتب عليه أن تتفتت قوى العالم العربي إلى أكثر من جهة، وبالتالي

(1)www.islammemo.com

يصعب التركيز على ميدان الصراع الرئيسي وهو الصراع العربي الإسرائيلي. ولذلك تسعى إسرائيل دائماً ومن منطلق استراتيجي إلى الاحتفاظ بعلاقات قوية مع دول الأطراف غير العربية وهذا الأمر يجعلها تصبر على أية توترات قد تصيب هذه العلاقات كما حدث مع تركيا عقب حادثة أسطول الحرية والأمر مع إيران له الأهمية نفسها، ولذلك يمكن أن نفهم حرصها على عدم فضح الاتصالات الإيرانية السرية معها بعد قيام الثورة الإسلامية مع الاختلافات الأيدلوجية مع نظام الملالى في إيران فمن مصلحة إسرائيل استمرارها لأنها علاقات استراتيجية فهي أمدت إيران بالسلاح في أثناء الحرب الإيرانية العراقية لأن من مصلحتها القضاء على العراق كقوة مواجهة رئيسية لإسرائيل.

الفصل الثاني

الأثر الدولي والإقليمي على سياسات إيران مع دول الخليج العربي

المبحث الأول: العلاقات الأميركية الإسرائيلية الإيرانية وبذور التعاون المشترك.

المبحث الثاني: الحرب الباردة وأثرها على العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية

المبحث الثالث: الدور العراقي في تحجيم الأطماع الإيرانية في الخليج العربي.

المبحث الأول

العلاقات الأميركية الإسرائيلية الإيرانية وبذور التعاون المشترك

أدرك الشاه محمد رضا بهلوي أن قيام إسرائيل ستكون ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأن أية محاولة للتقارب مع الولايات المتحدة لن يكتب لها النجاح ما لم تكن متوازنة بخطوات إيجابية مع إسرائيل.

ومن هنا فقد بادر الشاه للاعتراف بإسرائيل واقعياً وضمنياً في العام 1950م[1]، بالرغم من العداء الشعبي الواسع في إيران تجاه إسرائيل، آملاً بأن تكون جسراً يسهل به حصول إيران على دعم ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، خصوصاً أن إسرائيل انحازت إلى الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وأيدت مبدأ ترومان في العام 1947م، الذي ساء إيران عدم ضمها إليه من الولايات المتحدة الأمريكية، واقتصاره على اليونان، وتركيا اللتين اعترفتا بإسرائيل.

ولقد لاقى الاعتراف الإيراني بإسرائيل، كما توقعه الشاه دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية، التي عدَّت أن هذا الاعتراف سيسهم في كسر طوق العزلة السياسية والاقتصادية، الذي تفرضه الدول العربية على إسرائيل، وقد ظهر الدعم الأمريكي لسياسات الشاه الرامية إلى التقارب مع إسرائيل جلياً، عندما دبرت وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) انقلاب العام 1953م الذي أطاح بحكومة محمد مُصَدَّق الوطنية، التي أغلقت القنصلية الإيرانية في القدس، وسحبت اعترافها بإسرائيل، وسارعت إلى الاعتراف بثورة الضباط الأحرار في مصر في 23 تموز في العام 1952م[2].

وشهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية الإسرائيلية تطوراً ملحوظاً في المجالات كافة بعد الانقلاب العسكري الذي أعاد الشاه إلى عرشه في إيران في العام 1953م، ولعل أهم أوجه التعاون الإيراني الأمريكي الإسرائيلي كان التعاون العسكري الأمني؛ حيث تم تأسيس جهاز الأمن والمخابرات الإيراني (السافاك) تحت إشراف وتدريب وكالة الاستخبارات الأمريكية C.I.A والموساد الإسرائيلي في العام 1956م[3]، وقد بلغ التعاون الأمني بين هذه الدول حداً يمكننا القول عنده إنَّ الموساد الإسرائيلي كان ثاني أنشط جهاز استخباراتي في إيران بعد وكالة الاستخبارات الأمريكية C.I.A.

---

(1) الصباغ، سعيد، العلاقة بين القاهرة وطهران: تنافس أم تعاون، المحددات والأسرار، القاهرة، الدار الثقافية، 2003، ص 100.

(2) هيكل، محمد حسنين، مدافع آية الله- قصة إيران والثورة، 2006، دار الشروق، ص 82.

(3) هيكل، محمد حسنين، المرجع السابق.

وفي العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956م زاد التعاون الأمني الأمريكي الإسرائيلي؛ حيث تولد عنصر مشترك للتقارب، وهو كبح جماح التوجهات الثورية المصرية بزعامة جمال عبد الناصر، التي كانت تمثل تهديداً لمجموع أهداف إسرائيل وأمريكا وإيران في منطقة الخليج، أو فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي؛ حيث عبر وزير الدفاع الإسرائيلي حينها موشي ديان للشاه في زيارة له إلى إيران في أثناء العدوان عن مخاطر التوجهات الثورية للرئيس عبد الناصر بقوله: "إن عبد الناصر مصدر إزعاج لكلينا، وآمل أنّ نهزُّهُ هزةً قويةً فإنه سيتساقط قطعاً وأجزاء كالمومياء المصرية"[1].

وقد بدأ التحول الاستراتيجي في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر في شباط من العام 1958م، والانقلاب العسكري، الذي أطاح بالملكية في العراق في تموز من العام 1958م تحت تأثير المد الثوري الناصري، وتمثل هذا التحول الاستراتيجي باعتراف إيران رسمياً بإسرائيل في 23 تموز من العام 1960م، أي ذكرى ثورة الضباط الأحرار في مصر[2]، الأمر الذي كان بمثابة رسالة تحدٍّ للرئيس عبد الناصر، ولدور مصر في الصراع العربي- الإسرائيلي، والأهم من ذلك أن الاعتراف الرسمي بإسرائيل جاء بناءً على الطلب الذي وجهه الرئيس جون كندي إلى الشاه، كي يقيم علاقات تعاون مباشرة مع إسرائيل[3]، وذلك في إطار الدعم الأمريكي لمكانة إسرائيل في المنطقة، كما جاء هذا الاعتراف أيضاً في وقت كان الشاه يحاول أن يحل معادلة القوة والأمن لديه، معتمداً في ذلك على عناصرها في داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهي :

1. اليهود في الولايات المتحدة (اللوبي الصهيوني).
2. مجمع الصناعات الحربية.
3. شركات النفط الكبرى.

وكان الاعتراف الإيراني بإسرائيل حسب وجهة نظر الشاه يُعَدُّ مدخلاً ملائماً لاجتذاب اليهود الأمريكيين، وبهم يوثق علاقات بلاده بالحكومة الأمريكية، وبالتالي سهولة حصوله على الأسلحة الأمريكية المتقدمة، التي رفض الرئيس كندي بيعه إياها، كما أن خطوة الاعتراف جاءت تطبيقاً لاستراتجية الحلف الهامشي أو نظرية التخوم[4]، التي وضعها رئيس وزراء إسرائيل آنذاك ديفيد بن غوريون؛ حيث كان يرى أن إقامة تعاون وثيق بين إسرائيل والدول الثلاثة (إيران-

(1) مهابة، أحمد، مرجع سابق، ص 170.
(2) شتا، إبراهيم، الثورة الإيرانية- الجذور والأيديولوجيا، الزهراء للإعلام العربي،1986 ص 72.
(3) الصباغ، سعيد، العلاقات بين القاهرة وطهران- تنافس أم تعاون، مرجع سابق، ص 102.
(4) السمان، أحمد، هل توجه إسرائيل ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد 20، 2002م، ص 61-62.

تركيا- أثيوبيا) المتاخمة جغرافياً للدول العربية، يشكل حلفاً أساسياً في تدعيم وجود إسرائيل ويساعد على محاصرة الدول العربية وتهديد أطرافها، لا سيما أن أهم مصادر المياه العربية هي (النيل، ودجلة، والفرات) تنبع من أثيوبيا وتركيا، كما أنه يخرج إسرائيل من طوق العزلة السياسية والاقتصادية المفروض عليها من الدول العربية.

وفي حرب حزيران في العام 1967م حيث حققت إسرائيل انتصاراً على الجيوش العربية، فاحتلت سيناء كلها حتى شاطئ قناة السويس، ومرتفعات الجولان، وباقي فلسطين (الضفة الغربية) وأحكمت سيطرتها على القدس وضمتها إليها، التي أعلنتها فيما بعد عاصمة لها، وأدى هذا الانتصار إلى إعجاب الإيرانيين والأمريكيين.

وعليه فإن التحالف الاستراتيجي المصلحي بين كل من إيران في عهد الشاه وأمريكا وإسرائيل كان له آثار إيجابية على إسرائيل في جميع مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، فتعددت نتيجة ذلك التحالف، مما ساعد إسرائيل على الخروج من عزلتها السياسية والاقتصادية، وأكسبها حليفاً إقليمياً له وزن سياسي واقتصادي في الشرق الأوسط، ليكتمل بذلك مثلث التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإيراني الإسرائيلي، الذي استمر حتى انتصار الثورة الإسلامية في إيران في العام 1979م.

أثر الثورة الإسلامية الإيرانية على العلاقات الأمريكية الإيرانية الإسرائيلية :

كان للثورة الإسلامية في إيران أقوى التأثيرات السلبية على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولعل من الممكن اعتباره أفدح النكسات التي واجهتها إدارة الرئيس جيمي كارتر، التي أصيبت بالتردد والسلبية السياسية جَرَّاء الصدمة التي تعرضت لها بسقوط نظام الشاه، ذلك الحليف الاستراتيجي لكل من إسرائيل والولايات المتحدة، اللتين اعتمدتا عليه طيلة ثلاثة عقود من الزمن إبَّان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي، وذلك كما قال المستشار الرئاسي السابق لشؤون الأمن القومي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي " لقد كان سقوط الشاه كارثياً على الصعيد الاستراتيجي للولايات المتحدة، وعلى الصعيد السياسي لكارتر نفسه"[(1)]، لأنه كان يعني خسارة الولايات المتحدة لقاعدة استراتيجية يصعب تعويضها في منطقة الخليج العربي أكثر المناطق أهمية في العالم.

ولقد تأثرت العلاقات الإيرانية الأمريكية الإسرائيلية بعد الثورة بالصراعات والتناقضات الداخلية، وبرزت فيما بعد بين القوى والتيارات السياسية، التي شاركت في صناعة الثورة؛ حيث

(1) جرجس، فواز، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح؟، دار النهار، بيروت، ص 80.

مرت العلاقات بين هذه الدول، بمراحل تطور مختلفة تبعاً لازدهار وأفول التيارات والقوى السياسية في إيران .

المرحلة الانتقالية، التي بدأت مع تكليف آية الله الخميني د. مهدي بازركان أحد زعماء التيار الوطني الليبرالي ورئيس حركة تحرير إيران، وتميزت هذه المرحلة باعتدال نسبي، وبمناخ في العام من الانفتاح، ظهرت فيه محاولات لترشيد وعلمنة الثورة الإسلامية، ومساع إلى تأسيس علاقات سليمة مع البيئة الدولية، وتحديداً مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث كان مهدي يعتقد أنه من الضروري الإبقاء على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة ضماناً لاستمرار تدفق السلاح وقطع الغيار والمعدات اللازمة للجيش الإيراني، بغية المحافظة على جاهزية القوات المسلحة الإيرانية تحسباً لأي هجوم مضاد من أعداء الثورة في الداخل، أو من أية دولة معادية للثورة[1].

وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المرحلة أن الحكمة تقتضي التكيف مع الواقع الجديد في إيران بهدف المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة[2]، لذلك سعت إدارة كارتر إلى قيام نظام جديد في إيران تسيطر عليه العناصر والقوى السياسية الليبرالية والمعتدلة، للحيلولة دون سقوط إيران في فلك الشيوعية السوفياتية المتاخمة لحدودها، ولمنع هيمنة التيار الإسلامي المحافظ، بزعامة رجال الدين (آيات الله)، فاتجهت إلى التعامل مع بعض المعتدلين المثقفين غربياً من أمثال الدكتور إبراهيم يزدي وأبو الحسن بني صدر، ووصل التقارب الإيراني الأمريكي إبَّان التيار الليبرالي في داخل الثورة الإسلامية إلى ذروته في الأول من تشرين الثاني لعام 1979م، عندما حصل اجتماع في الجزائر بين مستشار الأمن القومي الأمريكي ووزير الخارجية الإيراني.

لقد قطعت الثورة الإيرانية بمجيئها أهم رابطين كانا يربطان الشاه ويدعمانه، ويشدان من أزره، العلاقة مع الولايات المتحدة ومع إسرائيل. فلم يكن مناسباً للثورة التي جاءت لتلبي رغبات الجماهير للتخلص من الشاه وظلمه واستبداده أن تقيم علاقات مع الجهات التي كانت تساعده على ممارسة ذلك الاستبداد، وقامت الثورة بطرد الإسرائيليين وطرد الأميركيين وتهديد حياة من لم يتمكن منهم من الفرار، فاجتاحت الجماهير الإيرانية السفارة الأميركية واحتجزت موظفيها رهائن فيها، وهاجمت السفارة الإسرائيلية ورفعت عليها علم منظمة التحرير الفلسطينية وسلمتها للرئيس الفلسطيني عرفات.

كانت التصريحات الإيرانية كلها تشير إلى أنه كان هناك شيطانان أكبر وأصغر يعششان في إيران، ويعيثان فيها فساداً بالتعاون مع الشاه، وأن الثورة جاءت لتقضي على الشاه وشيطانيه.

---

(1) السبكي، آمال، تاريخ إيران السياسي بين الثورتين (1906-1979)، المجلس الوطني للثقافة والفنون،1999، ص 243.

(2) سوليفان، وليم، أمريكا وإيران، ص 239.

بيد أن الأحداث والتمخضات الناجمة عنها لم تتح المجال للثورة الإيرانية لاستكمال هذا الوضع بالصورة المبدئية التي كانت تتبناها.

لقد أدى سقوط الشاه في السادس عشر من كانون الثاني لعام 1979م إلى قطع شبكة علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة تواصلت طيلة خمس وعشرين سنة. وقد اتسمت العلاقات في أعقاب الثورة بالتوتر الشديد بين الطرفين، وفي الربع الأول من تشرين الثاني لعام 1979م سيطرت الجماهير الإيرانية على السفارة الأميركية، وقد ردت الولايات المتحدة على ذلك بتجميد جميع ممتلكات إيران في الولايات المتحدة وبقطع العلاقات معها، وفرض حصار على جميع إرساليات الأسلحة لها، بما فيها الأسلحة التي كان الشاه قد اشتراها. وقد أزيلت غالبية هذه الخطوات في كانون الثاني 1981م في إطار اتفاقية الإفراج عن طاقم السفارة الأميركية، لكن الحظر على تصدير الأسلحة لإيران ظل قائماً، نظراً لإعلان الولايات المتحدة الحياد في الحرب العراقية الإيرانية.

العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية في أثناء حرب الخليج الأولى (1980-1988م):

شهدت العلاقات الأمريكية – الإيرانية إبّان الحرب مرحلة جديدة حكتها أساساً مسألة الموقف من تلك الحرب، التي أصبحت المعيار الأساس بالنسبة لإيران للحكم على سلوك الدول الأخرى؛ حيث وصلت تلك العلاقات في بداية الحرب إلى تردٍّ شديد وذلك بسبب الموقف الأمريكي المنحاز كلياً للعراق كون إيران حين قامت الحرب كانت لا تزال تحتجز (58) رهينة من أعضاء السفارة الأمريكية، ولم يفرج عن هؤلاء إلا بعد (444) يوماً من احتجازهم، وقد حدث ذلك في آخر يوم رئاسي لكارتر[1].

ولقد أرادت الولايات المتحدة من وراء انحيازها إلى جانب العراق، تفريغ القوة العسكرية الإيرانية عن طريق التخلص في أثناء تلك الحرب من الترسانة العسكرية الأمريكية في إيران، التي تركها الشاه في إيران، إضافة إلى الحيلولة دون انتشار الثورة الإسلامية في منطقة الخليج، وهذا ما ذكره وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في مذكراته عندما قال: **"من الطبيعي أن واشنطن لم تكن لتقف مكتوفة الأيدي أمام انتشار ثورة الخميني في المنطقة"**[2].

أدَّت الحرب العراقية – الإيرانية إلى أسبابٌ كثيرةٌ بعضُها مباشر، وبعضُها الآخر غير مباشر. ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة فيما يلي:

---

(1) هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، 1992م، ص 123.
(2) شولتز، جورج، مذكرات جورج شولتز، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994م، ص 148.

1- الخلاف السياسي الحاد بين الحكومة الإيرانية التي أنجبتها ثورة الخميني في شباط لعام 1979م وحكومة العراق، فقد استعصى هذا الخلاف على الحل، واحترقت في أتونه قواعد العمل الدبلوماسي الهادئ، وأدى ذلك إلى تصعيد الأزمة حتى بلغت ذروتها وحال دون تراجعها، بل انفجرت، وتمثل انفجارها في وضع كل من الحكومتين نفسها في مواجهة الأخرى.

2- المشكلات المزمنة التي ترتبت على الخلاف المتعلق بالحدود العراقية - الإيرانية، وترجع جذور هذا الخلاف إلى أكثر من أربعة قرون، ففي العام 1639م تم تثبيت خط الحدود بين العثمانيين والفرس في عهد السلطان العثماني مراد الرابع، وبعد انتهاء الحرب العثمانية والفارسية أجريت تعديلات وإضافات وتغييرات على الحدود، وذلك في العام 1823م، ثم وقعت بين الدولتين: العراق وإيران اتفاقية الحدود المعروفة باتفاقية الجزائر في 6 آذار لعام 1975م[1]. وقد ظلت الحدود تشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار بفتيل أي خلاف سياسي حاد بين العراق وإيران.

3- الخروقات الجوية والبرية للحدود بين الطرفين، وقد بلغت (242) خرقاً جوياً إيرانياً، في الفترة من شباط لعام 1976م حتى أيلول لعام 1980م[2]، وذلك إضافة إلى القصف المتكرر للمخافر والقصبات الحدودية، والتجاوز على المياه الإقليمية التي لم تكن الحدود فيها واضحة.

4- التهديدات المتبادلة التي تفاقمت في أيلول من العام 1980م حيث انطلقت شرارة الحرب الدامية، واستمرت ثماني سنوات.

وأما الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية - الإيرانية فيمكن استنتاجها من واقع الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال في العام 1979م، الذي تشير كل الدلائل إلى أنه كان عاماً مثقلاً بالنذر، وقبل تناول هذه النذر لا بد من التأكيد على حقيقة أن حرباً طاحنة بين دولتين هما العراق وإيران هدفهما المعلن واحد هو تحرير فلسطين، لا بد أن حرباً كهذه تظل أسبابها طي الكتمان، وخاصة أسبابها غير المباشرة، لأن هذه الأسباب تمس صورة الحرب وتشوهها، تلك الحرب التي أبادت مئات الألوف من العراقيين والإيرانيين، وأهدرت مليارات الدولارات، في الوقت الذي كانت فيه كل من العراق وإيران تعلن أن بناءها الاقتصادي

---

(1) فاروق عثمان، مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص3. وانظر: محمد حسين الزبيدي، تاريخ الاعتداءات الفارسية على العراق، وزارة الإعلام، 1980م، ص 119. وانظر أيضاً: عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1984م، ص 54.

(2) محسن، إبراهيم محمد ، الصراع الدولي في الخليج العربي، مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ص98-101

والعسكري والثقافي إنما هو استعداد لحرب مقدسة تستهدف تحرير فلسطين، وتعلن في كل مناسبة أنها تقف بحزم ضد (إسرائيل)، وليس ضد الأخرى.

وتتمثل الأحداث والمتغيرات التي انبثقت عنها الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية – الإيرانية في الوقائع التي جرت في كل من الدولتين قبيل الحرب، فالعراق الذي كان يحكمه نظام قوي راديكالي، يؤمن بوحدة الأقطار العربية تحت راية القومية، وقع فيه تغيير دراماتيكي؛ حيث تولى قيادة النظام شاب في الثانية والأربعين بخصائص شخصية معروفة، أهمها تطلعه لتحقيق الانتصارات والإنجازات الكبيرة، وكان ذلك الشاب هو صدام حسين الذي تربع على سدة حكم العراق في تموز 1979م[1].

وكان النظام الراديكالي في العراق مدعوماً باقتصاد متين عززه تأميم النفط، وبجيش قوي مدرب، يملك تجهيزاً متقدماً أتاحه متانة اقتصاد العراق، وعلاقات النظام الاستراتيجية مع أكبر مصدّر للسلاح في العالم (الاتحاد السوفييتي)، وشراكته الاقتصادية والنفطية مع عدد من الدول المهمة خصوصاً فرنسا[2].

وأما إيران فقد حدث فيها، تغير دراماتيكي أيضاً؛ إذ عاد إليها الخميني في شباط من العام نفسه (1979م)، وقاد ثورة إسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الشعب الإيراني، الذين وجدوا في الإسلام وشعاراته منقذاً ومخلصاً من غطرسة الشاه محمد رضا بهلوي، وكان الشاه قد عاش إمبراطوراً محالفاً للغرب، وحالماً بالهيمنة على منطقة الخليج كلها[3]. وبعد انتصار الثورة اضطر الشاه إلى مغادرة إيران مخلفاً وراءه جيشاً قوياً كان يوصف بأنه خامس جيش في العالم، كما خلف وراءه ثروة كبيرة تحققت نتيجة للصعود الكبير في أسعار النفط.

وتكمن خطورة ثورة الخميني على الدول المجاورة بشكل خاص، في رفعها شعار تصدير الثورة، مما يعني، ببساطة، أن إيران ستعمل على نقل أفكار الخميني إلى جيرانها ومن ثم إلى الأقطار الأبعد، بمعنى أنها ستوسع حلقات الثورة شيئاً فشيئاً، وكان منطلقها فكرة مولّدة تتلخص في: "أممية الدين، وولاية المهدي الذي سيظهر ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً".

وهكذا، أصبح الخميني نائب الإمام وقائد الثورة، وأصبح النظام الإيراني الجديد نظاماً راديكالياً راغباً في التوسع، وبالمقابل كان الرئيس صدام حسين قائداً للثورة في العراق، وكان يسعى إلى تزعّم العروبة، ويتلمس كل ما يجعله بطلاً للتحرير القومي. ويقع هذان المشهدان

---

(1) بيار سالنجر وإريك لوران، حرب الخليج، منشورات أوليفيه أوربان، شباط، 1991، باريس، ص24-25.

(2) أيوب، مدحت ، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دراسات صوت العرب (1)، دار صوت العرب، القاهرة، 1993م، ص83، 84، 85.

(3) جيمس بيل، سياسة الهيمنة، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد (48)، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003م، ص52.

الجديدان في العراق وإيران على تخوم دول الخليج المترفة مادياً بفعل عائدات النفط، والضعيفة عسكرياً بفعل عوامل كثيرة: بشرية ونفسية وبنيوية، وكانت هذه الدول – وفق حسابات التاريخ والجغرافية – هدفاً محتملاً لمد عروبي قومي وعسكري[1].

لقد كان كل من العراق وإيران في عهد الرئيس صدام حسين وآية الله الخميني، يضع البندقية بيد المواطن قبل الخبز، وميدان التدريب العسكري قبل ميدان العمل والبناء، وكانت لكل منهما نظريته الأيديولوجية ورؤيته السياسية. ويمثل وجودهما على تخوم دول الخليج العربي تهديداً واضحاً لهذه الدول واستقرارها ومصالحها، خصوصاً أن لكل من الدولتين: العراق وإيران تاريخاً ينبئ بمستقبل علاقاتها مع دول الخليج، فالعراق أخذ يرفع جهاراً نهاراً شعارات التخوين لـ (أمراء النفط)، و(الرجعية العربية)، ورافق ذلك كثير من السب والشتم لهذه الدول.

وأما إيران فكانت ولا تزال تَعُدُّ الخليج فارسياً، وتُعَدُّ الدويلات الصغيرة على ضفافه الشمالية توابع لها. كما أنها احتلت جزراً تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتمسكت بها، ولم يغير انقلاب النظام في إيران من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لم يغير موقفها قيد أنملة تجاه الجزر، ولم يغير نظرتها إلى دول الخليج العربي[2].

لم تكن إيران وحدها هي التي تبحث عن العلاقة الاضطرارية التي فرضتها عليها المتغيرات والظروف وليس المبادئ، بل كانت الولايات المتحدة وإسرائيل أيضا تفتشان عن كيفية العودة وإقامة علاقات مع إيران للعديد من الأسباب بالنسبة لكل منهما. **فقد كان لدى الأميركيين سببان هامان للعودة إلى إقامة الصلة والعلاقة مع إيران:**

1- كانت الولايات المتحدة تسعى لتحرير سبعة مواطنين أميركيين تم اختطافهم في بيروت في الفترة الواقعة بين السابع من آذار لعام 1984م والتاسع من حزيران لعام 1985م، كان أحدهم وليام بكلي رئيس شعبة وكالة المخابرات المركزية الأميركية في بيروت، الذي اختطف في السادس عشر من آذار لعام 1984م. وقد أشارت جميع الأنباء والمعلومات أن جميع الأميركيين رهائن في أيدي حزب الله المنظمة الشيعية التي تقيم علاقات وطيدة مع آية الله الخميني.

2- كانت الولايات المتحدة تجد أن مصلحتها الاستراتيجية تحتم عليها إقامة علاقات وطيدة مع إيران، كونها تتاخم الاتحاد السوفييتي والخليج العربي وتُعَدُّ قوةً عظمى في المنطقة تسيطر تقريبا على منافذ النفط الخليجية، ولم تكن ترغب في تدخل السوفييت في معركة الوراثة الإيرانية في أعقاب وفاة الخميني.

---

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مرجع سابق، ص124-126.
(2) نوار، عبد العزيز ، الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1960م، ص12، 136. وانظر أيضاً: فاروق عثمان، مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص3-10.

وبناءً على هذا الوضع كانت العديد من الجهات المتنفذة في الولايات المتحدة ترى أن من الضروري بذل أقصى الجهود من أجل فتح قنوات اتصال مع إيران. وبدا أن إرساليات الأسلحة في ظل الوضع الذي تعيشه إيران سيكون بمثابة أكبر إغراء لها للقبول والتنازل عن الطرح المبدئي الرافض لمثل هذه العلاقة. لقد بدت إرساليات الأسلحة بمثابة حل لمشكلتين عويصتين: مشكلة الرهائن الأميركيين في بيروت، ومشكلة العلاقات الأميركية الإيرانية(1).

لم تكن أهمية العلاقة الإيرانية بالنسبة للولايات المتحدة تقل عن أهميتها بالنسبة لإسرائيل، فإيران من أوائل الدول التي اعترفت بقيام إسرائيل وهي دولة مثلها مثل إسرائيل غير عربية في المنطقة، ولديها الكثير من المشكلات، والتعاون بين الدولتين على كثير من الأصعدة – بما فيها تزويد إسرائيل بالنفط كان جاريا على قدم وساق، وأسباب كثيرة أخرى منها:

أ- كانت إيران مصدر دخل اقتصادي كبير جداً بالنسبة لإسرائيل، فإسرائيل تصدر إليها التكنولوجيا، والأسلحة وتقيم بالتعاون معها مشروعات زراعية وصناعية عديدة، وتساعد إيران في التطوير النووي، والبرنامج الصاروخي الإيراني.

ب- وإيران بالنسبة لإسرائيل مركز إستراتيجي جغرافي؛ إذْ يتاخم الخليج ويتيح لها الإطلال على العراق والتغلغل في المناطق الكردية، والتجسس على العالم العربي.

ت- وإيران مصدر لتغذية إسرائيل بالنفط والغاز الذي تحتاج إليه.

كانت أهداف الولايات المتحدة تنصب على ثلاث مسائل رئيسيَّة(2):

1- ضمان حرية الملاحة ومرور الناقلات من مضيق هرمز.

2- تأمين تصدير النفط المنتظم من السعودية وباقي دول الخليج.

3- حماية دول الخليج من الاعتداءات.

وكانت الآمال لا تزال تراودُ الإسرائيليين بأن الطبيعة الإسلامية والآراء الإيرانية المتطرفة ما هي سوى مسألة وقتية، وان إيران ستعود للتعاون الاستراتيجي مع إسرائيل بالصورة نفسها التي كان يمارسها الشاه، الأمر الذي حدا بإسرائيل للعمل على دعم إيران في الحرب لأن هزيمة الإيرانيين لم تكن تعني فقط تعزيز الجبهة الشرقية ضد إسرائيل، وإنما ستقلص فرص إحياء التحالف بين إسرائيل وإيران أيضاً نظراً لخروجها في هذه الحالة ضعيفة من الحرب وسيطرة العراق على المنطقة.

ومن الجائز أن الاتصالات التي كانت تجريها إسرائيل مع الجيش الإيراني هي التي مهدت الطريق أمام اتخاذ إسرائيل أكثر قراراتها حسما في الحرب. ففي السابع من حزيران لعام

---

(1) אילן כפיר - הפרשה האיראנית- דוח עודת טאור- הוצאה לאור מודן שנת 1990 עמוד 84، إيلان كفير،القضية الإيرانية، تقرير لجنة تاؤار، إصدار مودن، ترجمة الباحث، ص84.

(2) المصدر السابق نفسه، ص. 227

1981م قامت ثماني طائرات إسرائيلية من طراز أف – 16 وأربع طائرات من طراز أف - 15 بالإقلاع من قاعدة كفاراتسيون أو (عصيون) لتنفيذ العملية التي أطلق عليها اسم "أوبرا"، التي كان هدفها مفاعل "أوسيراك" العراقي النووي، فدمرته وحولته إلى حطام. وقد أفادت صحيفة ساندي تلغراف اللندنية أن إسرائيل استعانت بصورة فوتوغرافية وخرائط إيرانية للمنشآت النووية العراقية. فقد ناقش ضباط إسرائيليون رفيعو المستوى ومندوب عن نظام آية الله الخميني في فرنسا قبل شهر من تنفيذ الهجوم على المفاعل، وقد شرح الإيرانيون في أثناء الاجتماع هجومهم غير الناجح على المفاعل في الثلاثين من أيلول لعام 1980م ووافقوا على السماح للطائرات الإسرائيلية بالهبوط في مطار إيراني "بتبريز" في حالة الطوارئ[1] .

وفي الثامن عشر من تموز لعام 1982م تحطمت طائرة شحن أرجنتينية كانت تنقل أسلحة إسرائيلية موجهة إلى إيؤرن بالقرب من الحدود السوفييتية التركية، وبالرغم من أن إيران وإسرائيل أنكرتا أية علاقة لهما بالطائرة، إلا أن المساعدات الإسرائيلية أصبحت سراً معروفاً للجميع. ويفيد مركز يافا للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب: أن إيران اشترت من إسرائيل في الفترة (1980م-1983م) أسلحة بما يربو على خمسمائة مليون دولار وسددت هذا المبلغ بنفط إيراني أرسل إلى إسرائيل.

وفي أيار من العام 1982م قال وزير الدفاع الإسرائيلي آرييل شارون لمحطة إن.بي.سي: "إن إسرائيل زودت إيران بالأسلحة والذخائر لأنها تعتقد أن العراق خطر على العلمية السلمية في الشرق الأوسط ، كما أنها تعتقد بضرورة ترك نافذة مفتوحة أمام احتمال إقامة علاقات جيدة مع إيران في المستقبل" [2]. كان الإعلان الإسرائيلي عن تسليحها لإيران مفيداً لإسرائيل نظراً لأنه أسهم في زيادة عزلة إيران في العالم العربي، ومن ثم قربها من إسرائيل.

تذرعت إسرائيل في السادس من حزيران لعام 1982م بمحاولة اغتيال سفيرها في بريطانيا شلومو أرجوف كي تشن حرباً على لبنان. والحقيقة هي أن مخططات الحرب كانت جاهزة لدى وزير الدفاع شارون، الذي كان قد اتفق مع رئيس الحكومة بيجن على العمل من أجل القضاء على وجود منظمة التحرير في لبنان.

ومماتَجْدُرُ الإشارةُ إليه أن الجنوب اللبناني هو موطن طبيعي للطائفة الإسلامية الشيعية الفقيرة، التي كانت تعيش حالة منافسة مع اللاجئين الفلسطينيين على موارد الحياة، بيد أن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وتمركز الإسرائيليين في الجنوب فترة طويلة أشعر الشيعة بالخوف، خصوصاً حينما بدأت تغرق الأسواق بصناعاتها وخربت السوق المحلي، إضافةً إلى الدمار الكبير الذي

---

(1) سيجف، شمؤيل، مرجع سابق، ص158.
(2) سيجف، شمؤيل، المرجع سابق، ص159.

ألحقته الحرب بلبنان، الذي زاد من مأساة اللبنانيين الذين كانوا خرجوا لتوهم من حرب أهلية طويلة الأمد قتل فيها وجرح عشرات الآلاف من اللبنانيين.

وقد جاءت هذه الأوضاع الجديدة لتجعل الشيعة اللبنانيين يبحثون عن مساعدة خارجية تخرجهم من هذا المأزق، لذا سرعان ما تقبلوا العروض الإيرانية بهذا الصدد. لقد التقت مصلحة الطرفين، سواء الباحثين عن الخلاص من الأزمة، أو الباحثين عن جهة يصدرون إليها ثورتهم. وقد أدى هذا الوضع إلى ولادة أحد أشد أعداء إسرائيل ، وهو حزب الله اللبناني.

طرأ تغير على الحرب العراقية الإيرانية بحلول العام 1983م؛ إذْ تمكنت القوات الإيرانية من طرد القوات العراقية من أراضيها، وتقدم الرئيس صدام حسين بعرض للتوصل إلى سلام، بما في ذلك دفع تكاليف الأضرار التي ألحقتها الحرب بإيران، لكن آية الله الخميني فضل مواصلة الحرب تحت شعار "الحرب حتى النصر". لقد أدى تواصل الحرب وغرق الطرفين العراقي والإيراني فيها إلى تحسين مكانة إسرائيل، وقد شاءت الأقدار أن تحقق إيران من الحرب أهداف إسرائيل فيما يتعلق بشر العراق وتحييد الجبهة الشرقية. ويقول ديفيد قمحي مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية : "كان أملنا الكبير بأن يضعف كل من الطرفين الآخر إلى حد أن لا يعود أي منهما قادراً على أن يقاتل إسرائيل"(1).

وكان مجلس الأمن القومي الأميركي بقيادة مستشار الأمن القومي روبرت ماكفرلن يمنح أولوية كبيرة للتخطيط الإستراتيجي من أجل إقامة علاقات مع إيران والتصدي للاتحاد السوفييتي السابق، وقد آمنت أجهزة المخابرات الأميركية في مطلع العام 1985م بأن وفاة الخميني ستفضي إلى إثارة حرب وراثة شديدة بين المجموعات المختلفة. وقد أدى هذا الاعتقاد إلى إعادة النظر في السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة. واقترح طاقم المجلس القيام بعملية بيع أسلحة محدودة لإيران. وقد عمل طاقم المجلس بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية من أجل تحسين التقديرات حول الوضع في إيران. وقد أفادت التقديرات في العشرين من أيار لعام 1985م أن الاتحاد السوفييتي السابق اتخذ استعدادات كبيرة من أجل استغلال الفوضى المتوقعة في إيران، في الوقت الذي لم تكن للولايات المتحدة أية إمكانية للتأثير على الأحداث.

في الحادي عشر من حزيران لعام 1985م قدم عضو مجلس الأمن القومي هافارد تيكر ودونالد بورتيرإلى رئيس المجلس ماكفرلن مسودة قرار رئاسي وفقاً للتقديرات الاستخبارية الأخيرة، وقد حددا فيها أهدافاً بعيدة المدى وقريبة المدى، إضافةً إلى الوسائل التي يمكن تحقيقها بها، وعلى رأسها تشجيع حلفاء الولايات المتحدة بتقديم المساعدات في مجال احتياجات الاستيراد، بما فيها تزويدها بالتجهيزات العسكرية. وقد لاقت هذه المسودة معارضة من وزير الخارجية

(1) سيجف، شمؤيل، المرجع السابق، ص 161 .

شولتز، وموافقة من رئيس وكالة المخابرات المركزية وليام كيسي، وقد أدت المعارضة إلى تجميد الاقتراح.

وكان قسم من إدارة الرئيس الأميركي شديد القلق من قضية الرهائن في بيروت. وقد برزت في صيف العام 1985م فرصة جديدة للإفراج عن الرهائن وفتح نافذة صغيرة باتجاه إيران. وكانت لدى إسرائيل مصالح بعيدة المدى وقديمة لإقامة شبكة علاقات مع إيران وتعزيز صادراتها من الأسلحة إليها، وكانت عملية بيع الأسلحة لإيران يمكنها أن تخدم الهدفين المشار إليهما، كما أن تزويد إيران بالسلاح سيعزز قوتها في مواجهة العراق العدو القديم لإسرائيل. وكانت غالبية الأسلحة التي بحوزة إسرائيل أميركية الصنع، لذا كان يجب على إسرائيل أن تأخذ موافقة الأميركيين على بيعها لإيران. وكانت هناك جهات إسرائيلية تحبذ مشاركة الولايات المتحدة في الصفقة بغية إبعادها عن العالم العربي وتعزيز علاقتها الاستراتيجية مع إسرائيل[1].

وكانت إيران في أمس الحاجة إلى صواريخ من طراز "هوك" من أجل موازنة تفوق الطائرات والدبابات العراقية، وكان لدى إسرائيل صواريخ هوك في مخازن الاحتياط، وقد وافقت على تزويد إيران بها، شريطة أن تصادق الولايات المتحدة على الصفقة وتزود إسرائيل ببديل لها، وكانت جميع الجهات العاملة في مجال تجارة السلاح على علم بأن إيران شديدة الاهتمام بالحصول على صواريخ هوك، من ضمنهم رجل الأعمال الإيراني منوشر جوربنيفر الذي يسكن في فرنسا، وكذلك تاجرا السلاح الإسرائيليان "أدولف "آل" شويمر ويعقوب نمرودي، والاثنان يقيمان علاقات متشعبة في الشرق الأوسط بما فيها مع الجهات الإسرائيلية. وقد عمل شويمر منذ العام 1984م مستشاراً لرئيس الحكومة شمعون بيرس، وقد أجرى أولئك الأشخاص سلسلة من المحادثات من أجل تحرير المخطوفين وفتح حوار إستراتيجي مع إيران، وقد شارك في قسم منها عميرام نير مستشار رئيس الحكومة لمحاربة الإرهاب منذ العام 1984م[2].

واجتمع مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلي ديفيد قمحي في الثالث من تموز لعام 1985م في البيت الأبيض مع ماكفرلن، وسأله عن موقف الولايات المتحدة تجاه إجراء حوار سياسي مع موظفين إيرانيين؟ وقال: إن الإيرانيين أعربوا أمام إسرائيل عن اهتمامهم بخلق علاقة مع الولايات المتحدة، وسوف تُجْرى الاتصالات عبر طرف ثالث، الذي اتضح فيما بعد أنه منوشر.

وفي الثاني من آب لعام 1985م اجتمع ديفيد قمحي مع ماكفرلين للمرة الثانية وقال له: إن الإيرانيين سألوا فيما إذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لتزويد إيران بالسلاح؟ وحينما رفض

(1) سيجف، شمؤيل، المرجع السابق.
(2) المرجع السابق نفسه.

ماكفرلين الطلب، سأله قمحي: ما هو رد الولايات المتحدة إذا ما قامت إسرائيل بتزويد الإيرانيين بالسلاح؟ وهل ستقبل الولايات المتحدة بتعويض إسرائيل بأسلحة بديلة؟ وقد رد ماكفرلن بالقول: إنه سيرد عليه فيما بعد.

ويقول ماكفرلين في شهادته أمام اللجنة التي شكلتها الإدارة الأميركية للتحقيق في بيع إسلحة لإيران، فيما سمي " فضيحة الكونترا": إن قمحي عرض أن يتم تسليم إيران مائة صاروخ تاو، من أجل خلق قاعدة للثقة وتسريع مسألة الإفراج عن الرهائن. وقد ناقش ماكفرلين الرئيس عدة مرات في القضية، فقال له الرئيس في قراره: إذا اختارت إسرائيل بيع أسلحة لإيران بكميات صغيرة لا تغير توازن القوى ولا تشمل منظومات أسلحة كبيرة فسوف يصبح بمقدورها أن تشتري من الولايات المتحدة أسلحة بديلة. إن الولايات المتحدة معنية بإقامة علاقة سياسية مع إيران. وحينما ذكره ماكفرلن بمعارضة وزير الخارجية قال له: يجب أن نواصل، أنا الرئيس وسآخذ المسؤولية على عاتقي. وفي شهادته أمام لجنة التحقيق قال الرئيس: إنه صادق بتاريخ مُعَيَّن من شهر آب، وافق على إرسالية السلاح من إسرائيل إلى إيران لكنني لا أذكر فيما إذا كنت قد صادقت على الصفقة قبل أو بعد إتمامها.

قامت إسرائيل في الثلاثين من آب لعام 1985م بتزويد إيران بمائة صاروخ "تاو". وفي الرابع عشر من أيلول سلمت إيران (408) صواريخ من طراز تاو. وفي الخامس عشر من أيلول تم الإفراج عن المطران بنجمين ووير. وقد قال شويمر للجنة التحقيق إن المائة صاروخ الأوائل لم تكن ضمن الصفقة، بل كانت بمثابة إثبات على نية الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع إيران، ثم كان يجب تسليم إيران أربعمائة صاروخ آخرى كي تطلق سراح رهينة. لقد كان الهدف يتمثل في خلق شبكة علاقات جديدة بين الدولتين، تلتزم في أثنائها إيران بعدم قيام أية جهة تحت سيطرتها بأية عملية إرهابية ضد الولايات المتحدة أو مواطنيها(1).

لقد كان دور الولايات المتحدة في إرساليات آب وأيلول ثانوياً، حيث قامت إسرائيل بإتمام الصفقات، بيد أن دورها تزايد في الأشهر الثلاثة اللاحقة، وفي العشرين من تشرين الثاني لعام 1985م طرح الأميركيون خطة تقوم فيها إسرائيل بتسليم الإيرانيين ثمانين صاروخاً على أن توزع على ثلاث طائرات مأجورة بين إقلاع الواحدة والأخرى ساعتين على أن تتجه إلى تبريز الإيرانية، وبمجرد إقلاع الطائرة يتم إطلاق سراح الرهائن الأميركيين الخمسة، بيد أن المفاوضات طالت بعض الشيء مماأخَّرَ إقلاع الطائرات، وقامت بالهبوط في تبريز من دون إطلاق الرهائن، واكتشف الإيرانيون أن فيها ثمانية عشر صاروخاً فقط وليس ثمانين كما تم الاتفاق عليه. وقد

---

(1) אילן כפיר - הפרשה האיראנית- דוח ועדת טאואר- הוצאה לאור מוגן ע34 إيلان كفير، القضية الإيرانية، تقرير لجنة تاؤار، إصدار ليئور مودن، كتاب عبري: ترجمة الباحث ص 34.

خربت هذه الحادثة الثقة التي تولدت بين الطرفين، وقام الإيرانيون بإعادة سبعة عشر صاروخاً إلى إسرائيل وأطلقوا الصاروخ الثامن عشر على طائرة إيرانية للتأكد من فعاليته.

ومما تجدُرُ الإشارة إليه أن الوسيطين الإسرائيليين يعقوب نمرودي وشويمر حاولا تضليل الإيرانيين، وبيعهم صواريخ "تاو" قديمة وبعدد أقل مما اتفق عليه، بيد أن الإيرانيين اكتشفوا الخدعة. ويقول نمرودي في الكتاب الذي ألفه تحت عنوان "התקווה והמחדל- פרשת איראנגייט" **(الأمل والتقصير - قضية إيران جيت)** أنه وفي أثناء وجوده في سويسرا قام عملاء المخابرات الإيرانية بإرغامه تحت تهديد السلاح بالذهاب إلى البنك وإعادة المبالغ المالية التي أخذها من دون أن يزود إيران بالصواريخ [1].

وطرح الأميركيون في الرابع من كانون الأول لعام 1985م اقتراحاً جديداً يتضمن ثلاثة آلاف وثلاثمائة صاروخ من طِراز "تاو" وخمسين صاروخاً من طراز "هوك" مقابل الإفراج عن جميع المخطوفين. وكان من المفروض أن ترسل الإرسالية إلى خمسة أماكن في غضون أربع وعشرين ساعة، على أن يتم الإفراج عن رهينة أو اثنين مع كل إرسالية من الإرساليات الخمسة حتى الإفراج عن جميع الرهائن: الأميركيون الخمسة والمواطن الفرنسي. وفي السابع من الشهر نوقشت الصفقة مع الرئيس بحضور وزير الخارجية ورئيس مجلس الأمن القومي والمستشارين الآخرين. لكن اللقاء لم يسفر عن أمر رئاسي بالصفقة.

وفي أعقابها طار ماكفرلين إلى لندن للاجتماع بجوربنيفر وقال له: إن الأميركيين يرغبون في الإفراج عن الرهائن، بيد أنهم لا يقترحون مبادلتهم بالأسلحة، فقال جوربنيفر إن نقل هذا الاقتراح سيعرض حياة الرهائن للخطر.

اقترح الجانب الإسرائيلي في الثاني من كانون الثاني لعام 1986م الإفراج عن جميع مقاتلي حزب الله الموجودين في أيدي جيش جنوب لبنان، وتقديم صفقة تتضمن ثلاثة آلاف صاروخ تاو مقابل الرهائن الأميركيين. وقد نوقشت الصفقة مع الرئيس في السابع من الشهر نفسه وبدا أنه موافق عليها. وقد قال الرئيس للجنة التحقيق: إنه صادق على الصفقة التي تقوم في أثنائها إسرائيل ببيع صواريخ تاو لإيران ويقوم جيش جنوب لبنان بالإفراج عن عشرين شخصاً من حزب الله، مقابل الإفراج عن الرهائن الأميركيين الخمسة وتوقف عمليات الخطف.

لقد أسفرت هذه الاتصالات عن ست صفقات أسلحة على النحو التالي[2]:

---

(1) רונן ברגמן- "מדינות ישראל תעשה הכל" הוצאת כנרת זמורה ביתן- 2009، رونان برجمان، دولة إسرائيل ستفعل كل شيء، إصدار كيرت زموره بيتان،2009، ترجمة الباحث.

(2) אילן כפיר -הפרשה האיראנית- דוח ועדת טאואר- הוצאה לאור מוגן ע. 84-88. إلان كفير، القضية الإيرانية، تقرير لجنة تاؤار، إصدار ليئور مودان، ترجمة الباحث.

الصفقة الأولى: آب لعام 1985م:

أودع جوربنيفر شيكاً مؤجلاً للثامن عشر من آب بقيمة مليون دولار في حساب إسرائيل. الذي يشرف عليه يعقوب نمرودي– وهو ضابط رفيع سابق في الجيش الإسرائيلي وضابط موساد وتاجر سلاح. وأودعت إيران مبلغ (214.410) دولارات في حساب إسرائيلي في السابع والعشرين من آب مقابل الصفقة. وقامت إسرائيل في الثلاثين من آب بتسليم إيران مائة صاروخ "تاو".

الصفقة الثانية: أيلول لعام 1985م:

أودع جوربنيفر شيكاً مؤجلاً بقيمة أربعة ملايين دولار، وبناءً عليه أرسلت إسرائيل (408) – ويقال (508) - صواريخ مضادة للدبابات من طراز تاو لإيران. وقامت إيران بإيداع مبلغ خمسة ملايين دولار في الثامن عشر من أيلول مقابل الصفقة، ويدفع جوربنيفر مبلغ (250) ألف دولار مقابل ثمانية صواريخ أخرى.

الصفقة الثالثة: تشرين الثاني لعام 1985م:

أودع جوربنيفر مبلغ 24 مليون دولار في حساب نمرودي، وتقوم إيران بإيداع مبلغ من المال إلى حساب في سويسرا لتغطية الصفقة. ويتم نقل 18 صاروخاً لإيران. لكن إيران ترفض دفع المبلغ ويتم إلغاء الصفقة. وقد أعاد نمرودي لجوربنيفر المبلغ الذي دفعه. لقد أودعت المبالغ في حساب إيراني في بنك "كرديت سويس"، أما الإيداع الثالث فكان في بنك سويسري آخر.

الصفقة الرابعة: شباط لعام 1986م:

سلم جوربنيفر لوسيط إسرائيلي أربع شيكات مؤجلة بقيمة ثلاثة ملايين دولار لكل شيك، وقد قام الوسيط بإيداع عشرة ملايين دولار في بنك "لايك رسورس" وهو حساب باسم المقدم نورت – المسؤول عن مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي الأميركي- الخاص بتمويل منظمة "الكونترا" في نيكارجوا ضد النظام. وقد أعلمت وكالة المخابرات المركزية وزارة الدفاع الأميركية أنها تسلمت قيمة ألف صاروخ تاو، فقامت الوزارة بتسليمها الألف صاروخ، التي قامت بنقلها إلى إسرائيل، التي قامت بدورها بنقلها إلى إيران في الفترة الواقعة بين 17-27 شباط 1986م.

الصفقة الخامسة: آب لعام 1986م:

سلم جوربنيفر للوسيط الإسرائيلي ثلاثة شيكات مؤجلة بقيمة (1.6) مليون دولار لكل واحد، إضافة إلى (11) مليون دولار. وبناء على ذلك قامت وزارة الدفاع الأميركية بنقل (508) صواريخ من طراز تاو وقطع غيار لصواريخ هوك إلى إسرائيل. وقد وصل قسم من قطع الغيار

إلى إيران، في حين أعيد القسم الآخر نظراً لعدم الإفراج عن الرهائن، وقد دفعت إيران مبلغ ثمانية ملايين دولار مقابل الأسلحة التي وصلتها.

ثم وصلت دفعة أخرى من قطع الغيار إلى إيران وأودع جوربنيفر مبلغاً في حساب إسرائيلي في سويسرا يشرف عليه نير، الذي قام بدوره بنقله إلى حساب لايك رسورس.

الصفقة السادسة لعام 1986:

أودعت إيران مبلغ سبعة ملايين دولار مقابل خمسمائة صاروخ تاو، وقامت إسرائيل بنقل الصواريخ إلى إيران.

لقد اختفى من هذه الصفقات مبلغ (19.8) مليون دولار ما بين الاختلاسات والعمولات، ودفع نورت المبلغ الباقي لمنظمة الكونترا لتمويلها، بوصفه مسؤولاً عن متابعتها. لقد جاء تزويد المبالغ المالية للكونترا في إطار السياسة التي انتهجها الرئيس الأميركي رونالد ريغن من أجل مساعدة القوى التي تقاتل ضد الشيوعيين في شتى أنحاء العالم، تلك النظرية التي طبقت في أفغانستان، لأنجولا، وكمبوديا ونيكاراجوا، بغية تخريب الإنجازات التي أحرزها السوفييت في تلك الدول[1].

لقد تمت هذه الصفقات التي شارك فيها وسطاء إيرانيون، وإسرائيليون، وأميركيون، في الوقت الذي كانت فيه السياسة الأميركية المعلنة تعارض بمنتهى الشدة أية إرساليات سلاح لإيران، أو دفع أية مبالغ مالية مقابل تحرير الرهائن. لقد اشتملت الصفقة على كميات كبيرة من الصواريخ، ومبالغ مالية هائلة تناقلتها الأيدي المختلفة، واختفى قسم منها في الطريق من دون أن يترك وراءه آثاراً، وانتقل قسم منها إلى الحركات والمنظمات السرية من مثل الكونترا.

وتفيد بعض المصادر أن الولايات المتحدة باعت لإيران عبر إسرائيل (2008) ألفين وثمانية صواريخ من طراز تاو، و(235) قطعة غيار لصواريخ "هوك" التي أرسلت إلى إيران. وأن هناك إرساليات أخرى بقيمة ملياري دولار تضمنت (18) ثماني عشر طائرة فانتوم، و(46) ستاً وأربعين طائرة سكايهوك، وحوالي (4000) صاروخ. وقد تمكن الأميركيون من إحباط هذه الإرساليات[2].

وأفادت صحيفة الأوبزيرفير اللندنية أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلية لإيران في فترة الحرب مع العراق وصل إلى خمسمائة مليون دولار سنوياً. وأفادت صحيفة تايم أن الإسرائيليين فتحوا في الفترة الواقعة بين (1981م – 1982م) حسابات بنكية في سويسرا من أجل معالجة الجانب المالي للصفقات.

---

(1) إلان كفير، القضية الإيرانية، مرجع سابق، ص94.

(2) بحث حول مبيعات الأميركيين من المعدات الحربية لإيران، ومبيعات إسرائيل لإيران:
(http:www.globalsecurity.org\military\world\irtn\intro.)

ويبدو أن هناك العديد من الأسباب التي دفعت باتجاه إجرائها وهي [1]:

1- أهمية إيران الاستراتيجية ورغبة جهات في الإدارة الأميركية في ترميم العلاقات معها .

2- التاريخ الطويل للمؤامرات الروسية السوفييتية تجاه إيران، واعتقاد الأميركيين أن اجتياح السوفييت لأفغانستان ما هو سوى خطوة على هذا الصعيد.

3- الدلائل الكثيرة التي تشير إلى سيطرة إيران على المجموعات الإرهابية العاملة ضد المصالح الأميركية والأوروبية.

4- الرهائن الأميركيون في لبنان.

5- الجهود التي قامت بها إيران من أجل الحصول على أسلحة حديثة لاستخدامها في الحرب مع العراق.

6- مصلحة إسرائيل في بيع منظومات سلاح لإيران بتشجيع أو موافقة أميركية.

7- تجار السلاح من جنسيات مختلفة، الذين وجدوا الفرصة سانحة لكسب المزيد من المال.

كشف المؤامرة: كشفت صحيفة الشراع اللبنانية في الثالث من تشرين الثاني لعام 1986م النقاب في نبأ لها عن أن الولايات المتحدة تبيع أسلحة لإيران مقابل الإفراج عن الرهائن. بيد أن المؤامرة لم تكتشف بكاملها إلا بعد ثلاثة أسابيع عندما أسقطت طائرة في نيكارغوا تحمل إرساليات أسلحة إلى الكونترا، وأن الناجي الوحيد من الركاب قال لآسريه: إن وكالة المخابرات الأميركية هي التي أرسلته.

وإثر الضغوط التي مورست على ريغان من الجماهير اضطر لتعيين لجنة تحقيق، التي حققت أيضاً فيما إذا كان ريجن ونائبه جورج بوش على علم بالصفقة. وبالرغم من أنهما نفيا أن يكونا على علم بها، إلا أن الشهادات التي جلبتها اللجنة أشارت إلى أنهما كانا على علم بقسم من الأحداث[2].

أزمة الخليج والعلاقات الأميركية الإسرائيلية الإيرانية :

بدأت أزمة الخليج كأزمة عربية داخلية، ثم ارتدت طابعاً عالمياً زجت في أتونها (33) دولة، ولا شك أنها أثرت على العلاقات الأميركية العربية الخليجية، وعلى العلاقات الأميركية

---

(1) Richard Johns- "Arms Embargo Which Cannot Withstand the Profit Motive "The Financial Times", 13 November, 1987.

(2) رونان برجمان " في أعقاب الملف الذي اختفى" ملحق جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية - 10 أيلول، 2008م.

الإسرائيلية. لقد حاول الرئيس صدام حسين الربط بين أزمة الخليج والمشكلة الفلسطينية فيماسُمِّيَ آنذاك (Linkge) حينما قال إنه على استعداد للانسحاب من الكويت شريطة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في العام 1967م. غير أنه لم يجد دولة عربية أو غربية تأخذ بهذا الطرح.

وحينما أوضح وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في السادس من شباط لعام 1991م أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة لمجلس النواب الأميركي نقاط خطته الخاصة برسم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في أعقاب إنهاء الحرب، لم يكن لإسرائيل علاقة بهذه الخطة سوى في نقطتين، الثانية والرابعة:

1- ترتيبات أمنية إقليمية جديدة في الخليج.
2- إشراف إقليمي على التلسح.
3- ترميم اقتصادي وتعاون إقليمي.
4- مصالحة بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين.
5- تقليص الاتكالية الأميركية على الطاقة.

لقد جاء نصب صواريخ "باتريوت" الأميركية في إسرائيل، والعمليات التي قام بها سلاح الجو الأميركي في جنوب العراق ضد الصواريخ العراقية، لإقناع إسرائيل بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تكون مسؤولة عن أمنها.

لقد أمل الأميركيون أن يؤدي القضاء على قوة العراق ومن ثم تحطيم الجبهة الشرقية إلى جعل إسرائيل أكثر ليونة على صعيد المسألة الأمنية في المفاوضات السلمية. كما أن الصواريخ العراقية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك عدم أهمية العمق الإستراتيجي في الحرب على غرار ما كان عليه في السابق.

لقد حرصت الولايات المتحدة على إبعاد إسرائيل عن الحرب العراقية بالرغم من تعرض إسرائيل للصواريخ، وبدا في تلك الآونة أن إسرائيل أصبحت عبئاً استراتيجياً على الولايات المتحدة في بناء الائتلاف المضاد للرئيس صدام حسين أكثر من كونها ذخراً. فقد خشيت الولايات المتحدة من أن يؤدي توطيد علاقاتها مع إسرائيل إلى تفكيك الائتلاف الهش مع الدول العربية.

وفي الوقت الذي تضاءل فيه دور إسرائيل في حرب الخليج إلى الدرجة التي لم يشعر بها أحد، كان الأسطول الأميركي يزيد من استخدامه للموانئ الإسرائيلية، حيث قامت (32) سفينة حربية أمريكية بزيارة الموانئ الإسرائيلية في غضون العام 1990م[1].

حرب الخليج وتأثيرها على العلاقة الأميركية الخليجية:

---

(1) إعلان آرثر ريوز نائب مساعد وزير الدفاع الأميركي أمام لجنة الخارجية التابعة للكونجرس بتاريخ 1991/3/6م.

لم يرغب الأميركيون في أعقاب انتهاء الحرب في ترك قوات أميركية كبيرة في الخليج، وذلك على عكس ما كان يقال على هذا الصعيد. وقد تطرق الرئيس الأميركي في الثامن من آذار لعام 1991م في حديث مع مراسلين عرب إلى هذه النقطة حيث قال: "لست أود الخوض في التفاصيل، لكننا لسنا معنيين بوجود عسكري دائم للقوات الأميركية في المنطقة". بيد أن الأميركيين فكروا في وجود من نوع جديد لتعزيز مكانتهم في المنطقة؛ حيث قرروا تخزين أسلحة ومعدات حربية هائلة في السعودية كي يصبح بالإمكان استخدامها بسرعة حين الحاجة، وتقليل تعرض القوات الأميركية الأولى التي ستهبط في المنطقة للخطر.

المبحث الثاني

الحرب الباردة وأثرها على العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي

كانت إيرانُ بعد الحرب العالمية الأولى، مسرحاً للعديد من معاركها، التي انتهت بسيطرة بريطانيا على إيران، فسارعت بريطانيا إلى إبرام معاهدة مع إيران في أغسطس من العام 1919م، تعترف فيها باستقلالها، وسيادتها على أراضيها، وقد قيدتها في باقي مواد المعاهدة، لتجعل من نفسها مراقباً على الأحوال المالية، والإدارة الحكومية، والنواحي العسكرية، والمرافق العامة، وتمكن الجيش الإيراني الجديد من دحر الشيوعيين المحليين، في شمال البلاد وطرد آخر شاه من القاجار، وألغى رضا خان الملكية، وأعلن الجمهورية في العام 1923م، وتولى رئاستها، ثم أعاد الملكية على أن يكون هو الملك وأعلن نفسه شاهنشاه في نهاية العام 1925م وقضى على نفوذ شيخ المحمرة العربي (عربستان)، وعلى النفوذ الإنجليزي في الجنوب، وفرض للمرة الأولى منذ زمن بعيد سيطرته على كل البلاد الإيرانية[1].

ومنذ مطلع الثلاثينيَّات وبسبب بداية الاكتشافات النفطية، أدى ذلك إلى صراع نفطي وخلافات ونزاعات بين إيران ودول الخليج العربي، وعمدت إيران إلى فرض نفسها في المنطقة، وذلك بالتواطؤ مع البريطانيين وشركات النفط لتكون إيران الوارث الأخير لبريطانيا من جهة، ومحاولة للاحتفاظ بالوجود العسكري الاستعماري البريطاني في المنطقة لحماية الاستقلال الإيراني من جهة أخرى[2].

ولقد برزت أهمية منطقة الخليج العربي في العلاقات الدولية، بعد تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى بعضها استراتيجي والآخر اقتصادي، إذْ كانت الاستراتيجية قد تأكدت في محاولات الاستعمار المتكررة، الحديثة والمعاصرة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته، وبرزت أهمية هذه المنطقة بشكل كبير عقب الاكتشافات النفطية ومنابعه[3].

كما اكتسبت منطقة الخليج أهمية سياسية إبان الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى إقامة حزام من الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة الاتحاد السوفييتي، ومنعه من الامتداد جنوباً نحو هذه المنطقة، وعند قيام الاتحاد السوفييتي بغزو أفغانستان، أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبيرة لمنطقة الخليج في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية، حيث أعلنت بوضوح أن أية محاولة من أية قوة

(1) حقي، عبد المجيد إسماعيل، الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظل القواعد الدولية، القاهرة، 1974م.
(2) رجب، مرجع سابق، ص 14.
(3) العيدروس، محمد حسن، العلاقات العربية الإيرانية (1921م-1971م)، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1985م، ص 17.

خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، وستواجه بالوسائل كافة بما في ذلك القوة العسكرية، وبذلك تحددت استراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الاستراتيجية بـ (مبدأ كارتر)(1).

ونتيجة لذلك أصبح الأمن والاستقرار في الإقليم الخليجي ذا أهمية حيوية ومطلباً لدول العالم أجمع، إذْ إنَّ تناقض المصالح الوطنية على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية، ولا سيما أن من يسيطر على الإقليم يستطيع فرض رؤيته الأمنية عالمياً، وتحقيق السيادة الدولية عليه.

لقد منيت المنطقة العربية ومنطقة الخليج في تاريخها الحديث بوجود قوى عالمية عظمى تركت بصمات عميقة على أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها البريطانيون الذين مارسوا نفوذاً كبيراً في المنطقة منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين، وسيطروا على شؤون الخليج قرنين من الزمن، وحتى أوائل السبعينيَّات، حيث أعلنت في مطلع العام 1968م عن عزمها سحب قواتها من شرقي السويس ونفذته في العام 1971م. مما حدا بالقوة العظمى في المنطقة – الولايات المتحدة – للحلول محلها بصورة تدريجية حتى سيطرت على الوضع بصورة كاملة نظراً لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لها بوصفها مصدر النفط الأساسي له.

وفي نهاية السبعينيَّات شهدت منطقة الخليج اضطرابات سياسية متتالية، أثرت على توازن القوى في الخليج العربي، فمن جهة اندلعت الثورة الإسلامية في إيران، وسعى المرشد العام للثورة الإيرانية "الخميني" إلى تصدير أفكارها إلى دول الخليج العربي، ومن جهة أخرى سعى العراق للعب دور إقليمي عربي وخليجي بعد أن حمل لواء جبهة الصمود والتصدي التي عزلت مصر عن العالم العربي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في العام 1978م، وفي المقابل عبر عن رفضه لتوازن القوى القائم، واستغل حالة الفوضى الإقليمية حربه مع إيران التي استمرت ثماني سنوات، ومن جهة ثالثة تنبهت دول الخليج لأهمية التوحُّد في إطار تكتل سياسي، أمني، يلبي مصالحها ويحافظ على وجودها، فعبرت عن ذلك بإنشاء مجلس التعاون الخليجي في العام 1981م(2).

ولقد أدت علاقة المصالح المتعلقة بالنفط إلى توطيد العلاقة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، التي اعتمدت عليها إلى حد كبير كدولة حامية من الأخطار نظراً لضعف قواتها، والأطماع التي تحوم حولها من الدولتين الكبيرتين المحيطتين بها – العراق وإيران.

---

(1) القحطاني، توازن القوى، مرجع سابق، ص 121.

(2) الريس، رياض نجيب، الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، لندن، 1978م.

لقد صدرت الولايات المتحدة في الفترة الواقعة بين (1991م – 1994م) بضائع بقيمة واحد وأربعين مليار دولار إلى دول مجلس التعاون الخليجي وفي الوقت نفسه استوردت منها ما يعادل ستة وأربعين مليار دولار، منها (90%) من النفط ، وتستأثر السعودية وحدها بما قيمته 75% من حجم النشاط التجاري بين الخليج والولايات المتحدة. ثم تزايد الحجم التجاري بصورة مضطردة إلى الدرجة التي جعلته يفوق حجم التبادل مع العديد من الدول الأخرى [(1)].

أسهم عدم الاستقرار السائد في المنطقة جرَّاءَ الأطماع ووجود احتياطيات النفط الهائلة، والأحداث التي واكبت الثورة الإيرانية والحرب الإيرانية العراقية، والغزو العراقي للكويت في تعزيز الوجود الأميركي في الخليج، وبروز هذا الوجود كمصلحة مشتركة ما بين الجانبين الأميركي والخليجي. فالأميركيون يحتفظون في الخليج بالعديد من القواعد العسكرية، ومخازن الأسلحة وحاملات الطائرات والسفن الحربية المرافقة لها، إضافة إلى الإعلان المتواصل عن أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن أمن الخليج، وقد وفت بهذا الالتزام عند احتلال العراق للكويت، وأبدت قوتها المدمرة والمخاطرة التي على استعداد لتحملها من أجل ذلك، ثم لاحقاً بالتصدي لإيران حينما هددت الخليج.

ولا شك أن هذا الوجود والحماية الأميركية تفرضان على الأميركيين تكاليف باهظة جداً؛ إذْ إنَّ نقل المعدات من أراضيها إلى الخليج وبناء المخازن والقواعد ونقل الجنود وإبقائهم بعيداً لفترات طويلة عن بيوتهم، والصيانة التي تحتاجها آلياتها مكلف للغاية، بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تشارك في تكلفة الحماية. وتشير التقديرات على سبيل المثال إلى أن نقل مجموعة قتالية لحاملة طائرات واحدة من المحيط الهادي إلى الخليج يكلف أكثر من (150) مليون دولار. بل إن التحرك العسكري الأميركي إلى الخليج في تشرين الأول لعام 1994م تراوح ما بين مئات ملايين الدولارات ومليار دولار، وهناك تقديرات تفيد بأن تلك النفقات وصلت إلى خمسة مليارات دولار. وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تحملت معظم هذه النفقات، إلا أنها تشكل عبئا حتى على تلك الدول الثرية[(2)].

ومما تَجْدُرُ الإشارةُ إليه أن الخليج ليس المنطقة الوحيدة التي تهم الولايات المتحدة بوصفها شرطي الخليج، فهناك العديد من مناطق التوتر التي تهمها كالصومال والبوسنة وكوريا الشمالية وكوبا، مما يزيد من عبء التكاليف الخارجية عليها، إضافة إلى العديد من المشكلات

---

(1) جيمس بيل، إيران والخليج- البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ص150.

(2)This Surprising Number was Provided as a result of research by William F. Hikman, A former Naval Captain and Student. An Informantion Official at Cinklantfleet at the Norflok Naval Station, Indicated that the number $150 Milion was in the Ball Park

الداخلية التي تواجهها. لذا من المشكوك فيه أن تواصل الولايات المتحدة تدخلاتها العميقة في المناطق المختلفة في العالم بصورة عسكرية، فهناك طاقة الأميركيون لا يمكنهم تجاوزها، خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية التي تغرق العالم ونسبة البطالة الكبيرة فيها، إلا إذا كانت التهديدات القائمة تهدد فعلاً مصالحها الحيوية جداً، على غرار ما حدث حينما غزا العراق الكويت؛ إذْ إنَّ ضياع الكويت كان سيفتت دول الخليج ويضعف مجلس التعاون الخليجي، نظراً لقرب دول مجلس التعاون الخليجي وشدة الانعكاسات التي تثيرها أية أزمة على الدول الأخرى. فالثورة الإيرانية أثارت الحرب العراقية الإيرانية، وأرهبت دول مجلس التعاون الخليجي وجعلتها تشارك في تلك الحرب عبر دعم العراق في الحرب العراقية الإيرانية وخلقت في النهاية الحربَ التي شنها الرئيس صدام حسين على الكويت لتعويض خسائره من الحرب طويلة الأمد مع إيران، التي جعلت نظامه السياسي والاقتصادي يترنحان، لذا كان من الضروري إبقاء الوضع على ما كان عليه سابقاً.

وتبدو أطراف الصراع في الخليج ثلاثية الأبعاد: أولاً: دول ثرية بالمال والنفط وضعيفة القوة العسكرية والتعداد البشري، والمقدرة العسكرية التكنولوجية، و المتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي. وثانيا: قوتان محليتان عُظْمَيَان تتمتعان بطاقة بشرية كبيرة ومقدرة عسكرية لا يستهان بها وثراء كبير، تتنازعان فيما بينهما على الهيمنة – العراق وإيران. وثالثا: قوة عظمى خارجية – الولايات المتحدة - تساند الطرف الأول وتدعمه وتحول دون وقوعه لقمة سائغة في أيدي القوتين المحليتين المشار إليهما، الأمر الذي يضعها في حالة صدام معهما. هذا عدا عن الصراعات الداخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي الستة والنزاعات حول الحدود، مما يقسم الصراعات الدائرة إلى ستة أنواع: 1- إيران العراق 2- العراق ودول مجلس التعاون الخليجي 3- إيران ودول مجلس التعاون الخليجي 4- إيران والولايات المتحدة 5- العراق والولايات المتحدة 6- النزاعات الخليجية الداخلية.

تسعى القوة العظمى الرئيسيَّة العالمية – الولايات المتحدة- للهيمنة التامة، مما يجعلها ترفض أي منافس آخر، لذا تجد نفسها في حالة صراع دائم مع القوتين المحليتين العظميين – إيران والعراق. ولكل طرف من الطرفين شكاوى وتذمرات كثيرة تجاه الآخر. فالولايات المتحدة تتذرع بالدعم الذي تقدمه إيران لما تسميه الإرهاب العالمي، خصوصاً لمنظمتي حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين من جانب، بيد أن الجانب الأكثر إقلاقا للولايات المتحدة بالنسبة لإيران هو سياستها الخارجية المستقلة ومعارضتها لإسرائيل ومحادثات السلام بينها وبين الفلسطينيين، أي أن إيران لا تسير في ركاب الأميركيين. هذا في حين أن إيران الطامعة في مقدرات الخليج وفي الهيمنة تجد أن الولايات المتحدة هي الحاجز الذي يحول دون تحقيق أطماعها، وتتذرع بأنها

دولة عظمى في المنطقة وتمتد سواحلها على الخليج لمسافة ألف وخمسمائة ميل، وهي تعارض تتدخل دولة تبعد ما يقارب ثمانية آلاف ميل عن الخليج في شؤونه.

وتأخذ الولايات المتحدة على العراق قوته العسكرية، وتشكيله العمود الفقري للجبهة الشرقية في مواجهة حليفتها إسرائيل، وتهديده لدول مجلس التعاون الخليجي ومحاولاته اتباع سياسة مستقلة مهيمنة تتعارض والمصالح الأميركية. لذا عملت على تحطيمه والقضاء على قوته نهائياً كي تنفرد بمواجهة إيران، بالرغم من أن قضاءها على النظام العراقي رفع من مكانة إيران وأخل بالتوازن الذي كان وجوده في المنطقة يفرضه كقوة رادعة لإيران. وكانت الولايات المتحدة تأمل في تشكيل نظام في العراق يسير في ركابها ويشكل هراوة تضرب بها إيران من دون الاضطرار لفعل ذلك بنفسها، وتحييده من الجبهة الشرقية مع إسرائيل.

وهكذا لم يبق أمام الولايات المتحدة في الخليج غير قوة محلية واحدة كبيرة تشكل خطراً عليها، خصوصاً في أعقاب البرنامجين النووي والصاروخي الإيرانيين. ومن الجائز أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تحطيم هذه القوة بصورة نهائية، كي تبقي لديها الذرائع للبقاء في الخليج، فوجود إيران سيجعل دول مجلس التعاون الخليجي تطالبها بإبقاء قواتها بصورة دائمة في الخليج خوفا من الاعتداءات الإيرانية. بيد أنها ستعمل على إضعافها إلى حد ما عبر العقوبات المفروضة عليها.

إن غرق السوفييت في الوحل الإيراني العميق، وتحول الولايات المتحدة من حليف إستراتيجي لإيران إلى عدو مر، دفعت بالأميركيين لجعل وجودهم في الخليج معاد للنظام الإيراني الإسلامي، وهو الأمر الذي تفاقم أكثر إزاء تواصل الحرب العراقية الإيرانية.

دفع الضعف الذي انتاب إيران جراء الحرب العراقية، وانهيار الاتحاد السوفييتي للاعتقاد بأن بمقدور الولايات المتحدة موازنة قوة العراق من جانب وقوة إيران من الجانب الآخر. لقد أدى عدم فهم الإدارة الأميركية لطبيعة التهديد الذي يشكله نظام الرئيس صدام حسين على الخليج، وقيامه باحتلال الكويت في آب من العام 1990م، إلى إدراك الولايات المتحدة لضرورة تشكيل ائتلاف – أكبر ائتلاف تم بناؤه منذ الحرب العالمية الثانية - تحت قيادتها من أجل تحرير الكويت وإعادة الخليج إلى حالة التوازن التي تم انتهاكها. لقد أسفرت حرب "عاصفة الصحراء" التي شنها الأميركيون في أعقاب احتلال الكويت إلى تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وقد طرحت بدائل لهذا التعزيز، مثل الاقتراح القائل بزيادة تعداد القوات العسكرية المشتركة إلى مائة ألف جندي – مثلما اقترحت سلطنة عمان- أو الانضمام إلى التحالف مع مصر وسورية، سرعان ما أهملت نظراً لأن دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن تؤمن

بمقدرتها في الدفاع عن نفسها بصورة فعالة ولم تكن تثق بقوات الدول العربية ولا بأهدافها السياسية.

لقد تطلعت السياسة الأميركية في الخليج منذ ذلك الحين إلى الموازنة بين مزايا الوجود في الخليج والثمن السياسي والمادي لهذا الوجود. وبناء على هذا الوضع عمل الرؤساءُ الأميركيون المختلفون على تحسين التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين تلك الدول والإدارات الأميركية المختلفة من أجل تقليص الاتكالية الخليجية على القوة الأميركية. وأيدت الولايات المتحدة المبادرات الخاصة، مثل إقامة قوة عسكرية "درع الجزيرة" بوصفها قوة عسكرية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتحالفها المؤقت مع سورية ومصر في العام 1991م، وفي الوقت نفسه تركت – بناءً على طلب من دول مجلس التعاون الخليجي – غالبية قوتها في الجوار.

يرمي نمط العمل العسكري الأميركي في منطقة الخليج منذ مطلع التسعينيَّات، ومحاولات الأميركيين لتحسين التعاون الأمني بينهم وبين دول مجلس التعاون الخليجي إلى التصدي للتهديدات العسكرية المحتملة من جانب إيران والعراق، وذلك في إطار السياسة التي عرفت في حينه باسم "سياسة الردع المزدوجة"، التي قامت على المحاولات الرامية إلى عزل إيران والعراق على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي.

لقد قادت الولايات المتحدة الجهود الدولية لفرض عقوبات على العراق، وحاولت التأثير على روسيا، وأوروبا واليابان ودفعها لتقليص حجم العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع إيران، وعملت من أجل تعزيز التأييد العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي.

أدى الوجود الأميركي في دول مجلس التعاون الخليجي وعمليات القصف الأميركية للعراق جرَّاء رفض الرئيس صدام حسين التعاون مع نظام العقوبات الذي فرضته الأمم المتحدة، إلى تعاطف الرأي العام العربي معه، مما أثار مخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي من الوجود الأميركي في مناطقها. وقد أكدت العمليات العسكرية التي جرت في القاعدة العسكرية الأميركية في الظهران – في حزيران لعام 1995م، والخُبَر – في تشرين الثاني لعام 1996م، وضد المدمرة الأميركية "كول" في اليمن – في تشرين الأول لعام 2000م – إلى أي حد تحول الوجود الأميركي في الخليج إلى " سيف ذي حدين"، بل وأثار تفكيراً في منطقة الخليج يشير إلى أن الولايات المتحدة ليست معنية حقاً بإسقاط الرئيس صدام حسين، نظراً لأن وجوده سيتيح لها الفرصة للوجود عسكرياً في الخليج.

لقد دفنت سياسة الردع المزدوج نهائيا مع اجتياح الولايات المتحدة للعراق في خريف العام 2003م وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين. لقد أفضت عملية تدمير الجيش العراقي وإسقاط

نظام البعث – مثلما حذرت دول مجلس التعاون الخليجي في حينه - إلى تعزيز مكانة إيران الشيعية. وتحولت دول مجلس التعاون الخليجي على غرار ما كانت عليه في مطلع الثمانينيَّات لهدف محاولات إيران لتصدير الثورة الإسلامية والتأثير على سياساتها وتعزيز نفوذها في الخليج، وفي هذه المرة لم يكن هناك وجود للعراق الذي يمكنه أن يوازن هذه السياسة أو يردعها.

المبحث الثالث

الدور العراقي في تحجيم الأطماع الإيرانية في الخليج العربي

لقد كان للعراق جهود في حماية أمن الخليج والتصدي للأطماع الإيرانية، وذلك في فترة ما بعد الثورة الإيرانية، خصوصاً بعد استلام الرئيس صدام حسين للحكم، وذلك في فترة السبعينيَّات، ولعل أهم حدث في هذا الدور للعراق هو اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران في العام 1975م؛ حيث كان لها الأثر الواضح في انفراج العلاقات الخليجية العراقية وانغماس العراق في الشؤون الخليجية[1].

وهناك عوامل ساعدت على دفع العراق وإيران إلى توقيع اتفاق الجزائر وأهم هذه العوامل[2]:

1. شعور إيران بأن التآمر على العراقيات يكلفه الكثير، ولن يؤدي إلى سقوط النظام العراقي، وذلك لأن العراق استطاع أن يقف بوجه كل المؤامرات الإيرانية، وكان هذا العامل الحافز الرئيسي الذي دفع الشاه في حينه إلى القبول بالوصول إلى تسوية مع العراق.
2. اشتداد التوتر على الجبهة الشرقية مع إسرائيل ومشاركة العراق الفعَّالة في الحرب ضد إسرائيل.
3. أسهمت حركة التمرد في شمال العراق في استنزاف قدرٍ كبيرٍ من القوات المسلحة العراقية.

وإزاء الظروف المواتية التي أتاحتها اتفاقية الجزائر، وجد العراق أنه من الضروري الإسراع في بلورة استراتيجية أمنية عربية تهدف إلى تكفل الحماية للحدود الخليجية مع إيران والحد من أطماعها في المنطقة، وقد اتخذت هذه الاستراتيجية حيزها العملي في السياسة العراقية واتسمت بفاعلية خصوصاً للتعامل مع السياسات الأمنية في المنطقة، مُشكلة انطلاقات أمنية جديدة، تعبر بحق عن رؤية عربية شاملة لتحقيق الأمن في الخليج، إضافة إلى هذه الظروف هناك عوامل أخرى ساعدت على وجود دور فاعل للسياسة العراقية تجاه الخليج والحفاظ على أمنها ولعل أهم هذه العوامل ما يلي[3] :

1- تنامي قدرات العراق الاقتصادية وتنامي دوره وقوته في السياسة الدولية ودوره القيادي في الوطن العربي.

---

(1) شاؤول، ملحم، الأمن في الخليج العربي، مؤسسة الدفاع الوطني الفرنسية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، بدون سنة نشر، ص 3.
(2) شاؤول، ملحم، الأمن في الخليج العربي، المرجع السابق.
(3) شاؤول، ملحم، الأمن في الخليج العربي، المرجع السابق.

2- تفهم دول الخليج العربي لعلاقة الصداقة التي تربط بين العراق والاتحاد السوفييتي، وتأكدهم من عدم وجود تسهيلات عسكرية للسوفييت في العراق.

3- تحسن العلاقات العراقية الكويتية.

وجاء هذا من مسارات سياسية عراقية في اتجاهات ومحاور عديدة هي :

أ. العمل على تنمية القدرات الذاتية العراقية، مما أسهم في تحقيق الأمن في الخليج العربي وحماية أقطار الخليج العربي من المخاطر والأطماع الإيرانية.

ب. تنمية علاقات العمل العربي المشترك في الأقطار الخليجية.

وفي هذا الإطار فقد كان للعراق موقفٌ من المشروع الإيراني للأمن في الخليج، حيث نبه العراق إلى ضرورة الابتعاد عن صيغ الأحلاف الإقليمية، وبما أن إيران في مشروعها تدعو إلى إقامة حلف خليجي في المنطقة فإن العراق رفض المشروع الإيراني[1].

إن الموقف العراقي من الأطماع الإيرانية، لا سيما احتلالها الجزر العربية الثلاث في الإمارات العربية المتحدة، وموقفه من المطالبة الإيرانية بالبحرين وموقفه من الأطماع الإيرانية في شط العرب، وكذلك موقفه من تصدير الثورة الإيرانية إلى الخليج، وعليه فإن موقف العراق هذا يفهم بأن السياسة الإيرانية في الخليج العربي تركزت على أساس يرمي إلى إخضاع المنطقة لسيطرتها وبالتالي فصل الأمن الخليجي والأمن العربي، وأن دعوات إيران لإقامة حلف عسكري سوف يؤدي إلى سيطرتها على المنطقة لقوتها العسكرية.

أثار سقوطُ الشاه ووصول النظام الجديد، بواعث عدم الاستقرار في الخليج، مما أدى إلى عدم استطاعة إيران من تحقيق أطماعها والقيام بدورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة، وكعازل بين الاتحاد السوفييتي والحكومات المحافظة في الخليج العربي، هذا جعل الولايات المتحدة تفكر بضرورة وجود ترتيبات أمنية بالاعتماد على حليفين استراتيجيين هما إيران وإسرائيل وعلى مصر وتركيا كذلك، هذا جعل منطقة الخليج عُرْضَةً لعدم الاستقرار ومهددة بالأخطار وزيادة الأطماع الإيرانية مما جعل العراق يعمل على بناء استراتيجية عربية خصوصاً الخليجية لمواجهة هذه التحديات[2].

لقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتعكس الحرص العراقي في الدفاع عن العمق العربي والتصدي للأطماع الإيرانية، لا سيما في أمنها وحدودها، وانعكست هذه الحرب على الأمن الخليجي، وعلى ذلك فإن التصدي العراقي للعدوان الإيراني كان من اتخاذه موقفاً من الاعتداءات الإيرانية على الخليج العربي والعراق بشكل خاص.

(1) التكريتي، برزان إبراهيم، الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، الدار العربية، بغداد، 1982م، ص20.

(2) يورك، فاليري، آفاق الخليج في الثمانينيَّات، مركز دراسات الخليج العربي، 1982م، ص9-10.

وإزاء السياسة الإيرانية المعادية والتوسعية على حساب أقطار الخليج العربي، فإن العراق تصرف بحكمة متناهية في سلوكه السياسي تجاه العدوان الإيراني، انطلاقاً من رغبته في الحفاظ على الأمن في الخليج العربي.

وحاول العراق حل النزاع بالطرق السلمية، ففي 1980/4/2م أرسلت الخارجية العراقية مذكرة إلى فيدل كاسترو بصفته رئيس المؤتمر السادس لدول عدم الانحياز، أوضحت فيها التجاوزات والتصريحات الإيرانية ضد العراق وبقية أقطار الخليج العربي، وطالبت المذكرة إيران بإعادة الجزر العربية الثلاث إلى أهلها الشرعيين، وفي مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في هافانا اجتمع حينها الرئيس صدام حسين مرتين مع وزير الخارجية الإيراني وتم التباحث حول الالتزامات الإيرانية العراقية، التي أقرتها اتفاقية الجزائر، حيث أرسل العراق 293 مذكرة احتجاج مما يؤكد حرص العراق على حل النزاع سلمياً(1).

إلا أن جميع هذه الجهود لم تجدِ نفعاً وأصرت إيران على العدوان، ولما كان السكوت يعني قبول بنقل ساحة الحرب إلى الأرض العراقية، قرر العراق الرد بالمثل وحصر الاشتباكات العسكرية على القدر الذي سمح باستعادة الأراضي العراقية المحتلة، فقرر العراق الإيعاز للقوات العراقية لتحرير منطقة زين القوس وسيف سعد، وغيرها من المناطق المحتلة وفي أيلول للعام 1980م استعادت القوات المسلحة العراقية الأراضي كافة ولم يبق منها سوى شط العرب، ولذلك قام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر في 17 أيلول من العام 1980م بعد أن خرقت إيران جميع بنودها، وعلى إثر ذلك استعاد العراق حقوقه في شط العرب.

وعليه كان الإجراء العراقي الوقائي للتصدي للعدوان الإيراني وسيلة فعالة من أجل حماية أمن العراق وأمن الخليج العربي، بعد أن استخدم الوسائل العسكرية عندما فشلت الوسائل الأخرى، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ العراق كان مرغماً على ذلك والدليل عليه، أن العراق وبعد مرور أيام على الرد العراقي باستخدام الوسائل العسكرية أعلن استعداده وقف القتال، وأنه قد وافق على جميع قرارات مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية بشان إيقاف القتال.

لقد جاءت الحرب لتطرح مستويين من التفاعل في منطقة الخليج، هما:

أولاً: محاولة إيران تنفيذ استراتيجية تصدير الثورة إلى العراق وبقية أقطار المنطقة.

ثانياً: محاولة العراق التصدي لهذه الاستراتيجية.

ومن هذه المستويين كانت الحرب لها نتائج كشفت طبيعة الأطماع الإيرانية في العراق وفي باقي أقطار الخليج العربي، وتتلخص هذه النتائج في مستوى ايديولوجي وسياسي عسكري.

---

(1) صحيفة الثورة العراقية، 1980/9/21م.

1- نتائج الحرب على المستوى الفكري الأيديولوجي :

إن مواقف النظام الإيراني وسياساته وحركته الفكرية تجاه العراق توضح أنه استهدف التجربة القومية في العراق وتعمد أن يضع الإسلام في مواجهة العروبة، والهدف من ذلك هو إخضاع العراق للهيمنة الإيرانية ومن ثم تفتيته طائفياً ليكون مدخلاً لبسط نفوذه على المشرق العربي ومنطقة الخليج لتطبيق أيديولوجيته وتحقيق هدفه في تصدير الثورة. وتكوين الدولة الإسلامية الكبرى. هذه التوجهات والأفكار هي الدافع الأساسي لقيام إيران بالعدوان على العراق، وبذلك حقق العراق انتصاراً فكرياً على الفكر الإيراني، واستطاع أن يخلص دول الخليج العربي من هذا التيار الفكري وأن يجعله محاصراً في داخل إيران[1].

2- النتائج السياسية والعسكرية :

إن إدارة الصراع السياسي عملية مكملة لإدارة الصراع العسكري، وهي شرط ضروري من شروط النصر في المعركة، فالنجاح العسكري إذا ما رافقه فشل سياسي يمكن أن يؤدي إلى نتائج أليمة وصعبة، وقد يفقد الانتصار العسكري نتائجه الإيجابية، ولذلك فإن النتائج السياسية مكملة للنتائج العسكرية لأن الوسائل العسكرية تنفذ وجهة نظر السياسة، فقد حققت الوسائل العسكرية في الحرب النتائج التالية[2] :

1) إنهاء أسطورة التفوق الإيراني في الخليج بأشكاله العسكرية والسياسية كافة.
2) تحرر الإرادة العربية في الخليج من الهيمنة والأطماع الإيرانية، وهذا يتيح لها المجال لكي تتحرك بمرونة كافية في ممارسة دورها السياسي منطلقة من وعيها القومي، وهذا حمَّلَ العراق مسؤولية وتبعات كبيرةً في التصدّي للأطماع الإيرانية من مؤسساته الأمنية والسياسية كافة.
3) لقد أنهت الحرب مقولة "شرطي الخليج" التي لطالما انفردت بها إيران في عهد الشاه والخميني.
4) إن إيران قد انكفأت من الناحية العسكرية بعد حربها مع العراق وما أصابها من تدمير لقواعدها الارتكازية العسكرية فضلاً عن تدهور اقتصادها وعائداتها المالية النفطية.
5) أدت الحرب إلى تمتع العراق بأن أصبح قوة إقليمية عسكرية وسياسية على قدر كبير من الفعالية، يستطيع بها توظيف هذه القوة من أجل حماية الخليج والتصدي للأطماع الإيرانية.

---

(1) فرح، إلياس، حرب أم درس، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 3، كانون الأول، 1980م، ص 46.
(2) الحديثي، نزار عبد اللطيف، الحرب العراقية- الإيرانية ومستقبل الخليج العربي، بغداد، 1982م، ص 45.

6) أتاحت الحربُ للقوى الاستعمارية الغربية التي لها مصالح مشتركة مع إيران في الخليج أن تبدأ العمل على التقليل من أهمية القوة العراقية الجديدة والانتصار العراقي في الحرب، وعملت على خلق أزمات سياسية في المنطقة سعياً وراء إضعاف العراق وقوته.

وعليه فإنه يمكننا القول إنَّ العراق لم يكن ليتخذ القرار بالتصدي والرد على العدوان الإيراني، لولا ما يتمتع به من قدرات سياسية وعسكرية وأيديولوجية ذات تأثير قوي على دول المنطقة خصوصاً الخليجية، وذلك بهدف الحد من الزحف والأطماع الإيرانية التي لا تزال وحتى يومنا هذا تلوحُ في الأفق السياسي والفكري الإيراني.

الفصل الثالث

ملامح السياسة الإيرانية بعد الثورة الإيرانية

المبحث الأول: الثورة الإيرانية ودورها في إنهاء العلاقات الإيرانية الإسرائيلية.

المبحث الثاني: أطماع إيران بعد الثورة في رسم ملامح الأمن القومي الإيراني.

المبحث الثالث: الحرب الإيرانية العراقية وانعكاساتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المبحث الأول

الثورة الإيرانية ودورها في إنهاء العلاقات الإيرانية الإسرائيلية

لقد كانت الثورة الإيرانية أهم حدث وقع في منطقة الخليج العربي في أواخر العقد الماضي، وتتعدى أبعادُها منطقة الخليج؛ إذْ إنَّ انهيار نظام حكم الشاه لم يغير ميزان القوى الدولي فحسب وإنما غير نسبة القوى بين دول الخليج والمنطقة أيضاً، ففي الأيام الأولى من شهر شباط لعام 1979م بلغت الأزمة الداخلية في إيران ذروتها، فبالرغم من مغادرة الشاه إيران، بدا واضحاً أن حكومة شهبور بختيار لم تعد تسيطر على الوضع، ودعا الخميني رجاله وهو في منفاه في باريس إلى القيام ضد بختيار والقضاء على حكومته، وقال إن مجرد قبول بختيار تكليف الشاه بتشكيل الحكومة يجعل تلك الحكومة غير دستورية، لذلك شكل الخميني مجلس ثورة إسلامي ليتولى السلطة ، وعين أحد رجاله وهو مهدي بازرشان لتشكيل حكومة جديدة في طهران[1].

كانت أخطاء الشاه كثيرة، وقد أدركت عقول المخططين للثورة هذه المرة أخطاء الماضي فأبرزوا الوجه الإسلامي للثورة، مما يعني أنها ليست موالية للشرق أو للغرب، وكان أول أهداف الخميني إيصال رجال الدين إلى السلطة، ومما تجدر الإشارة إليه أن (93%) من سكان إيران البالغ تعدادهم (35) مليون نسمة – بناء على إِحْصائيات العام 1976م - من الشيعة أما البقية فمن السنة والأكراد والمجوس والبهائيين واليهود - الذين يبلغ تعدادهم في إيران حالياً ثمانين ألف نسمة[2].

كان اسم الخميني الأبرز منذ بداية الأحداث في إيران، والحقيقة هي أنها لم تكن المرة الأولى التي يذكر فيها مشفوعاً بالأحداث في إيران، فقد ظهر لأول مرة في العام 1963م حينما قام الشاه بسجنه، ثم نفيه في العام 1964م. وأفادت الأنباء آنذاك أن اضطرابات خطيرة وقعت في إيران وصلت إلى حد الثورة الشعبية جرَّاء اعتقال زعيم ديني يدعى آية الله الخميني. وقد تجرأ البعض وأشار إلى أن اعتراف الشاه بإسرائيل قبل سنتين هو أكبر خطأ ارتكبه، وسوف يجر عليه الويلات.

وفي الأول من شباط لعام 1979م وصل الخميني إلى طهران وكان حماس الجماهير بالغاً لدرجة أرغم الجيش على تولي الحماية للزعيم الجديد وفي تلك الأجواء الثورية هوجمت مباني السفارة الإسرائيلية في شارع القصر في طهران، وكانت السفارة محروسة بشكل مكثف قبل عودة الخميني، وكان السفير الإسرائيلي يوسف هرملين وطاقم السفارة قد غادروا مبنى السفارة قبل ذلك بأيام، وأرسلت الوثائق السرية إلى إسرائيل خوفاً من وقوعها في أيدي الثوار، وفي اللحظة التي

---

(1) سيجف، شمؤيل، مرجع سابق، ص59.

(2) زهير المارديني، الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، دار اقرأ 1986م ص. 91

هوجمت فيها السفارة الإسرائيلية، هوجمت كذلك السفارة الأمريكية، إلا أن الجيش منع من وصول الشعب إلى مبنى السفارة، إلا أن المظاهرات المناوئة لأميركا وإسرائيل استمرت، وكان واضحاً للجماهير أن هناك علاقة قائمة بين أمريكا وإسرائيل والشاه.[1]

لقد كان انهيار حكومة بختيار أول إشارة عملية لقطع العلاقات الرسمية بين إسرائيل وإيران التي كونت على أيدي ديفيد بن غوريون قبل 22 سنة، وفي غداة تعيين مهدي بازرغان رئيساً لأول حكومة في الجمهورية الإسلامية الجديدة حاولت إسرائيل دراسة ما إذا كانت تصريحات نظام الحكم الجديد متطابقة مع نواياه، لكنه في أعقاب تصرفات النظام الجديد الفورية، لم يبق لدى إسرائيل أي شك حول نظرة لنظام الخميني الجديد لدولة إسرائيل[2].

انتهز رجال الدين الإيرانيون هذه الفرصة وكشفوا عن معارضتهم لحكومة بختيار بسبب علاقته مع إسرائيل وأمريكا، وكانت الجماهير تستمع لما يقوله رجال الدين ويتأثرون به، وكان آية الله الخميني أقوى رجال الدين انتقاداً للشاه، ووصل إلى الحد الذي كفر فيه كل من يمد يده إلى إسرائيل، وبراءة الإسلام من كل من يقيم علاقة معها، وشاركت الدول العربية في هذه الحملة وشرعت بسحب سفاراتها من طهران [3].

حيث كانت إسرائيل دائماً وأبداً إحدى أكثر الدول المكروهة لدى الخميني، وقد أعرب عن مواقفه المتطرفة ضدها وضد الصهيونية علناً منذ بروز شخصيته كزعيم قُطري في مطلع الستينيَّات. ويعزو الخميني لإسرائيل والصهيونية جرائم تحولها في عينيه إلى مصدر لجميع أشكال الشر في العالم. وتقوم اتهاماته لها على ثلاثة محاور رئيسيَّة[4]:

1- اتهامات تتعلق بالسياسات الإسرائيلية والصهيونية المناوئة للإسلام.
2- واتهامات ترتبط بتطلعات إسرائيل للتوسع وطابعها الإمبريالي .
3- واتهامات تتعلق بالممارسات الاقتصادية ضد إيران، والتعاون مع الولايات المتحدة في تجسيد سياسات تزيد من اتكالية إيران الاقتصادية عليهما.

لذا لم يأل الخميني والزعامة الإيرانية الجديدة بصورة عامة جهداً منذ نشوب الثورة الإيرانية في شجب إسرائيل وتوجيه الانتقادات إلى الدول الإسلامية نظراً لعدم حزمها في مواجهة إسرائيل، لقد وعدت إيران الخميني بتقديم المساعدات لكل من يحارب إسرائيل، بالرغم من أن حكومة الخميني لم تتورع أيضاً عن شراء الأسلحة من إسرائيل، لقد كان آية الله الخميني أول من

---

(1) سيجف، شمؤيل، مرجع سابق، ص61.
(2) المرجع سابق.
(3) المارديني، مرجع سابق ، ص 116.
(4) المرجع سابق .

أعلن عن إسرائيل "عدواً للإسلام" في الحملة التي قادها ضد محمد رضا بهلوي جرّاء تأييده لإسرائيل.

أصبحت مكانة إسرائيل في إيران في نهاية كانون الأول من العام 1978م صعبة للغاية، فقد أعلن الخميني من مهجره في فرنسا: إنه إذا أطاحت الثورة بالشاه، وقامت حكومة مدنية جديدة، فسوف يعمل على قطع العلاقات مع إسرائيل وسيوقف تدفق النفط إليها، وأمر الخميني مؤيديه أن لا يعرقلوا خروج الإسرائيليين من إيران، ودعا لعدم المساس بسكان إيران اليهود، وكي لا تتيح إسرائيل الفرصة لرجال الدين للتحريض ضدها قررت الحفاظ على علاقات متدنية مع إيران[1].

وحاولت إسرائيل في الأيام الأولى من تعيين حكومة مهدي بازرجان كأول حكومة للجمهورية الإسلامية الإيرانية جس النبض ومعرفة فيما إذا كانت التصريحات التي أطلقها مسؤولو النظام الجديد هي حقيقية وتعكس نواياه، وقد جاء إعدام قائد سلاح الجو الإيراني وبعض كبار القادة العسكريين بسبب ولائهم للشاه، كأفضل رد على نوايا النظام الإيراني الجديد.

أوقفت شركة الطيران الإسرائيلية "العال" إزاء هذه الأجواء رحلاتها إلى طهران، ولم يكد يمضي بضعة أيام حتى هاجمت الجماهير الإيرانية مكاتب الشركة الإسرائيلية، وحينها بدأت عملية إخلاء الإسرائيليين من طهران، وفي الثامن عشر من شباط بدأ التحوُّل الإيراني تجاه إسرائيل بجلاء شديد، وكان عددُ الإسرائيليين الباقين في إيران (33) شخصاً، منهم ستة دبلوماسيين ومن ضمنهم السفير يوسف هرملين، وعضو الكنيست مردخاي بن بورات الذي كان قد توجه إلى إيران من أجل إقناع اليهود هناك بالهجرة إلى إسرائيل. وعندما اتضح للسفير أن الحراس الإيرانيين على السفارة اختفوا بصورة فجائية، وكذلك الحراس الذين كانوا يحرسون منزله، توجه إلى رئيس الحكومة السابق بختيار طلبا للمساعدة، فقال له بختيار: إنه لا يستطيع مساعدة الإسرائيليين. وفي الوقت نفسه قام حوالي عشرين ألف إيراني بمهاجمة السفارة الإسرائيلية بعد أن فر السفير الإسرائيلي يوسف هرملين وطاقمه وتجمعهم في منازل سرية كانوا قد استأجروها قبل ذلك استعدادا لهذا الوضع حتى تم إخلاؤهم بعد خمسة أيام[2].

لقد كان العداء لإسرائيل هو الجانب الوحيد الذي لم تتهاون فيه الثورة الإيرانية، لقد نفت أيديولوجية الثورة وجود إسرائيل نهائياً، وقد كان هذا النفي بمثابة ركن أساسي من أركان أيديولوجية الثورة وسياستها.

إن تطلع الثورة الإيرانية نحو قيادة العالم الإسلامي، وأن تصبح عاملاً مركزياً في منطقة الشرق الأوسط، وإصرار إيران على أن تبرز نجاح الثورة الإسلامية أمام العالم الإسلامي والعالم

---

(1) سيجف، شمؤيل، مرجع سابق، ص62.
(2) المرجع السابق، ص36.

كله، جعلها ترفع راية العداء لإسرائيل وشجب الدول التي تبدي استعداداً للتفاوض معها حول السلام، وتأييد الدول والحركات الإسلامية المسلحة التي تناضل ضدها، وبناءً على ذلك أصبحت العلاقة الإيرانية بالنزاع الإسرائيلي العربي تتناقض تناقضاً كلياً مع السياسة التي كان الشاه يتبعها.

وتوقف تزويد إسرائيل بالنفط الإيراني، وأغلقت مكاتب شركة العال الإسرائيلية بصورة رسمية، وقدم مبنى السفارة الإسرائيلية في طهران هدية لمنظمة التحرير، وأعلن بازرغان أن الأوامر قد صدرت للدبلوماسيين الإيرانيين في إسرائيل بالعودة لإيران، وأن الدبلوماسيين الإسرائيليين قد غادروا إلى بلادهم، وأشار إلى أن قطع العلاقات مع إسرائيل وتأييد الثورة الفلسطينية هما من مبادئ الثورة الإيرانية[1].

لقد أدى نجاح الثورة الإيرانية إلى قطع العلاقات الإسرائيلية الإيرانية كافة، ففي الجانب الاقتصادي كانت إسرائيل الدولة التي لم تخسر كثيراً من الأموال نتيجة الثورة، فأصدر أبو الحسن بني صدر، الذي تسلم فيما بعد رئاسة الدولة الإيرانية، في كانون الأول لعام 1979م بياناً يتحدث فيه عن المديونية الإسرائيلية لإيران بمئات الملايين من الدولارات، مقابل النفط الذي حصلت عليه إسرائيل من إيران قبل توقف تزويدها بالنفط في شهر شباط في العام 1979، فقد مرت فترات زمنية كانت إيران فيها تزود إسرائيل بحوالي 90% من حاجاتها النفطية، لكن هذه النسبة انخفضت في السنتين الأخيرتن قبل الثورة إلى 60% فقط، مما ألحق أضراراً وخسائر مالية كبيرة، وذلك لاضطرار إسرائيل شراء كميات كبيرة من النفط من مصادر أخرى، وقال خبراء اقتصاديون إسرائيليون أن تلك أقسى ضربة تلقاها الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة قبل الثورة وبعدها[2].

ومع ذلك فإن العلاقات الإيرانية الإسرائيلية العلنية لم تكن واضحة، إلا أن الحكومة الإيرانية كانت تجري اتصالات وتقيم علاقات مع الحكومة الإسرائيلية بزياراتٍ سرية متبادلة قام بها مسؤولون إيرانيون وإسرائيليون لكلا البلدين.

وتأييداً لوجود علاقات اسرائيلية ـ إيرانية فقد تم التفاوض على موضوع صفقات السلاح في عهد الخميني على أثر اجتماع سري بين الرئيس علي أكبر خامنئي وبين شمعون بيريس على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك؛ حيث أبدى خامنئي استعداده للإفراج عن الرهائن الأمريكيين في لبنان حينذاك كخطوة نحو تحسين العلاقات بين الطرفين الإيراني والإسرائيلي مقابل أن تقوم إسرائيل بتزويد طهران بصفقة أسلحة تتضمن صواريخ أرض ـ جو وقطع غيار لطائرات الفانتوم الأمريكية لدى إيران لتستخدمها في حربها مع العراق.

---

(1) سيجف، شمؤيل، مرجع سابق، ص65.
(2) سيجف، شمؤيل، مرجع سابق، ص72.

توافدت على إيران إمداداتٌ من الأسلحة الإسرائيلية, ومن المؤكد أنه تمَّ تواتر الأخبار عبر مصادر مختلفة حول الاستفادة الإيرانية من الخبرات الإسرائيلية في المجال التدريب العسكري وفي مجال الاستفادة من الأسلحة الإسرائيلية المتنوعة، وما تبع ذلك من استعداد الإدارة الإسرائيلية لتطوير سلاح الجو الإيراني، والبحث في إعادة تشغيل طائرات الفانتوم وما يتبع ذلك من تزويد إيران بقطع غيار لها[1].

وفيما يعد دليلاً دامغاً على سعي النظام الإيراني إلى التعاون الكامل مع إسرائيل، فقد اعترف الرئيس الإيراني السابق "أبو الحسن بني صدر"، في مقابلة صحفية له مع صحيفة (الهيرالد تريبيون) الأمريكية نشرت في الرابع والعشرين من أغسطس آب لعام (1981م) "أنه أحيط علماً بوجود هذه العلاقة بين إيران وإسرائيل وأنه لم يكن يستطيع أن يواجه التيار الديني هناك، الذي كان متورطاً في التنسيق والتعاون الإيراني الإسرائيلي"[2]، واعترف مناحيم بيجن بأن إسرائيل كانت تمد إيران بالسلاح، وعلل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أسباب ذلك إلى أن تقوية إيران من شأنه أن يضعف العراق، وهو ما يؤكد حجم الأطماع الإيرانية - الإسرائيلية التوسعية في المنطقة.

وكانت هناك مباحثات تجري بين إيران وإسرائيل بشأن عقد صفقة تحصل إسرائيل بموجبها على النفط الإيراني مقابل حصول إيران على السلاح الإسرائيلي، الذي كانت إسرائيل قد صادرته من رجال المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وأكد البعض وقتها أن قيمة تلك الصفقة وصلت (100) مليون دولار[3].

وفي أول عملية انتخاب لأول رئيس إيرانيي حيث انتخب محمد خاتمي رئيساً لإيران في العام 1997م اعتقد البعض أن إيران وإسرائيل ستعملان على تحسين العلاقات فيما بينهما. وبالرغم من أن الأمور بدت وكأنها لم تتغير؛ حيث وصف خاتمي حال انتخابه إسرائيل "دولة غير مشروعة وطفيلية"، إلا أن اعتدالاً بدا في الموقف الإيراني، فقد قال إن "اليهود يثقون بإيران، وأنه يجب حماية جميع الأقليات الدينية في إيران"[4].

ولإيران مشروعٌ توسعيٌ استعماريٌ في المنطقة، لا يقل في الخطورة عن المشروع الصهيوني الأمريكي، وهو ما يدفع هذه الأطراف إلى السعي نحو التعاون الجدي بينهم لتحقيق تلك الأهداف، التي وإن اختلفت إيديولوجياً وسياسياً عن بعضها البعض إلا أنهم في النهاية متساوون في الأطماع في المنطقة العربية، وليس أدل على ذلك من التقاء تلك الأطماع مجتمعة في العراق

---

(1) http://www.altanweer.net/articles.aspx.

(2) صحيفة (الهيرالد تريبيون) الأمريكية 1981/8/24م.

(3) مجلة ميدل إيست، في شهر 11، 1982م، العدد الثالث.

(4) تقرير لـ "بي.بي.سي. فيما يتعلق بتصريحات خاتمي المعتدلة في الرابع عشر من تموز لعام 1999م.

المحتل، فإيران تدعم الشيعة للسيطرة على العراق وجعله نقطة انطلاق نحو نشر التشيع في باقي دول المنطقة، وهو ما رصده مؤتمر التقريب بين المذاهب الذي استضافته قطر يوم السبت الموافق لـ(20) من يناير للعام (2006م)، وعلى الصعيد الإسرائيلي نجد مخابراتها متغلغلة في الشمال العراقي وتحديداً في منطقة الأكراد التي أكدت بعض المصادر أن هناك وجوداً للموساد الإسرائيلي لتدريب الضباط الأكراد، بل إن هناك أخباراً تؤكد توطين اليهود في شمال العراق في كردستان، لجعله نقطة لتحقيق حلم الكيان الصهيوني الكبير - من الفرات إلى النيل[1].

ويؤكدُ الخبراء والمحللون السياسيون والاستراتيجيون أن الوجود الإسرائيلي في شمال العراق، يؤهل تلك المنطقة أن تصبح مرتعاً لصراعات شرسة في المستقبل القريب، خصوصاً مع غنى منطقة كردستان بالنفط خصوصاً في مدينة كركوك، وهو ما يؤهل تلك المدينة لأن تصبح مركزاً لصراعات إقليمية ودولية بين إسرائيل الرامية إلى إعادة إحياء خط نفط كركوك - حيفا، الذي أنشأ في العام (1931م) لضمان إيصال النفط إليها، وبين إيران وتركيا المتخوفتين من نشأة دولة كردية في شمال العراق، بشكل يهدد وحدة أراضيهم واستقلالها، وهو ما قد يدفع تلك الأطراف الثلاثة للالتقاء للتعاون فيما بينهم كل حسب هدفه، مما قد يعطي دليلاً آخر على احتمالات التآمر الإيراني بين طهران وإسرائيل ضد العراق.

وفي هذا الإطار يذكر أن النظام العراقي السابق بقيادة الرئيس الراحل صدام حسين قد سجل موقفاً تاريخياً إسلامياً شريفاً ضد الأطماع الصهيونية في المنطقة، حيث رفض الرئيس صدام حسين تصدير نفط كركوك إلى إسرائيل، الذي تقدم بطلب استيراده مقابل دعمه في حربه ضد إيران، في الوقت الذي لم تتورع إيران عن استيراد السلاح الإسرائيلي للحرب ضد العراق[2].

وأصبحت العلاقات بين إسرائيل وإيران شديدة التوتر حينما تولى الرئاسة الرئيس أحمدي نجاد رئيس بلدية طهران السابق الرئاسة الإيرانية، وحال تسلمه السلطة أخذ يدعو للقضاء على النظام الصهيوني، وفي الثامن من كانون الأول لعام 2005م أجرى مقابلة مع شبكة التليفزيون الإيرانية "العالم" على هامش مؤتمر الدول الإسلامية في مكة، قال فيها: "هناك دول أوروبية معينة تصر على القول إنَّ هتلر أحرق ملايين اليهود في الحرب العالمية الثانية، ووضعهم في معسكرات إبادة، وكل مؤرخ أو محلل أو عالم يشكك في هذا الوضع يسجن أو يشجب. وبالرغم من أننا لا نقبل هذا الإدعاء، وإذا افترضنا أنه صحيح ، وإذا كان الأوروبيون يفكرون بجدية، فإن

---

(1) http://www.altanweer.net/articles.aspx

(2) المرجع السابق. http://www.altanweer.net/articles.aspx

عليهم أن يعطوا عدداً من محافظاتهم في أوروبا - مثل ألمانيا، والنمسا أو دول أخرى، للصهاينة، وبمقدور الصهاينة أن يقيموا دولتهم في أوروبا، قدَّموا لهم قسماً من أوروبا، ونحن سنؤيد ذلك".

المبحث الثاني

أطماع إيران بعد الثورة الاسلامية في رسم ملامح الأمن القومي الإيراني

تمثل إيران قوةً نفطية واقتصادية وعسكرية في النظام الإقليمي الخليجي، لذا ما دامت تسعى للهيمنة على هذا النظام وقيادة مصالحها باعتبارها القوة الأكبر، وذلك بتعزيز قدراتها الأمنية القومية، بتطوير قدراتها العسكرية والاقتصادية في المنطقة، فالنظام السابق بزعامة محمد رضا بهلوي، أي النظام ما قبل الثورة كانت لديه استراتيجية تقوم على دعم القدرات العسكرية بحيث تصبح قوىً إقليمية عظمى، وإنه منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وإعلان الجمهورية الإيرانية في العام 1979م وإيران تهدف إلى تكوين إمبراطورية إسلامية تضم جميع الدول الإسلامية، لتصبح جزءاً من منظومتها وأحد مصادر قوتها، وتدعم القوة العسكرية الإيرانية الأيديولوجية الدينية، وكلاهما يدعم الدبلوماسية الإيرانية[1].

وتقوم نظرية الأمن الإيرانية على فكرة المبادأة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمنية تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق باتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية؛ إذْ إنَّ الجانب العسكري في مفهوم الأمن القومي، لم يلعب دوراً أساسياً بعد الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، وما تلاها من أزمات.

وتعتمد نظرية الأمن القومي الإيرانية على بعدين أساسيين:

أولاً- بعد عقائدي: يتمثل في تغيير مظاهر سلوك المنطقة باتجاه قيد آل البيت للالتفاف حَوْلها وتنفيذ وصاياها، ودمج العبادة بالسياسة.

ثانياً- بعد نضالي: يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية.

وتتلخص الرؤية الأمنية للأمن القومي الإيراني بعد قيام الثورة في[2] :

1- إقامة نوع من الترتيبات الأمنية المشتركة.
2- الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة من التداعي والانفلات في إطار التحولات السياسية الدولية.
3- الحفاظ على الانسجام الداخلي الإيراني وفاعلية النظام السياسي؛ حيث يشكلان شَرْطيْن أساسيين لدفع أي خطر أو تهديد طارئ والسيطرة عليه.

---

(1) Gary Sick, Iran Quest For Superpower Status, foreign affairs, spring, 1987, vol, 65, N.O,4, U.S.A.

(2) آل سعود، المرجع السابق، ص 17.

4- ضمان استقلال دول الخليج وسيادتها على أرضها.
5- إسناد الترتيبات الأمنية إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية بين دول المنطقة.
6- تطوير القدرة العسكرية وإتمام البرنامج النووي من دون خلق أزمة دولية، مما يشكل رادعاً في مواجهة الوجود الأمريكي والخطر الإسرائيلي في المنطقة.
7- أن يكون السماح باستمرار وجود القوة الغربية في المنطقة مشروطاً بأقل عدد ممكن.
8- تقع مسؤوليات الترتيبات الأمنية بالتعاون مع دول الخليج المطلة على الخليج ورفض التدخل الأجنبي في وضع هذه الترتيبات.

ولكن بعد قيام الثورة الإيرانية انتهى دور إيران كشرطي في الخليج لصالح الغرب وأصبحت تواجه تحديات في أمنها القومي، وبالرغم من أنها أصبحت معادية للتوجهات العربية عموماً والأمريكية خصوصاً، إلا أن مشكلة الأمن الإقليمي تفاقمت، ويعود السبب إلى مبدأ تصدير الثورة وإشاعة عدم الاستقرار والفوضى للأنظمة الخليجية، وقيامها بمحاولة جعل الخليج بحيرة فارسية بالرغم من شعارات الثورة بالوحدة الإسلامية، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية التي عرضت الملاحة في الخليج للخطر، واستدعت تدخلاً أجنبياً (حرب ناقلات النفط) [(1)]، **ومن أهم التحديات التي تواجه الأمن القومي الإيراني كما يلي**[(2)] :

1- عسكرة الأزمات :

بعد أحداث أيلول في العام 2001م، بدأ التحول الكبير في الاستراتيجية الأمريكية من الاعتماد على الدبلوماسية في التعامل مع الأزمات إلى الاعتماد على العسكرة والجيش والحروب لحل الأزمات الدولية، التي تواجهها الولايات المتحدة أو التي تصدرها، ونتيجة لأحداث (11) أيلول قامت أمريكا بشن حرب على أفغانستان تحت شعار محاربة الإرهاب، ثم أدرجت إيران والعراق وكوريا الشمالية في ما سمي بـ (محور الشر) وتلتها الحرب الأمريكية على العراق[(3)].

2- العولمة :

تُعَدُّ العولمة أهم ظاهرة حدثت في القرن العشرين، وترافقت مع الهيمنة السياسية والعسكرية في العالم، وكان لظهورها تأثير واضح على شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأدَّت إلى تحولات مباشرة على الساحة الدولية، ونتيجة لذلك واجه الاقتصاد الإيراني خطراً كبيراً، وكان من أهم مشكلاته الاقتصادية ارتباطه بالدخل النقدي للبترول، إضافةً إلى أن الأمن السياسي والاقتصادي غير مستقر وغير مطمئن لأنه مع أي نوع من الاضطرابات

(1) زكريا، جمال قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج، مرجع سابق، ص8-9.
(2) النفيسي، عبد الله، إيران والخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، حزيران 1999م، ص 63.
(3) الموسوي، سيد حسن، السياسة الأمريكية وإيران، فصيلة إيران والعرب، عدد5، 2002م، ص4.

في العلاقات الخارجية، فإن المشترين يستطيعون مقاطعة شراء البترول والتحكم بأسعاره، وبالتالي يكون هناك ضغط على الاقتصاد الداخلي وحدوث نوع من الاختلال وعدم التوازن مما يهدد تأمين المصالح القومية(1). وعلى الصعيد السياسي تدرك القيادة الإيرانية مخاطر الهيمنة الدولية، وبالأخص الولايات المتحدة التي رافقت ظاهرة العولمة، وفقدان جزء من الاستقلال السياسي والاجتماعي للحكومة والشعب، إلا أن القيادة الإيرانية تجاوزت ربط العولمة بالأمركة وأدركت أن الآثار الأكثر سلبية تتحقق عبر التكاليف الباهظة الناتجة عن التهميش والحرمان من إمكانية التنمية.

3- التهديدات الناجمة عن صراع الحدود مع الدول المجاورة :

لا تزالُ إيران تعيش عدداً من الصراعات الحدودية مع العراق والإمارات؛ حيث لم توقع إيران والعراق اتفاقية تسوية الحدود بينهما، بالرغم من إقدام العراق على قبول اتفاقية الجزائر في العام 1990م، وتنازلت عن الأراضي المتنازع عليها مع إيران، إضافةً إلى أن إيران تحتل جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة في مدخل الخليج.

لقد لعبت إيران دوراً رئيسياً في مجريات السياسة في الخليج العربي، وهي لم تنفك من متابعة مسألة الأمن في المنطقة وطرحها ضمن سياقات السياسات الأمريكية والمصالح الذاتية التي لا تتناقض في أبعادها مع هذه السياقات، فطرحت إيران إقامة نظام دفاعي يأخذ شكل حلف يضم الدول الرئيسية في منطقة الخليج، خصوصاً تلك التي ترتبط معها بعلاقات قوية على أن يستعاض عن ذلك في حالة فشله العودة إلى ما يسمى بوضع الدفاع المنفرد، وقد تبلورت هذه الفكرة بشكل أوضح وأكثر حداثة وجدية حين استندت ليس فقط إلى دور إيران كشرطي للخليج، وإنما إلى دورها الوظيفي في المنطقة أيضاً، وتبعاً لذلك تشكيل سوق آسيوية بين إيران والهند وباكستان، وكان الغرض من ذلك تشكيل تكتل لمواجهة القومية العربية، لتأمين الصلة بين المجتمع العسكري الخليجي والمجتمع الاقتصادي الجديد(2).

ولعل ما يؤكد التغير في المفهوم الأمني كنتيجة لقيام الثورة الإيرانية هو اندلاع ما عرف بحرب الخليج الأولى. أي الحرب العراقية الإيرانية، التي كانت تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمي في المنطقة بمحاولتها فرض مفهومها الأمني للخليج.

---

(1) شلقي، محمد عباس، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد الإيراني، مختارات إيرانية، عدد32، حزيران 2002م، ص 44.

(2) القاسمي، خالد محمد، الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1987م، ص 27.

وبعد انتهاء الحرب عملت إيران على استغلال الظروف الجديدة لتبعد العراق عن دوره الإقليمي، ولتفتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما السعودية والكويت، وهدفت دول مجلس التعاون الخليجي من جانبها إلى موازنة القوة والخطر العراقيين، وهكذا استأنفت معظم دول مجلس التعاون الخليجي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران مع مطلع العام 1991م، ودب الدفء في العلاقات بين السعودية وإيران بزيارات متبادلة بين مسؤولين من البلدين، وكذلك الحال بالنسبة للكويت والإمارات وباقي دول المجلس[1].

ويمكننا القول إن أهم مظاهر الأمن القومي الإيراني في الخليج تتمثل في:

1. أن إيران لا تزال تؤمن بأهمية تصدير مبادئ الثورة، وهذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة.
2. أن تبقي إيران احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث كونها تعد موقعاً حيوياً استراتيجياً لها، وذلك بالرغم من محاولات الإمارات التوصل لحل سلمي لتسوية الأمر.
3. عملت إيران على الإبقاء على استراتيجية تتعارض جذرياً مع الاستراتيجية الأمريكية، ولعل أبرز معالم هذه الاستراتيجية هو رفض الوجود العسكري خصوصاً الأمريكي في الخليج.
4. رؤية إيران لإسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها القومي، واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، وتدعيم حركات المعارضة المسلحة كما هو الحل في دعم حماس والجهاد.
5. لا تزال إيران تؤمن بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق واحتمالات امتداد الخطر من الوجود العسكري الأجنبي في مياه الخليج وأرضه ، لذلك سعت إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

لا تقبل إيران بواقعها الأمني إلا بالسيطرة والهيمنة على الخليج العربي، فعُدت حربها مع العراق في العام 1982م حرب شعوب، أي بين عنصر وعنصر، وهذا ما أجج مشاعر كل العرب، وأزم علاقات طهران مع الكثير من الدول العربية.

وتتحدد القناعة الإيرانية بفكرة الهيمنة والتعالي الفارسي على الخليج وضرورة هيمنتها على أي من نظمه وهياكله الأمنية من التفاعل في ثلاثة عوامل أساسية، أحدها تاريخي ويتصل بأثر الخبرة السابقة في تشكيل الإدراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني، والآخر جيو استراتيجي وينبع من تقييم مجمل عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيرتها العربية

---

(1) البستكي، نصرة عبد الله، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 141.

الخليجية، والثالث أيديولوجي ويرتبط بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية وتكييفها لماهية السلطة السياسية.

وهذا عمل على أن قوات دول الخليج عملت على أن تجتاز عملية تغيير واسعة النطاق وعلى رأسها تحسين قدرتها الدفاعية ضد الصواريخ، وبناء قدرة هجومية لايستهان بها[1]، وبالرغم من أن بعض الحالات تتعلق بمصادقات وليس بعقود عملية، إلا أنها تشير إلى نوايا دول الخليج ومدى استعداد الولايات المتحدة لدعمها.

يشير حجم المشتريات العسكرية - وبشكل خاص التجهيزات الخاصة بالحماية من الصواريخ –إلى خطورة التهديدات الإيرانية مثلما تراها دول الخليج، كما ويشير إلى أن تلك الدول تود أن تبعث رسالة إلى إيران تقول لها فيها: إن السياسة التي تنتهجها لن تحسن مكانتها في الخليج ولن تمنحها المزيد من الأمن. إن حجم التسلح في دول مجلس التعاون الخليجي دفع قائد القيادة الأميركية الوسطى الجنرال بتراوس للقول: إن سلاح جو دولة الإمارات وحده قادر على التغلب على سلاح الجو الإيراني[2].

وترى إيران في دول الخليج تهديدا أمنيا لا يستهان به، خصوصاً بسبب علاقاتها مع الولايات المتحدة، وخشية أن تستخدم المنشآت العسكرية الأميركية الموجودة في تلك الدول لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. لذا يعلن مسؤولو الجيش الإيراني صباح مساء أن إيران في مثل هذه الحالة ستوجه ضربتها إلى تلك الدول وإلى المصالح والمنشآت الأميركية الموجودة فيها[3].

إن طبيعة إيران الجيو- استراتيجية وحقيقة كونها تسيطر على سبع جزر من الجزر الثمانية المركزية القريبة من مضيق هرمز، يمكنها من المساس بحركة الملاحة في الخليج بسهولة نسبية. بيد أن إيران غير قادرة على إغلاق المضيق بصورة مطلقة لفترة طويلة، وحتى لو كانت قادرة على فعل ذلك، فإن مثل هذه الخطوة لا تتساوق مع مصالحها، نظراً لأنها ستمس بإمكانية استيراد النفط المصفى إليها، وبتصديرها للنفط الخام الذي يمثل حوالي 80% من دخلها. كما أن مثل هذه الخطوة ستقودها مباشرة إلى مواجهة مع الولايات المتحدة. إن ضعف سلاح الجو الإيراني والمقدرة الأميركية الهائلة على تدمير مواقع صواريخ ساحل - بحر، وفتح ممر سريع في حقول الألغام، يؤكد أن الأسطول الخامس قادر على فتح مضيق هرمز في غضون أسابيع معدودة. كما أن هذا السيناريو يشتمل على أبعاد خطيرة على سوق الطاقة العالمي خشية النقص في الطلب،

---

(1) يوآل جوجنسكي "ميزان التوازن العسكري التقليدي في الخليج، الجزء 13 العدد 1 حزيران 2010م

(2) Regional Security Conference Focuses on Iranian Nukes , NPr Morning Edition, 16 December , 2009

(3)"Larijani: Don't Allow Iran Attack from Gulf" , Kuwait Times, 28 January 2010

وبالرغم من ذلك فإن المجتمع الدولي سبق أن أثبت أن بمقدوره تقليص انعكاسات مثل هذا السيناريو عبر استخدام الاحتياطيات الاستراتيجية، واستغلال فائض كفاءة الإنتاج النفطي السعودي، واستخدام ممرات بديلة مثل أنبوب النفط – شرق غرب - الموجود في السعودية، والأنبوب الجديد الذي يلتف حول مضيق هرمز في أراضي دولة الإمارات.

وسائل الدعم لملامح الأمن القومي الإيراني :

القوة الصاروخية :

تحتفظ إيران بأكبر مخزون من صواريخ أرض- أرض في الشرق الأوسط، وتشير التقديرات إلى أن بحوزتها حوالي ألف صاروخ يتراوح مداها بين (150-2000) كيلو مترا، وغالبية الصواريخ ذات مدى يبلغ ألف كيلومتر. ويبدو أن بحوزة إيران أكثر من ثلاثمائة صاروخ من طراز شهاب ذات مدى متوسط أيضاً(1).

إن السبب الرئيسي الذي يحدو بإيران لتطوير الصواريخ مرتبط بصورة رئيسية بالحرب مع العراق في الثمانينيات من القرن الماضي، ولكي تتمكن من توجيه ضربة إلى العمق العراقي ردا على الهجمات الصاروخية العراقية عليها، هذا إضافة إلى أن إيران تعزي أهمية كبيرة للقوة السياسية الكامنة في هذا السلاح ولإمكانية أن تعزز باستخدامه مكانتها عبر عكس قدرتها التدميرية بعيداً عن حدودها، إن ضعف سلاح الجو الإيراني بسبب تقادم الطائرات وعجز إيران في الحصول على قطع غيار أساسية من الغرب بسبب العقوبات المفروضة عليها كان من ضمن الأسباب التي حدت بإيران للأخذ بخيار تطوير الصواريخ وتكثيفها، وتوسيع نطاقها وتحسين مستوى دقتها ومقدرتها التدميرية وتقليص زمن اكتشافها عبر الاعتماد بصورة مضطردة على الوقود الصلب لتحريكها الذي يقصر زمن الإعداد للإطلاق. ويكشف أحد تقارير الأمم المتحدة الذي لم يكشف عنه النقاب بصورة رسمية أن إيران عززت في غضون السنوات 2010-2012 وتيرة تجاربها على صعيد إطلاق الصواريخ بعيدة المدى، وأنه وفي غضون ستة أشهر أطلقت صواريخ من طراز "سجيل، وشهاب-3، ثلاث مرات لمسافة تربو على ألف كيلومتر(2).

لقد أثارت النشاطات الإيرانية الصاروخية مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من أن تصبح مدنها ومؤسساتها الحيوية ومنشآتها وبنيتها التحتية في أية حرب مع إيران عرضة للصواريخ الإيرانية بصورة مكثفة ولزمن طويل. وقد أسهم في زيادة هذه المخاوف التصريح الذي أدلى به الجنرال علي سمحاني - وزير الدفاع الإيراني السابق والمستشار العسكري للزعيم

---

(1)Defense Intelligence Agency, unclassified Report to Congress on the Military Power of Iran, April 2010

(2) "عاموس هرئيل، تقرير تابع للأمم المتحدة: سرعت إيران تجاربها على الصواريخ بعيدة المدى" هآرتس 10 حزيران 2011م.

الروحي الأعلى – الذي تطرق فيه إلى طبيعة الرد الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي إذا ما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية لهجوم، فقال: "ستقوم إيران بهجوم صاروخي خاطف على دول الخليج، ولن توجه الصواريخ ضد القواعد الأميركية في المنطقة فقط ، بل ضد أهداف استراتيجية مثل مصافي النفط ومحطات الطاقة أيضاً. سيكون الهدف من ذلك إذهال منظومات الدفاع الأميركية عبر إطلاق عشرات وربما مئات الصواريخ التي ستطلق في الوقت نفسه على الأهداف المختارة[1].

وفي تصريح آخر لقائد سلاح جو الحرس الثوري الإيراني علي حاجي زاده في نهاية مناورة شاركت فيها وحدات عسكرية مختلفة في تموز لعام 2011م دعا الغرب لسحب سفنه الحربية فوراً من الخليج ومن خليج عمان، لأن هذه السفن لا تستطيع اعتراض الصواريخ الملاحية الإيرانية، وفي حالة وقوع صدامات فإنها وحاملات الطائرات الأميركية ستصبح "هدفا محققا" للصواريخ نظراً لأن غالبية قواعد الولايات المتحدة في المنطقة في مجال الصورايخ الإيرانية[2].

لقد تزايدت مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من قيام إيران بتوجيه ضربة لها إزاء الصعوبات التي يجدها المجتمع الدولي في العثور على حل دبلوماسي للأزمة النووية واحتمال تعرض المنشآت النووية الإيرانية لهجوم. إن شن الإيرانيون هجوماً على المنشآت في دول مجلس التعاون، خصوصاً بصواريخ أرض- أرض كرد على تعرضها للهجوم يعد بمثابة التهديد المركزي على دول المجلس. وقد قال ممثل الملك السعودي على هذا الصعيد: "نحن نشعر بقلق أكثر من احتمال تعرض المنشآت النفطية للصواريخ الإيرانية أكثر من قلقنا من تعرضنا للعمليات الإرهابية، لأننا نستطيع اتخاذ خطوات ضد الهجمات الإرهابية، لكننا لا نستطيع فعل ذلك تجاه الصواريخ الإيرانية[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجلس التعاون الخليجي يتفوق على إيران في مجالات معينة من مجالات التسليح، كما أن نوعية وكفاءتها الأسلحة التي يملكها تتفوق على التي بحوزة إيران. إن الإنفاق الخليجي على التسليح يحتل حيزاً كبيراً مقارنة بالمتوسط العالمي، وتنفق السعودية الإمارات أكبر المبالغ النقدية لشراء المعدات الحربية من بين جميع الدول النامية. ونظراً لعدم

---

(1) يوسف ملمان: "شخصية إيرانية رفيعة: إذا ما تعرضنا لهجوم سنقوم بهجوم صاروخي خاطف على دول الخليج" هآرتس 11 حزيران 2011م.

(2) معهد أبحاث الاتصالات الشرق أوسطي MEMRI ملخص أنباء من الشرق الأوسط 10 تموز 2011م.

(3)Jushua R. Itzikowitz Shifrinson "A crude threat : The Limits of an Iranian Missile Canpaign Against Suadi Arabian Oil" International Security. Vol. 36 No.1Summer 2011 P.186

وجود رقابة على عمليات الشراء فإن من الصعب معرفة نسبة المبالغ المخصصة لتعزيز القوة العسكرية، ونسبة المبالغ المخصصة للأعمال الشرطية والدوريات والأمن الداخلي[1].

لقد نمت ميزانية الأمن السعودية من 24.9 مليار دولار في العام 2001م إلى (41.2) مليار دولار في العام 2009م، أي بنسبة (65%)، في حين قفزت ميزانية دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة نفسها بنسبة (700%) من (1.9) مليار دولار إلى(15.4) مليار، وكذلك ميزانيتا الكويت والبحرين الأمنية، واللتين زادتا بنسبة (35%) للكويت، (80%) للبحرين، وتشير التقديرات إلى أن السعودية ستنفق في غضون السنوات القليلة القادمة حوالي خمسين مليار دولار على المعدات الحربية الحديثة، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة ستنفق حوالي خمسة وثلاثين مليارا، ويأتي بعد ذلك عمان والكويت مع إنفاق مرتقب يصل إلى عشرة مليارات دولار لكل منها[2].

إن تعاظم قوة إيران النووية والتهديدات المنعكسة من مقدرتها الكبيرة مقارنة بمقدرة دول الخليج، وترسانة صواريخ أرض- أرض التي بحوزتها هي المحفز المركزي للمحاولات التي تقوم بها دول الخليج لزيادة حجم قواتها العسكرية بالرغم من الأزمة الاقتصادية. وقد أعربت بعض هذه الدول عن اهتمامها بمنظومات إنذار مبكر من الصواريخ، في حين أن دولا أخرى تجري اتصالات فعلية من أجل شراء هذه المنظومات. بيد أن التعاظم العسكري لدول الخليج لا يقتصر على الوسائل الدفاعية فقط ، فقد اشترت السعودية والإمارات طائرات مقاتلة حديثة وذخائر متقدمة لها، بما فيها قنابل من طراز (JEAM) الموجهة بأجهزة GPS، وطلبت الكويت والإمارات سفن دورية سريعة. إن حجم المشتريات ونوعيته يجسد مقدرة – محتملة - لتلك الدول في الحفاظ على تفوقها الجوي والبحري أمام التعاظم الإيراني[3].

-البرنامج النووي الإيراني :

إن بدأ البرنامج النووي الإيراني في العام 1974م إبان حكم الشاه، حيث وقع الشاه في ذلك في العام على اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية في برنامج تخصيص في عمليات تركيز اليورانيوم، وبعد عامين من الاتفاقية وقعت الحكومة الإيرانية على اتفاقية أخرى مع شركة سيمنز الألمانية، تضمنت قيام الشركة الألمانية بإنشاء مفاعلين نوويين بمدينة "بوشهر" بجنوب إيران، حيث تم إنشاء (85%) من المفاعل الأول، وكادت تنتهي عملية إنشاء الثاني، ولكن قيام

---

(1)Carina Solmirano and Pieter Wezerman, "Military Spending and Arms Procurement in the Gulf States" SIPRI Yearbook, October 2010

(2)Gulf States Set to Spend mor on Armament" . Financial Times. 3 May 2010

(3)Adam Antous, Jay Solomon and Julian Barnes," U.S. Plans Bomb Sale In Gulf to Counter Iran" Wall Street Journal, 11 November 2011

الثورة بقيادة الخميني في العام 1979 أدى إلى وقف أعمال البناء وإنهاء النشاط النووي الإيراني، ومع دخول الحرب العراقية الإيرانية، تعرضت المفاعلات النووية للضرب من الطائرات العراقية مما أدى إلى تحطيم أجزاء كبيرة منها، وقد رفضت الشركة الألمانية القيام بأعمال إصلاحية نظراً للضغوط الأمريكية، وعقب انتهاء حرب الخليج الثانية، استطاعت إيران أن تنشئ في العام 1992م مفاعلاً نووياً استهدف القيام بأعمال بحثية ودراسية نووية، وفي العام 1993 وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نووين بمدينة (استغلال) القريبة من بوشهر[1].

ولعل أسباب اهتمام إيران بتطوير برنامجاً نووياً يعود لما يلي:

أ. **السلاح النووي الإسرائيلي:** إذ أن إسرائيل تمتلك ترسانة نووية ضخمة تقدر بمئات الرؤوس النووية.

ب. **الوجود العسكري الأجنبي في الخليج:** والمحاولة المستمرة في احتواء تحركات إيران ومراقبة نشاطها العسكري والنووي، وليس كما أعلن رسمياً أنه موجود فقط لأسباب تتعلق بمراقبة النشاط العسكري العراقي سابقاً.

ت. **الطموح الإقليمي:** إذ إن إيران تتمتع بثقل إقليمي ملحوظ على الصعيد السياسي والعسكري والديني، وتعزيز البرنامج النووي من شأنه أن يرفع المكانة الإقليمية لها ويضعها على خريطة الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط[2].

ومما لا شك فيه أن امتلاك إيران سلاحاً نووياً يعمل على اختلال التوازن في الخليج العربي ويضر بالمصالح الأمريكية، وتصبح فاعلاً قوياً وأساسياً في تشكيل النظام الإقليمي في منطقة الخليج العربي، بالنتيجة لا أمل لدول مجلس التعاون الخليجي باسترداد الجزر الثلاث، بل تصبح إيران قادرة على فرض إرادتها وردع دول المجلس، والانتقال إلى ذلك الهدف يتطلب من إيران الإعلان عن امتلاك سلاح نووي، لذلك يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل على توثيق العلاقات الاقتصادية مع إيران، وأن تبدي تجاوباً مع أية مبررات سياسية إيرانية ترى أنها تتسم بالاعتدال أو تخدم المصالح المشتركة.

تنامت قوة إيران العسكرية مع بداية القرن الجديد وهي الدولة الأقرب جغرافياً لدول مجلس التعاون الخليجي وتعمل على تطوير برامج نووية تطمح بها أن تصبح اللاعب الفاعل والرئيسي في المنطقة، لقد سعت إيران لامتلاك برامج نووية في زمن الشاه واستمرت لوقتنا الحاضر - وان يكن في فترات متقطعة - [3].

(1) خلاف، تميم هاني، القدرات النووية الإيرانية، السياسة الدولية، عدد 142، اكتوبر، 2000، ص 151.

(2) خلاف، تميم هاني، المرجع السابق، ص152.

(3)Bahgat, Gawdat: Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran, Iranian Studies Journal Volume 39, N3, September 2006

في المقابل، فإن تقييد دول مجلس التعاون الخليجي وضعف نشاطهم السياسي والعسكري خلق جواً من عدم الثقة مع إيران، وبالتالي اعتمدت تلك الدول على الولايات المتحدة في حفظ أمنها، مما أثر هذا السلوك سلباً على دور دول المجلس في الحوار مع إيران للحد من برنامجها النووي وجعله دوراً محدوداً فقط. ففي الفترة مابين آب 2002م حتى العام 2005م، مثلاً، بقيت تلك الدول صامته في أغلب الأحيان ومترددة ولم تتحدث بشيء عن البرامج النووية الإيرانية، ولا عن الأحداث التي تقوم بها إيران في العراق. ومع بداية العام 2005م، بدأت الدول العربية بالتململ وبدأت بالحديث عن مخاطر البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته السلبية المحتملة على كل شعوب منطقة الخليج(1).

في الحقيقة، لم يأت رد فعل دول مجلس التعاون الخليجي موحداً، بل على العكس من ذلك، أخذ طابعاً تمثيلياً ظرفياً، لذلك لم يكن مؤثراً على إيران ولم يدفع بها للتعامل مع المفاوضين الأوروبيين بمرونة أكثر حول برنامجها النووي، لقد سعت الاستراتيجية التي سلكتها دول مجلس التعاون الخليجي لإبقاء النقاش حول البرنامج النووي الإيراني بعيداً عن المشاركة الشعبية، ربما كان الهدف من ذلك استرضاء إيران أو على الأقل للابتعاد عن معاداتها كدولة جارة قوية، وفي الوقت نفسه، حاولت تلك الدول الاعتماد على الدبلوماسية الأوروبية والقوة الأمريكية للتركيز على إيران وردعها. لقد واجهت طريقة التعامل الخليجية مع البرنامج النووي الإيراني انتقادات وتساؤلات متعددة من بعض شعوب المنطقة، وعدّتها سياسة مزدوجة المعايير. لقد اختارت الحكومات العربية الطريقة العملية في تعاملها مع إيران كقوة إقليمية في الخليج، بعيداً عن الطريقة المثالية أو عن الأخذ بطريقة الأمن الجماعي أو الطريقة القائمة على الصراع التي تحدث عنها العديد من المحللين والكتاب الأمريكيين(2) .

ربما تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من المتغيرات الإقليمية، ودفعت بها لاختيار السياسة المشار إليها أدناه في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني ومن أهمها ما يلي:

أولاً: الاعتقاد السائد لدى دول مجلس التعاون الخليجي بحق إيران بامتلاك برنامج نووي، **وثانياً:** الوضع في العراق، **وثالثاً:** الوضع الداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي ذاتها. وربما جاء السبب الأول نتيجة للقناعة المتولدة لدى حكومات المنطقة العربية أو بعضها على الأقل بأحقية إيران بامتلاك برامج نووية أسوة بمن يمتلك أسلحة نووية من دول المنطقة ودول العالم، مثل، إسرائيل

(1)Emile El-Hokayem and Matteo Legrenzi: The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge, Working Paper, Henry. L. Stimson Center in Washington D. C. May 26, 2006, P1

(2)Simon Henderson, the New Pillar: Conservative Arab Gulf States and US. -13 Strategy, Washington Institute For Near East Policy, Washington. D. C, 2003.

وباكستان والهند ودول أخرى. أما بالنسبة للسبب الثاني فيمكن إرجاعه إلى معرفة دول مجلس التعاون الخليجي بحجم التغلغل الإيراني في العراق وقلقها من هذا الوجود خصوصاً بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، وظهور مجموعة النظام الجديد في السلطة، التي ترتبط غالبيتها الشيعية بعلاقات سياسية متطورة مع القيادة الإيرانية وترتكز على مذهبية شيعية، وخلقت تلك العلاقة اهتمامات إقليمية وتساؤلات عديدة حول توجهاتها وأهدافها وآفاقها المستقبلية.

لقد مثّل الدور الإيراني عبر مراحل تاريخية متعاقبة تهديداً لدول الخليج العربي، واحتلت إيران الجزر العربية الثلاثة، وسعت لزعزعة النظام السياسي في البحرين والسعودية، وحاولت إثارة النعرة الطائفية بين طوائف المجتمعات العربية، كلها سياسات إيرانية وعوامل أثارت هواجس أمنية لدى قيادات المنطقة وشعوبها تجاهها.

ومع تطور الأحداث في المنطقة، واستجابة لضغط البيئة الدولية والإقليمية، تحدثت بعض دول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الخليجي الذي عقد في العام 2006م، عن خطورة البرنامج النووي الإيراني وانتقدت تدخلها في الشأن العراقي، وطرحت مبادرة أمنية خليجية دعت لإيجاد معاهدة إقليمية تنص على نزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج والشرق الأوسط[1] .

وتشير الدلائل والتصريحات الخليجية في الوقت الحالي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا ترغب في وجود برامج نووية في المنطقة سواء أكانت إيرانية أو غير إيرانية، ولكنها في الوقت نفسه، لم تقم حتى الوقت الحاضر بخطوات جادة لمناقشة مع إيران حول برنامجها النووي، أي لم تأخذ على عاتقها مناقشة إيران بهذا الموضوع المهم والمعقد بشكل جاد وفاعل. إن السبب الرئيسي الذي يقف وراء عدم إقدام عرب الخليج على مناقشة إيران في هذا الموضوع بشكل أكثر جدية ربما يعود لعدم التكافؤ في القوة بينهما من جانب، ولعدم وجود موقف سياسي موحد – أي وحدة سياسية - بين دول مجلس التعاون الخليجي من جانب آخر.

-تفاعلات أزمة الملف النووي:

أدى الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني إلى إيجاد ما يمكن تسميته بأزمة الملف النووي الإيراني، ووضعه في دائرة الضوء، وأصبح يطرح من حوله تساؤلات وسيناريوهات متعددة للتعامل معه، وأخطر ما في تلك الاحتمالات الاحتمال الذي يرى قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران ومنشآتها النووية، في حين يرى

---

(1)Ellen Laipson and Emile El-Hokayem, "The Arab- Israeli Conflict and Regional Security", in James Russell, Ed, Critical Issues Facing the Middle East: Security, Politics and Economics, New York, Pal grave Macmillan, Forthcoming 2006

احتمال آخر بتوجه الأزمة نحو الانفراج بقصد حلها، أو تجميدها في المرحلة الحالية للبحث عن تسوية نهائيـة لها[1] .

ولقد تعددت الاحتمالات حول مستقبل الملف النووي الإيراني لأنه لم يتم الكشف عن كل الأوراق التي تتعلق بأزمة هذا الملف. فإيران تسعى إلى تحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها بالمناورات الكلامية والسياسية التي نشهدها، وفي المقابل لا يمكن تحقيق الهدف الأمريكي إلا بالعمل العسكري. وعلى ما يبدو حتى وقتنا الحالي، إن طهران وواشنطن مستفيدتان كلتاهما من عامل لعبة الوقت. فالأولى تحاول استغلال الوقت والفرص التي تمنح لها للاستمرار والاندفاع بتطوير برنامجها النووي لإنتاج الطاقة النووية، واللعب على التناقضات الدولية، وتقوم بدراسة كل الاحتمالات المواجهة والاستعداد لها، في حين تسعى الثانية، لاستكمال المعطيات والاستعدادات اللازمة وتشكيل تحالف دولي لمساندتها في خياراتها العسكرية المحتملة.

والواضح والمعلن للجميع أن دول المنطقة، لا ترغب في حدوث حرب رابعة في منطقتهم، ويتمنى بعضهم أن تكون سريعة وخاطفة ومحدودة النتائج والآثار والأضرار إن حدثت، وتحقق في الوقت نفسه أغراضها المطلوب تحقيقها، لأن العبرة هنا لا تكمن بالقدرات العسكرية المستخدمة في تدمير قوة الخصم فقط، بل في النتائج المترتبة عليها وفي القدرة على إدارة الأوضاع في المنطقة لما بعد الضربة وتجنب المخاطر الناجمة عنها. فإذا حدث الصراع بين تلك القوى عندها ستمر المنطقة بظروف عصيبة ومعقدة كما يحصل في العراق وربما أكثر، وسيؤثر هذا الصراع سلباً على دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والأمنية. فما عدا السعودية التي لها منفذ بحري على البحر الأحمر، فإن باقي الدول العربية الخليجية الأخرى، لا تملك منافذ بحرية لتصدير ثرواتها الاقتصادية للأسواق العالمية ماعدا مضيق هرمز الذي هددت إيران بإغلاقه في حال تعرض مفاعلها النووي للتهديد العسكري الأمريكي[2].

كذلك فإن الصراع في منطقة الخليج سيجعل هذه المنطقة مسرحاً للصراع والعمليات العسكرية التي يمكن أن تحدث بين القوات الأمريكية وحلفائـها وبين الجيش الإيراني. وفي المقابل فإن إضعاف أو تخفيف الدور الأمريكي وانسحاب القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي، سيدخل حالة الخوف وعدم الأمان للدول الخليجية الصغيرة، وسيوفر لإيران الظرف المناسب للهيمنة على المنطقة ودولها.

---

(1)السرجاني، راغب ، "البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النووي الإيراني"، مجلة قصة الإسلام، 2007/12/3، ص1.

(2) بدر خان، عبد الوهاب ، الملف النووي الإيراني، خيارات الحرب والسلم، قضايا استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6 مايو 2006، ص1.

تساند دول مجلس التعاون الخليجي الولايات المتحدة في الضغط على إيران لإيقاف برنامجها النووي، وتشاركها قلقها من هذا البرنامج، ولكنها لا تريد الدخول في نزاع مسلح مع إيران ولا ترغب في الدخول بخارج الاختيارات الصعبة المحرجة في اختيار تحالفاتها، لأن اختيارها سيكون معقداً ويحمل في جوانبه العديد من المخاطر، وستضع نفسها في حالة من الصراع المستديم مع إيران، وعليها أن تتحسب لحالة من انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة لسنوات قادمة[1].

يتبين من تطور الأحداث أن الولايات المتحدة تحاول مراجعة أوراقها تجاه إيران بسبب أخطاء كثيرة أوقعت فيها نفسها، فهي من جانب لم تدرك العامل الزمني شديد الحساسية بين الاندفاع الإيراني في انجاز المشروع النووي وبين سرعة التورّط الأمريكي في المستنقع العراقي. ومن الجانب الآخر ربما بدأت الولايات المتحدة تدرك خطورة خلط الأوراق في إدارة الأزمة مع إيران وتحديداً في تعاملها مع روسيا أيضاً وبدأت تقيم الموقف الاستراتيجي الروسي في الاتجاه الصحيح الذي تطمح الأخيرة لاستعادة نفوذها عالمياً، وهي التي ساندت إيران في تطوير أبحاثها وبرامجها النووية، وتدعو العالم إلى تفهم الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي[2] .

وبدأت الدول العربية بالقلق من اعتمادها على القوة الأجنبية بما فيها القوة الأمريكية فقط لحماية أمنها. فعلى الدول العربية أن تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخاطر بعمل عسكري ضد إيران لحماية مصالح تلك الدول خصوصاً إذا امتلكت إيران أسلحة نووية ووصلت إلى أزمة معينة مع تلك الدول، وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومات العربية التحسب من عودة إيران لانتهاج سياسة العداء ضدها في حالة امتلاكها لأسلحة نووية.

---

(1)Trita Parsi. "Bush's Iraq Strategy: Goad Iran into War," Inter Press Service, January12, 2007

(2) إدريس، محمد السعيد ، "إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين"، موقع البينة، مختارات إيرانية، العدد 84، يوليو 2007، ص1.

المبحث الثالث

الحرب الإيرانية العراقية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي

خلّفت الحرب العراقية - الإيرانية، التي امتدت ثماني سنوات، آثاراً كثيرة، طالت مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية، ولم تقتصر هذه الآثار على الدولتين المتحاربتين، وإنما امتدت إلى دول المنطقة، وتجاوزتها إلى كثير من دول العالم. وهكذا أصبح من العسير حصر أطراف الحرب، وتباين تداخلاتها التي اختلطت وشابتها ضبابية كثيفة. وفي الوقت الذي ظنَّت فيه دول مجلس التعاون الخليجي أن نهاية الحرب ستؤمن لها الاستقرار، بدأت مرحلة جديدة تداخلت فيها العلاقات، واختلت المصالح، وتلاحقت التغيرات.

وبالرغم من أن العراق لم يكن في حاجة إلى الكثير من المبررات، إلا أنه وجد في التصريحات التي أطلقها الخميني حال عودته إلى طهران في إطار نشوة النصر، التي قال فيها إنه سيعمل على تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي قاصداً بشكل خاص العراق والخليج، نظرا لوجود عدد كبير من الشيعة فيهما. إن السياسة التي اتبعتها حكومة الخميني لم تجلب على إيران سوى العداء، بدلا من أن تبذل الجهد من أجل كسب الأصدقاء، فالجهود التي بذلتها من أجل تغيير الواقع الإقليمي حولتها إلى دولة منبوذة يخافها الجميع ويتحاشاها. فالمحاولات التي قامت بها لوضع نفسها على رأس المسلمين المضطهدين في الأرض وضعها على طريق الصراع من جديد مع العراق الذي كان يسعى لإحياء الوحدة العربية بعد أن فقدت مصر مكانتها في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

وبالرغم من أن العراق حاول في البداية تجاهل تصريحات الخميني، وقام الرئيس صدام حسين بإرسال رسالة إلى رئيس الحكومة الثورية مهدي بازركان في الثالث عشر من شباط العام 1979م أعلن فيها عن اعتراف العراق بالنظام الإيراني الجديد، ودعا إلى التعاون بين الدولتين. لكن الزعامة الإيرانية لم تول هذه الرسالة اهتمامها، ولم ترد عليها. وإزاء عمليات الفوضى في إيران وقيام عناصر إيرانية بعمليات تخريبية بالقرب من بغداد، قام الرئيس صدام حسين بعزل الرئيس أحمد حسن البكر من منصبه، ثم شرع بمساعدة المعارضة الإيرانية وعلى رأسها رئيس الحكومة الإيراني السابق شهبور بختيار وقائد القوات البرية السابق علي عبيسي للعمل على الإطاحة بنظام الخميني وأنشأ محطة إذاعة سرية أخذت تدعو إلى ثورة عربية في خوزستان، وتم تهريب كميات من الأسلحة إلى الأكراد الإيرانيين، وتدريب عشرات المعارضين الإيرانيين على أعمال التخريب والنشاطات السرية .

- بداية الحرب و أسبابها:

لقد كانت للحرب العراقية – الإيرانية أسباب كثيرة بعضها مباشر، وبعضها الآخر غير مباشر، ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة فيما يلي:

1- الخلاف السياسي الحاد بين الحكومة الإيرانية التي أنجبتها ثورة الخميني في شباط لعام 1979م وحكومة العراق، فقد استعصى هذا الخلاف على الحل، واحترقت في أتونه قواعد العمل الدبلوماسي الهادئ، وأدى ذلك إلى تصعيد الأزمة حتى بلغت ذروتها وحال دون تراجعها، بل انفجرت، وتمثل انفجارها في وضع كل من الحكومتين نفسها في مواجهة الأخرى.

2- المشكلات المزمنة التي ترتبت على الخلاف المتعلق بالحدود العراقية - الإيرانية، وترجع جذور هذا الخلاف إلى أكثر من أربعة قرون، ففي العام 1639م تم تثبيت خط الحدود بين العثمانيين والفرس في عهد السلطان العثماني مراد الرابع، وبعد انتهاء الحرب العثمانية والفارسية أجريت تعديلات وإضافات وتغييرات على الحدود، وذلك في العام 1823م، ثم وقعت بين الدولتين: العراق وإيران اتفاقية الحدود المعروفة باتفاقية الجزائر في 6 آذار لعام 1975م. وقد ظلت الحدود تشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار بفتيل أي خلاف سياسي حاد بين العراق وإيران[1].

3- الخروقات الجوية والبرية للحدود بين الطرفين، وقد بلغت (242) خرقاً جوياً إيرانياً، في غضون الفترة من شباط 1976م حتى أيلول 1980م، وذلك إضافة إلى القصف المتكرر للمخافر والقصبات الحدودية، والتجاوز على المياه الإقليمية التي لم تكن الحدود فيها واضحة[2].

4- التهديدات المتبادلة التي تفاقمت في أيلول من العام 1980م حيث انطلقت شرارة الحرب الدامية، واستمرت ثماني سنوات.

وأما عن الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية - الإيرانية فيمكن استنتاجها من واقع الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة في العام 1979م، الذي تشير كل الدلائل إلى أنه كان عاماً مثقلاً بالنذر، وقبل تناول هذه النذر لا بد من التأكيد على حقيقة أن حرباً طاحنة بين دولتين هما العراق وإيران هدفهما المعلن واحد هو تحرير فلسطين، لا بد أن حرباً كهذه تظل أسبابها طي الكتمان، وخاصة أسبابها غير المباشرة، لأن هذه الأسباب تمس صورة الحرب وتشوهها، تلك

(1) عثمان، فاروق ، مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص3.

(2) محسن، إبراهيم محمد ، الصراع الدولي في الخليج العربي، مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م، ص98-101.

الحرب التي أبادت مئات الألوف من العراقيين والإيرانيين، وأهدرت مليارات الدولارات، في الوقت الذي كانت فيه كل من العراق وإيران تعلن أن بناءها الاقتصادي والعسكري والثقافي إنما هو استعداد لحرب مقدسة تستهدف تحرير فلسطين، وتعلن في كل مناسبة أنها تقف بحزم ضد (إسرائيل)، وليس ضد الأخرى[1].

و كذلك فقد تتمثل الأحداث والمتغيرات التي انبثقت عنها الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية – الإيرانية في الوقائع التي جرت في كل من الدولتين قبيل الحرب، فالعراق الذي كان يحكمه نظام قوي راديكالي، يؤمن بوحدة الأقطار العربية تحت راية القومية، وقع فيه تغيير دراماتيكي، حيث تولى قيادة النظام شاب في الثانية والأربعين بخصائص شخصية معروفة، أهمها تطلعه لتحقيق الانتصارات والإنجازات الكبيرة، وكان ذلك الشاب هو صدام حسين الذي تربع على سدة حكم العراق في تموز 1979م[2].

وكان النظام الراديكالي في العراق مدعوماً باقتصاد متين عززه تأميم النفط، وبجيش قوي مدرب، يملك تجهيزاً متقدماً أتاحه متانة اقتصاد العراق، وعلاقات النظام الاستراتيجية مع أكبر مصدّر للسلاح في العالم (الاتحاد السوفييتي)، وشراكته الاقتصادية والنفطية مع عدد من الدول المهمة وخصوصاً فرنسا[3].

وأما إيران فقد حدث فيها، أيضاً تغير دراماتيكي، إذ عاد إليها الخميني في شباط من العام نفسه (1979م)، وقاد ثورة إسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الشعب الإيراني، الذين وجدوا في الإسلام وشعاراته منقذاً ومخلصاً من غطرسة الشاه محمد رضا بهلوي، وكان الشاه قد عاش إمبراطوراً محالفاً للغرب، وحالماً بالهيمنة على منطقة الخليج كلها[4].

وتكمن خطورة ثورة الخميني على الدول المجاورة بشكل خاص، في رفعها شعار تصدير الثورة، مما يعني، ببساطة، أن إيران ستعمل على نقل أفكار الخميني إلى جيرانها ومن ثم إلى الأقطار الأبعد، بمعنى أنها ستوسع حلقات الثورة شيئاً فشيئاً، وكان منطلقها فكرة مولدة تتلخص في: "أممية الدين، وولاية المهدي الذي سيظهر ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً".

وهكذا، أصبح الخميني نائب الإمام وقائد الثورة، وأصبح النظام الإيراني الجديد نظاماً راديكالياً راغباً في التوسع، وفي المقابل كان الرئيس صدام حسين قائداً للثورة في العراق، وكان

---

(1) يوميات ووثائق الوحدة العربية (1980م)، (خطاب صدام حسين حول دوافع الحرب)، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981م، ص 780، ص867-870.

(2) بيار سالنجر وإريك لوران، حرب الخليج، منشورات أوليفيه أوربان، د.ت، باريس، ص24-25، ص80.

(3) أيوب، مدحت ، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دراسات صوت العرب (1)، دار صوت العرب، القاهرة، 1993م، ص83، 84، 85.

(4) بيل، جيمس ، سياسة الهيمنة، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد (48)، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003م، ص52.

يسعى إلى تزعّم العروبة، ويتلمس كل ما يجعله بطلاً للتحرير القومي. ويقع هذان المشهدان الجديدان في العراق وإيران على تخوم دول الخليج المترفة مادياً بفعل عائدات النفط، والضعيفة عسكرياً بفعل عوامل كثيرة: بشرية ونفسية وبنيوية، وكانت هذه الدول – وفق حسابات التاريخ والجغرافية – هدفاً محتملاً لمد عروبي قومي وعسكري(1).

لقد كان كل من العراق وإيران في عهد الرئيس صدام حسين والخميني، يعد البندقية بيد المواطن قبل الخبز، وميدان التدريب العسكري قبل ميدان العمل والبناء، وكانت لكل منهما نظريته الأيديولوجية ورؤيته السياسية. ويمثل وجودهما على تخوم دول الخليج العربي تهديداً واضحاً لهذه الدول واستقرارها ومصالحها، وخصوصاً أن لكل من الدولتين: العراق وإيران تاريخاً ينبئ بمستقبل علاقاتها مع دول الخليج، فالعراق أخذ يرفع جهاراً نهاراً شعارات التخويف لدول الحليج، ورافق ذلك كثير من السب والشتم لهذه الدول.

وأما إيران فكانت ولا تزال تَعُدُّ الخليج فارسياً، وتعد الدويلات الصغيرة على ضفافه الشمالية توابع لها، كما أنها احتلت جزراً تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتمسكت بها، ولم يغير انقلاب النظام في إيران من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لم يغير موقفها قيد أنملة تجاه الجزر، ولم يغير نظرتها إلى دول الخليج العربي(2).

وهكذا كانت الحرب مصلحة خليجية، وكانت مصلحة أمريكية وغربية أيضاً ، فبحجتها تداعت الأساطيل العسكرية إلى الخليج، التي حرصت التوازنات الدولية – إبان ذروة الحرب الباردة - على التعامل معه بحساسية مفرطة، وأخذ العلم الأمريكي يرتفع على ناقلات النفط التي أحيطت بالبوارج الحربية الأمريكية وهي تخرج من الخليج العربي محملة بالنفط، خوفاً من هجمات إيرانية تستهدف قطع النفط، والإضرار بمصالح دول الخليج التي دعمت العراق(3).

وأصبحت البحرية الأمريكية سيدة مياه الخليج العربي، وحامية مضيق هرمز، فقد أخذت تمخر مياه أعالي بحر العرب، بينما صمت السوفييت مكتفين بمليارات الدولارات ثمناً للسلاح الذي باعوه بأسعار خيالية للطرفين المتحاربين، الذي باعته مصانع غربية وشرقية أخرى بأسعار باهظة أيضاً، وقد زاد ذلك نار الحرب تأججاً(4).

وتحققت بتمزق القوتين العراقية والإيرانية مصلحة إسرائيل، فهاتان القوتان اللتان كانتا تجاهران بعدائهما لإسرائيل أنهكت الحرب قواهما، واحترقت في أتونها مقدراتهما، فقد أتت

---

(1) هيكل، محمد حسنين، مرجع سابق، ص 124-126.

(2) نوار، عبد العزيز ، الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1960م، ص12

(3) أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي ، أزمات العراق والكويت – أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995م، ص173-178.

(4) ميخائيل غورباتشوف، البروستريكا، إعادة البناء والفكر الاشتراكي إلى أين نحن سائرون، ترجمة: الدكتور عباس خلف، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، 1990م، ص201.

الحرب على آلاف العسكريين المدربين، وآلاف الدبابات والمدرعات، ومئات الطائرات المقاتلة، ومئات بل آلاف المدافع، وغيرها من أنواع الأسلحة والعتاد، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلال ميزان القوة لصالح إسرائيل[1].

بدا الجيش الإيراني مهلهلا، وقد تمزقت وحداته وأصبحت دفاعاته في الممر المائي المحيط بشط العرب ضعيفة جداً، الأمر الذي جعل إيران تبدو هدفا مغريا للرئيس صدام حسين، الذي اعتقد أنه سيتمكن من السيطرة على الممر المائي وعلى إقليم خوزستان الغني بالنفط، مما سيجعل العراق قوة مهيمنة في منطقة الخليج.

أخذت فكرة الهجوم على إيران تنضج لدى الرئيس صدام حسين، وقد ألمح إلى نيته انتهاك اتفاقية الجزائر الخاصة بشط العرب في أيلول لعام 1979م في أثناء مشاركته في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في هافانا واجتماعه بوزير الخارجية الإيراني إبراهيم يازدي، الذي أبلغ الرئيس صدام حسين برغبة الخميني في تحسين العلاقات بين الطرفين، بيد أن الرئيس صدام حسين قال له: إن هناك شروطا لذلك تتمثل في الاعتراف بسيادة العراق الكاملة على شط العرب، وإعادة الجزر الثلاثة – طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى- التي استولى عليها الشاه، ومنح السكان العرب في خوزستان حكما ذاتيا[2].

زاد التوتر بين الدولتين بناء على المطالب التي قدمها الرئيس صدام حسين، وارتفعت وتيرت أعمال العنف في العراق والخليج، حيث قام إيرانيون بإطلاق النار على جموع المصلين في كربلاء ، وقام شيعة بالتظاهر في الكويت والسعودية، مما حدا بالرئيس صدام حسين للتهديد باستخدام القوة ضد كل من يحاول الإساءة إلى دول الخليج. وقد اعتقل الرئيس صدام العناصر التي يشتبه بانتمائها إلى حركة "الدعوة" السرية، وأبعد 35 ألف شيعي إيراني إلى إقليم خوزستان، واعتقل الزعيم الشيعي آية الله محمد بكر الصدر، ثم أعدمه.

وجد الرئيس صدام حسين أن عليه في هذه الحالة تغيير سياسته تجاه الخليج، تلك السياسة التي كانت عدائية إلى حد ما، خصوصاً تجاه السعودية، إذ أنه وجد أن الظروف التي يسعى إليها تحتم عليه التحالف مع السعودية والكويت. وفي الخامس من آب لعام 1980م توجه الرئيس صدام حسين إلى السعودية .

وفي حزيران 1980م قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران، وأعلن في السابع عشر من أيلول أن شط العرب جزء من أراضيه، الأمر الذي عنى أنه ألغى اتفاقية الجزائر عمليا[3].

---

(1) الحامدي، عمر ، أزمة الخليج أبعادها ومخاطرها، المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة الندوات (رقم 5) ، 1991م، ص12.

(2) سيجف، شموئيل ، مرجع سابق، ص. 215

(3) بارزي تريتا، مرجع سابق، ص164.

كان توقيت الحرب بالنسبة للعراق مريحاً جداً، فالولايات المتحدة مشغولة بالحملة الانتخابية، ومشكلة الرهائن تثير لها الكثير من القلق، والاتحاد السوفييتي متورط في أفغانستان، وسورية معزولة في العالم العربي. وفي الوقت نفسه كانت الفرصة سانحة لإخراجه من وضع يثير له الكثير من المضايقة، فالعراق هي الدولة الوحيدة من بين الدول المصدرة للنفط التي لا تمتلك شاطئاً مناسباً لرسو السفن الضخمة؛ إذ أن البصرة هي أكبر ميناء عراقي يقع على بعد حوالي 160 كيلو مترا من الخليج مما يجعل السفن تنتظر في بعض الأحيان ثلاثة أشهر لتفريغ حمولتها، أما ميناء النفط العراقي في الفاو، فيقع على بعد ثمانين كيلومترا من أم قصر مما يجعله في نطاق نيران الإيرانيين وسفن الحراسة الإيرانية في عبدان. أما أنبوب النفط فإن عمله يتوقف على إرادة تركيا وسوريا ولبنان، لذا كان من مصلحة العراق إضعاف التهديد الإيراني.

وفي الأول من نيسان 1980م اشترك نائب رئيس الحكومة العراقية طارق عزيز في ندوة اقتصادية دولية عقدت في بغداد، وقام طالب شيعي من أصل إيراني، ينتمي إلى الحركة الإسلامية الموالية لإيران "الدعوة" بإلقاء قنبلة يدوية باتجاهه، مما أدى إلى إصابته بجراح طفيفة ومقتل اثنين من مساعديه[1] .

استغل الرئيس صدام حسين هذه الحادثة، وقام في الثاني والعشرين من أيلول بمهاجمة إيران. وإزاء ضعف الدفاعات الإيرانية وتهلهل قواتها، والضعف الذي اتسم به سلاح الجو الإيراني نظرا لحاجته إلى قطع الغيار، وتفوق سلاح الجو العراقي وتمكنه من التوغل في عمق الأراضي الإيرانية، فإن الجيش العراقي لم يلق صعوبة في الاختراق والتقدم نحو الأهواز عاصمة إقليم خوزستان. وقد وضع نصب عينيه ثلاثة أهداف للحرب:

1- السيطرة الكاملة على شط العرب.

2- إعادة الجزر الثلاثة في مدخل مضيق هرمز إلى السيادة العربية.

3- خلق ظروف للثورة في خوزستان تمهيدا للإطاحة بنظام الخميني.

يبدو أن شن العراق للحرب كان بمثابة كوب الماء البارد الذي سكب على وجه الإيرانيين وجعلهم يستفيقون من خلافاتهم وتناحرهم، والفوضى التي خلقتها الهبة الجماهيرية، ويلتفون تحت لواء القيادة الجديدة التي وجدوها أمامهم في صورة حكومة الخميني بحماس كبير بدلا من أن ينقلبوا عليها، وفي غضون شهرين قدر عدد المتطوعين الإيرانيين الذين أرسلوا إلى جبهات القتال بحوالي مائة ألف إيراني، وبالرغم من القوات الكبيرة التي زج بها العراق في المعركة إلا أن المقاومة الإيرانية اضطرت جيشه للتوقف، وبحلول العام 1982م استعادت الأراضي التي استولى عليها ونقلت الحرب إلى الأراضي العراقية، وهكذا تحول النصر السريع والسهل الذي كان يفكر

(1) سيجف، شموئيل ، مرجع سابق، ص 216.

فيه الرئيس صدام حسين إلى حرب استنزاف طويلة الأمد دامت حوالي ثماني سنوات، وأسفرت عن مقتل حوالي مليون شخص(1).

- انـدلاع الحـرب:

أدت الأسباب المباشرة وغير المباشرة، التي سبقت الإشارة إليها، إلى اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، وقد بدأت هذه الحرب في: 1980/9/4م على شكل مناوشات حدودية، إذْ تبادلت قوات الطرفين قصف المخافر والقصبات النائية والسواتر الترابية، إلا أن هذه المناوشات ما لبثت أن تحولت في 9/22 من العام نفسه إلى حرب ضروس لا تبقي ولا تذر، ففي ذلك اليوم وجهت القوة الجوية العراقية ضربة شاملة لإيران التي ردت بقوة، وهكذا اندلعت حرب طاحنة، لم يدخر الطرفان المتحاربان أية قوة في خوضها، فقد استخدمت كل أنواع الأسلحة المتاحة، واستهدفت المنشآت العسكرية والاقتصادية والمدنية، وطالت الحرب حتى المدارس والأرياف، وقضت على الآلاف من المدنيين والعسكريين. وتجاوزت الحرب كل ما تعارفت عليه الحروب من علامات النصر والهزيمة، وكان كل من الطرفين يدعي كسب الحرب والانتصار، ولم يعد موت آلاف الشباب في يوم واحد سبباً كافياً للتوقف وإعادة الحساب، بل كان ذلك مدعاة للفخر والمباهاة، وتأكيداً للتضحيات البطولية، وتحقيقاً للأمجاد، وانتصاراً للدين تارة، والدنيا تارة أخرى. وتداخلت في هذه الحرب الشعارات، بينما استمر نهر الدماء في تدفقه، وكادت تجف ينابيع القوة لكثرة ما تكبد الطرفان من خسائر. وكان من أبرز الشعارات التي ارتفعت في هذه الحرب: شعار الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية في بغداد، وشعار الدفاع عن الثورة الإسلامية في طهران(2).

ويقول خبراء عسكريون أميركيون وغربيون أنه لولا قطع إيران لعلاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل لما تجرأ العراق على مهاجمتها وإلغاء اتفاقية الجزائر، فإسرائيل حتى لو لم تتدخل في الحرب كان بإمكانها القيام بخطوات من شأنها مضايقة العراق، فقد كانت قادرة على منع لجوء الطائرات العراقية إلى الأردن، ومنع العراقيين من استخدام ميناء العقبة مما سيحرم العراق من الإمدادات العسكرية والغذائية. كما أن الحرب مزقت الجبهة العربية المشتركة ضد إسرائيل، واستنفذت الجهد العراقي في هذه الجبهة.

كانت إسرائيل تتابع مجريات الحرب بقلق بالغ، حيث بدت إيران في البداية ضعيفة، والعراق يتوغل في أراضيها بسرعة، ولا شك أن الانتصار العراقي كان سيجعله الدولة المهيمنة في الخليج، مما سيعزز الجبهة الشرقية ضدها، خصوصاً أنه يملك ثالث أكبر احتياط نفط في

---

(1) بارزي، تريتا ، مرجع سابق، ص14.
(2) زكي، خيري ، الحرب العراقية الإيرانية (قضايا الدفاع عن الوطن والثورة)، د.ن، 25 نيسان، 1987م، ص10.

العالم، وجيشاً جراراً، وخبرة قتالية ومعدة حديثة. هذا في الوقت الذي لم يكن انتصار إيران – الذي كان مستبعدا غداة اندلاع الحرب - يثير قلق إسرائيل، فهي حقا دولة إسلامية تبدو متطرفة في طرحها الإسلامي وفي عدائها للغرب، إلا أنها تبعد عن إسرائيل آلاف الكيلومترات، ومن ثم فإن قدرتها على المشاركة في حرب ضد إسرائيل محدودة، عدا عن عداء العرب الظاهر لها مما يحول دون مشاركتها في ائتلاف عربي مناوئ لإسرائيل. ويقول البروفيسور ديفيد منشاري المحاضر في جامعة تل أبيب والخبير في الشؤون الإيرانية: "طوال فترة الثمانينات لم يقل أحد في إسرائيل شيئا عن وجود خطر إيراني، بل إن أحداً لم يتفوه بهذه الكلمة" [1].

لذا لم تكد تمضي ثلاثة أيام على بدء الحرب حتى عقد موشيه ديان مؤتمراً صحفياً حث فيه الولايات المتحدة على مساعدة إيران في الدفاع عن نفسها، وبعد يومين قال نائب وزير الدفاع الإسرائيلي مردخاي تسيبوري لصحيفة معاريف الإسرائيلية: إن إسرائيل ستقدم لإيران مساعدات مهمة على الصعيد اللوجستي تمكنها من مواصلة الحرب إذا ما تخلت عن عدائها لإسرائيل[2].

أدى الخوف من إيران إلى دفع دول الخليج للتكاتف ودعم العراق في حربه ومده بمليارات الدولارات لشراء الأسلحة والمعدات - خصوصاً في أعقاب تشكُّل مجلس التعاون الخليجي - إذ منحت دول المجلس أربعة عشر مليار دولار: السعودية ستة مليارات، والكويت أربعة مليارات، ودولة الإمارات العربية ثلاثة مليارات، وقطر ملياراً واحداً، مما مكنه من مضاعفة تعداد قواته المسلحة إلى عشرة أضعاف في غضون عقد، ووصل إلى مليون جندي في العام 1988م، واكتسبت تلك القوات مقدرة قتالية وخبرة كبيرة، وتسلحت بأسلحة حديثة، إلى الدرجة التي جعلته يقصف العاصمة الإيرانية التي تبعد خمسمائة كلم عن الخطوط الدفاعية العراقية. وقد أسهم الاتحاد السوفييتي في عملية التسليح خشية انتصار إيران والإخلال بالتوازن في المنطقة. وبالرغم من أن الزعامة الإيرانية واصلت إطلاق تصريحاتها النارية المليئة بالمبادئ الدينية والمنددة بالغرب وإسرائيل، إلا أن الحرب وطول أمدها أثار جدلاً في أوساطها حول إمكانية مواصلة التصدي لهجمات العراق، وبدأ الزعماء الذين يأخذون المصلحة القومية الإيرانية بعين الاعتبار أولاً يدعون للبحث عن مصادر تسليح، حتى لو كانت الولايات المتحدة وإسرائيل – الشيطانان الأكبر والأصغر[3].

---

(1)Interview With david Minashary, Professor at Tel- aviv University. Tel-aviv October 26 ورد في كتاب حلف المصالح المشتركة مرجع سابق، ص 154.

(2)Israel Would assist Iran In return for Frienship"The Associated Press' Septenber 28 1980 "

(3)Nader Entessar:" Israel and Iran's National Security" Journal of south Asian and Middle Eastern Studies 4 200f :P 7

- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الحرب:

اتخذت معظم دول مجلس التعاون الخليجي موقفاً داعماً للعراق في حربه ضد إيران، وقد تفاوت هذا الدعم وفقاً للمصالح العليا لكل دولة، ووفقاً لأيديولوجيتها، وكان الثالوث الخليجي المتقدم: الكويت والسعودية والإمارات يظهر تحالفه الاستراتيجي مع العراق رافعاً شعاراً علنياً لذلك هو: دعم العرب لشقيقهم ضد عدوه الطامع في أرضه، وكانت تستتر تحت هذا الشعار مصالح خفية، فالعراق يخوض حرباً بالنيابة عن هذه الدول ضد عدو مشترك يمكنه أن يهدد مصالحهم وتجانس مجتمعاتهم، ليس عن طريق الحرب المعلنة، وإنما عن طريق التغلغل في هذه المجتمعات، وخصوصاً أن إيران تسيطر على المضيق الذي يمثل متنفساً مهماً لهم على مختلف المستويات، وأهمها المستوى الاقتصادي حيث تعبر ناقلات النفط. كما أن إيران تدعي باستمرار عائدية أراض في هذه الدولة أو تلك من دول المجلس، بل زعمت أن دولة بكاملها تعود لها.

وكانت مظاهر التحالف الخليجي – العراقي لا تتوقف عند حد، فقد قدمت دول مجلس التعاون الخليجي للعراق الدعم الدبلوماسي والمادي والإعلامي بشكل ملحوظ، إذ كانت الدبلوماسية الخليجية صدى لمتطلبات العراق في الحرب، ولم تبخل دول المجلس على العراق بأموالها، إذ كانت تمول صفقات السلاح التي يعقدها العراقيون، ولا يخفى ما للمال من أهمية في الحروب؛ إذ يقول (دي ساكس): "لأجل أن تشن الحرب يلزم ثلاثة أشياء: أولاً: المال، وثانياً: المال، وثالثاً: المال". وقد ساند الخليجيون العراق بأموالهم خصوصاً في السنوات الست الأولى من الحرب. (1)

وأما من الناحية الإعلامية فقد كان الإعلام الخليجي خصوصاً الكويتي يتقدم في الدعاية للحرب على الإعلام العراقي نفسه، وقد ساعد على ذلك تطور الإعلام الخليجي تقنياً وفنياً، وتوافر مؤسسات إعلامية كبرى أشاد بها الرئيس العراقي نفسه في أكثر من مناسبة.

وتحالف أصدقاء دول مجلس التعاون الخليجي مع العراق، وأمدوه بما يلزم لإدامة الحرب، وليس من شك في أن طائرة (الأواكس) الأمريكية التي وصلت إلى السعودية قد أسهمت في المجهود الحربي للعراق، ولكن بشكل غير مباشر، حيث حرص العراق كثيراً على موقفه الرافض لتدخل القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يخفف من تشدده إزاء ذلك إلا بعد أن طالت الحرب، وكثرت متغيراتها، ومع ذلك انتهت الحرب من غير دعم أجنبي واضح على مستوى الإمداد بالأسلحة والتجهيزات(2). وربما يستثنى من ذلك: الدعم المعلوماتي الذي تم الكشف عنه علناً عندما تمكنت القوات الإيرانية من احتلال مدينة الفاو في شباط العام 1986م، ويبدو أن هذا الدعم لم يكن حقيقياً، فقد أنحت القوات العراقية، من بعد تحرير الفاو في

---

(1)جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، بيروت، دار النهضة العربية، د.ت، ص30.
(2) خيري، زكي، مرجع سابق، ص 20.

نيسان العام 1988م باللائمة على المعلومات المضللة التي قدمتها للعراق دول تآمرت عليه لهزيمته في الفاو، وكان العراق قد حشد قواته المسلحة باتجاه محور آخر شمالاً على الحدود المقابلة لمحافظة ميسان العراقية، حيث ظنّ – بتأثير المعلومات المضللة - أن الهجوم الإيراني سيكون على ذلك المحور، وليس على مدينة الفاو.

- أثر الحرب اقتصاديا وسياسياً على العراق ودول مجلس التعاون الخليجي:

سبقت الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي ساندت العراق مالياً، في أثناء السنوات الست الأولى من الحرب، وفي العام 1986م بدأ انهيار العراق الاقتصادي وبالتالي العسكري، إذْ انخفض سعر النفط، واحتلت إيران مثلث الفاو، وفي الوقت نفسه حافظت المنتجات الصناعية على أسعارها[1]. وهكذا واجه العراق معادلة صعبة هي أقرب إلى المؤامرة منها إلى أي تفسير آخر، ذلك أن دول مجلس التعاون الخليجي يمكنها تحمل تدهور أسعار النفط؛ لأنها لم تتعرض لما تعرض له العراق من خسائر كبيرة بسبب الحرب وبفعلها.

لقد أصبحت قدرة العراق على التحمل في أدنى مستوياتها، وكانت نتائج انخفاض أسعار النفط بالغة الخطورة عليه إذا ما قورن مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تأثرت هي الأخرى بهذا الانخفاض، وقد حمّل العراق مسؤولية تدهور أسعار النفط بشكل مباشر لدولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة.

وكانت التهم التي وجهها العراق لكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة في مجال تدهور أسعار النفط ما يلي[2]:

1- الخروج عن الحصة المقررة المحددة من الأوبك، وزيادة الإنتاج إلى الضعف.

2- تجاوز الكويت على حقل الرميلة العراقي (سرقة النفط العراقي)، الأمر الذي عدّه العراق استفزازاً من جانب الكويت.

3- اتخاذ الكويت قراراً بزيادة إنتاجها من النفط في اليوم الثاني لوقف الحرب العراقية الإيرانية، أي في يوم 1988/8/9م. وقد عزز وزير النفط الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح هذا الموقف، إذْ أدلى بتصريح لصحيفة دول ستريت جورنال في 1989/9/12م قال فيه: "إن الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة وهي (1.037.000) برميل يومياً، وستصر على (1.350.000) برميل يومياً، في وقت كانت تنتج فعلياً (1.700.000) برميل يومياً".

---

(1) هلال، حنا ، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة، دار سينا للنشر، القاهرة، 1990م، ص12.
(2) هيكل، محمد حسنين ، جريدة الدستور الأردنية، العدد الصادر في 1994/9/17م، ص4، ص19.

4- قيام الكويت باستفزاز العراق ضمن خطة مرسومه لضربه، خصوصاً أن تحالف الكويت عسكرياً مع الولايات المتحدة الأمريكية صار أمراً تقليدياً بهدف تحطيم الرئيس صدّام حسين والعراق.وتجدر الإشارة هنا إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي عقدت صفقات كبيرة لشراء الأسلحة لحسابها، وقد بلغت قيمة هذه الصفقات للفترة من (1980م -1990م) ألف مليار دولار[1].

لقد ألحقت سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثمان أضراراً بالغة جدا بالعراق على الصعيد الاقتصادي والمالي، وبلغت الديون العراقية مبلغا يتراوح بين 70-80 مليار دولار، لذا لم يكن من الغريب أن يشرع النظام العراقي في البحث عن حلول سريعة وغير عادية للتخلص من المأزق الاقتصادي الخانق. وكانت الكويت الثرية تشكل للعراق إغواء يسيل له اللعاب، وبدت له العملية العسكرية السريعة القادرة على نقل جميع الممتلكات الكويتية للعراق سهلة للغاية وفي متناول اليد.

وقد شكا العراق كثيراً من أن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبياً على دخله، مما يزيد الصعوبات التي يواجهها، خصوصاً أنه لا يملك ما تملكه دول مجلس التعاون الأخرى مثل الكويت من استثمارات كبيرة في الخارج وتستفيد من هذا الانخفاض، شأنها شأن المؤسسات الغربية.

وعبّر العراق عن تكبده خسائر مالية فادحة في الفترة (1981م - 1990م) في مذكرة بعثها إلى جامعة الدول العربية في 1990/7/15م، وقد ورد فيها أن خسائره بلغت 89 مليار دولار، يضاف إليها ملياران وأربعمائة مليون دولار ثمن النفط المستغل من حقل الرميلة[2]. وحرص العراق في فترة الحرب العراقية الإيرانية، على الاحتفاظ بعلاقة متميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل العام ومع السعودية بشكل خاص، بينما تصدّعت علاقته بالكويت، وأخذ الشرخ يزيد بينهما يوماً بعد يوم.

وقد أكَّد الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في العام 1990م بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية أن الكويت تشن حرباً اقتصادية على العراق، تتمثل في مسؤوليتها عن تدهور أسعار النفط، والمضاربة بالدينار العراقي لإفقاده قيمته أمام العملة الصعبة، ومحاولة قيام الكويت بتفريغ العراق من كل ما له قيمة مادية.

وبادرت السعودية ومصر إلى إجراء اتصالات تهدف إلى حل الأزمة التي تفاقمت وبلغت ذروتها، فقد حضر الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى العراق، ثم إلى الكويت، وأسفرت جهوده عن عقد مفاوضات اللحظة الأخيرة في جدة بالمملكة العربية السعودية بين ولي عهد

---

(1) هيكل، محمد حسنين المرجع سابق. ص4.

(2) بيار سالنجر وأريك لوران، حرب الخليج، الملف السري، ط1، دار أوزال للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1991م، ص 58.

الكويت ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، وقد شهدت المفاوضات تشدداً كويتياً مما أدى إلى فشلها بالرغم من تدخل السعودية، وعرض الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود دفع المبالغ الهائلة موضوع الخصومة[1].

وتفجرت الأزمة في 1990/8/2م حين قام العراق باحتلال الكويت، وأدى ذلك إلى انضمام الاتحاد الأوربي إلى الولايات المتحدة التي كانت لها أهداف في المنطقة تسعى إلى تحقيقها، وتبحث عن ذريعة لذلك، ومن أبرز هذه الأهداف استمرار تأمين الغرب بنفط الشرق. وسارعت الدول الأوروبية إلى الانخراط بقوة في أزمة الخليج، فقد شاركت في الجهود السياسية، ثم في الجهود العسكرية التي حشدت لها أمريكا الأساطيل والطائرات والقوى الصاروخية الضاربة من أجل تحقيق هدف معلن هو إخراج العراق من الكويت.

وكان لاحتلال العراق للكويت عواقب وخيمة، فقد وقع في وقت ضعف فيه التأييد الشعبي الأمريكي لإسرائيل، وتزايد عدد المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني، فقد بلغت نسبتهم 38% في حزيران العام 1990م، مقابل 26% في العام 1988م، وتقلصت نسبة المعارضين للحق الفلسطيني من 49% في العام 1988م إلى 37% في العام 1990م[2].

وعلى الصعيد الإقليمي أحدثت حرب الخليج، فراغاً سياسياً عسكرياً عربياً مقابل ظهور قوى إقليمية أخرى مثل إيران، وكذلك إسرائيل التي أصبح دورها يتعاظم مع كل الترتيبات الأمنية في المنطقة، في حين انقسم العالم العربي إلى معسكرين: أحدهما مؤيد، والآخر معارض للاحتلال العراقي للكويت. وبالتالي تلاشى التضامن العربي الذي تخشاه إسرائيل.

إن الخلفية التي قام عليها النزاع بين الكويت والعراق، والتحرش العراقي بالكويت وبوجودها كدولة مستقلة معروفة، وليست في حاجة إلى شرح، وليس الباحث هنا في معرض تطرق إلى جذور هذا النزاع وعوامله، وسيكتفي بطرح أسس الموقف العراقي: لقد طالب العراق بالكويت كجزء من لواء البصرة العثماني، وكجزء لا يتجزأ من المنطقة الجغرافية التي تشكل الضفة الجنوبية الغربية لشط العرب كمخرج طبيعي بحري للعراق على الخليج. وبالرغم من أن المطلب العراقي المشار إليه شكل أساسا للاجتياح العراقي للكويت، إلا أنه على الصعيد العملي كان ذا أهمية ثانوية في اتخاذ قرار الاجتياح، ويبدو أن المطلب استخدم كذريعة للاجتياح وليس سببا له.

ويبدو أنه لا يمكن الفصل بين العملية العسكرية والتقديرات السياسية الاستراتيجية، فقد كان العراق يسعى ليتبوأ مركز الزعامة في العالم العربي، وأمل في أن يتمكن من تصدر هذا

---

(1)أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي ، أزمات العراق والكويت، مرجع سابق، ص63-64.
(2) أبو طالب، مرجع سابق، ص 416.

المركز بالعملية العسكرية التي قام بها ضد إيران، بيد أن النتائج لم تتمخض عما كان يرجوه، مما عزز في نفوس العراقيين الشعور بالإحباط، وقد أملوا في أن تغطي الإنجازات التي سيحققونها من اجتياح الكويت على الفشل الذي نالهم من الحرب مع إيران، ومن ثم الوصول إلى زعامة العالم العربي.

لقد تذرع العراق في نهاية حزيران العام 1990م بما أسماه انحراف الكويت والإمارات في الخليج عن إطار الحصص النفطية التي خصصتها منظمة الأوبك مما ألحق أضراراً بباقي الدول الأعضاء، ووجه تهديدات باستخدام القوة نظراً لسرقة الكويتيين نفطاً عراقياً بقيمة مليارين وأربعمائة مليون دولار.

كان الرئيس صدام حسين قد خطط لاحتلال الكويت بناء على تقديرات استراتيجية خاطئة يمكن إجمالها على النحو التالي[1] :

1- تجاهل الهزة العنيفة التي ستصيب العالم العربي لقيام إحدى دوله لأول مرة باحتلال أخرى. لقد تعاطف العالم العربي كله تقريبا مع الرئيس صدام حسين حينما غزا إيران وحاول إسقاط الخميني، أما هذه المرة فقد كان يغزو دولة عربية. خصوصاً إثر قيامه بعد ثمانية أيام من الاجتياح بضمها إلى العراق.
2- اعتقد الرئيس صدام حسين أن الدول العربية والإسلامية لن تستعين بالغرب الكافر لمواجهته، ونظرا لأنه أقوى قوة عربية، فلن تجرؤ أية دولة عربية للقيام بمحاولة لتخليص الكويت من بين يديه.
3- حاول العراق وضع الاحتلال الذي قام به في حالة مقارنة مع إسرائيل واحتلالها لفلسطين والضفة الغربية وهضبة الجولان. وطالب بانسحابها كي يستجيب هو أيضًا وينسحب، وذلك على أمل أن يستقطب عطف الدول العربية. بيد أن الدول العربية لم تشتر الفكرة.
4- اعتقد الرئيس صدام حسين أن الاتحاد السوفييتي لن يسمح لأية قوة أجنبية بمهاجمته، ويبدو أنه لم يدرك عمق التغيير الذي طرأ على الكتلة الشرقية. وقد رفض السوفييت الاحتلال العراقي رفضاً باتاً منذ البداية.
5- بالغ الرئيس صدام حسين في احتلاله وقمعه وتمزيقه للكويت على أمل أن قوته ستمنع الغرب من مواجهته، هذا في الوقت الذي أثارت ممارساته استياء الغرب بشدة وجعلته يصر على مواجهته.

---

(1) تقرير مركز الأبحاث الإستراتيجي يافا، حرب في الخليج – إصدار مطبعة ببيروس.ص 26

6- اعتقد الرئيس صدام أن الأميركيين لا يزالون يعيشون عقدة فيتنام، لذا فإنهم لن يجرؤوا على مهاجمته، وإذا ما هاجموه فإن سقوط أول القتلى الأميركيين ستجعل الجماهير الأميركية تطالب رئيسها بالانسحاب. لذا رفض جميع الفرص التي منحتها له الأمم المتحدة للانسحاب من الكويت، معتبراً أن هذه الفرصة بمثابة مصداقية لفهمه.

لذا حينما قابل الرئيس صدام حسين سفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل جلاسبي في العام 1990م، وعرض عليها نزاعه مع الكويت في محاولة لمعرفة موقف الولايات المتحدة تجاه احتمال غزوه للكويت، قالت السفيرة: "لا توجد للولايات المتحدة أية مواقف تجاه النزاعات العربية الداخلية".

لم يكن حشد الرئيس صدام قواته على الحدود مع الكويت مسألة سرية، وقد فسرها الأميركيون على أنها محاولة تخويف للكويت عشية المفاوضات بينهما لحل النزاع. وعندما اجتاحت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب لعام 1990 أدركوا أن الأمور لم تأت وفقاً لتقديراتهم.

الفصل الرابع

أثر الملف النووي على سياسات إيران الخارجية وانعكاساته على العلاقات مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الأول: الدور الدولي في تحجيم دور إيران المتصاعد بعد الحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية الخليجية بعد احتلال الكويت في العام 1991م .

المبحث الثالث: كيفية تعاطي مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دور إيران النووي.

المبحث الأول

الدور الدولي في تحجيم دور إيران المتصاعد بعد الحرب العراقية الإيرانية

سياسة المواجهة بين الغرب وإيران :

المواجهة هي استراتيجية تمكن الدول المستضعفة من زيادة الفاعلية للحصول على مجال حيوي يمكن أن يستخدم للدفاع عن المصالح, أو تستعيد الشعوب الأوطان إرادة المقاومة لتحرير النفوس والأرض, وهي استراتيجية انتزاع إدارة الصراع والقيادة من يد الدول المهيمنة ليتحول إلى أيادي تقاوم وتجاهد من اجل الكرامة والإنسانية, إنها استراتيجية المقاومة والجهاد بالأموال والأنفس فأولى وسائل المواجهة واستراتيجيتها هي:

إعادة تنظيم مركز إدارة الصراع وسد الثغرات, مما يجعل الطرف الأخر يتردد في اتخاذ القرار, وتعطيل إرادة العدو بإبقاء حالة الإرباك والعجز في صفه وتصوراته, وان تزن الأعمال والأفعال, ولا يترك للعدو استغلال نقاط الضعف في الصفوف وبالتالي يحول العدو المعركة من معركة أمة إلى معارك داخلية ونزاعات. ومن هنا ينبغي المحافظة على استقلال الأمة ونظامها الأمني[1].

إن التحديات التي تواجه سياسة الولايات المتحدة والغرب في منطقة الخليج العربي تتطلب منها استخدام وسائل وأساليب تمكنها للحفاظ على أمنها القومي بمايلي:

1- تحقيق الأهداف والمصالح الحيوية التي تراها لدرجة من الأهمية والخطورة في الخليج العربي, وبالتالي فهي مستعدة لتحمل أية مصاعب ومواجهتها ماديا وبشريا, والوقوف ضد أي دولة تمثل عائقا أمام طموحاتها ومصالحها, ولا تسري على هذه المصلحة المهمة قيود, ودأبت الأدبيات السياسية للكونغرس الأمريكي والرأي العام والسياسة الخارجية في التأكيد عليها[2]:

2- لكونها قوة عسكرية عظمى فان منطقة الخليج العربي تقع في قلب الاستراتيجية وهي تتقاطع مع القيم الإسلامية التي اعتمدت عليها الإيديولوجية الإيرانية في نفوذها في المنطقة.

3- ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها نفسها تجاه إسرائيل بان تكون رادعة ومساندة سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

وعلى هذا الأساس فان الغرب لن يسمح لأية قوة كبرى أن تعيق حركة سياستها واستراتيجيتها في الوطن العربي والشرق الأوسط، ويعد الوجود العسكري المباشر في العراق وأفغانستان,

---

(1)عادل عبد المهدي, استراتيجية المواجهة في ظل الانتصار اللبناني وانتفاضة الأقصى, مجلة العلاقات الإيرانية الدولية, مركز الدراسات السياسية والدولية, طهران, السنة الأولى, العدد الثاني, كانون الأول, 2000م, ص89-90.

(2)International security strategy for anew century May 1999, John Helen American military lutervetoen A users guide the heritage foundation no.1079 May 1996

وكذلك الانتشار البحري في الخليج العربي والبحر المتوسط والأحمر وفي تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى هي من خيارات الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة لإكمال الطوق العسكري على إيران، لقد ركزت الاستراتيجية على عقد تحالفات أمنية وتفاهمات مع أهم أعمدة الأمن في المنطقة بالإسناد إلى علاقات أو تحالف مع تركيا وإسرائيل، لمواجهة أي تطور جديد في التوجهات الإيرانية[1].

استخدمت الولايات المتحدة المساعدات المالية والعسكرية في التأثير على مواقف الأقطار العربية ودفعها لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل أو تطبيع العلاقة, وحرمان جزء آخر من الأقطار العربية متمثلة في العراق (قبل التغيير) والسودان والجزائر, ومحاولتها تغييب الدول الإسلامية التي ترفض السلام مع إسرائيل كإيران واندونيسيا.

ومع قيام إمكانيات وقدرات عربية وإسلامية مؤهلة لحماية أمنها القومي, باستخدام الاستراتيجية الأمريكية, تحطيم القدرة العسكرية لهذه الدول, حيث أكد ريتشارد بيرل أحد القادة الجمهوريين في 2001/11/14 من مؤسسة السياسة الخارجية, "يجب أن تهدم أية معارضة لأمريكا في العالم عبر الوسائل العسكرية, لقد انتهت الحلول السياسية والحوار النقدي وعملية التسوية, وفشلت حكومة كلينتون في حل القضايا عبر الحوار السياسي وفشل الحصار الاقتصادي لإيران التي شكل بدورها الدليل الأبرز لفشل هذه السياسة، ولهذا السبب نجد اليوم بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر إن الطريق الوحيد لمواجهة إيران هو تغيير بنية السلطة في هذا البلد"[2].

ومنع محاولات نهوض أية قوة إقليمية عربية أو غير عربية لخلق توازن في المنطقة، ولن تتوانى واشنطن في تبني سياسة التدمير والضغوط السياسية والحصار الاقتصادي أو العقاب أو الردع لكل عقبة أساسية أمام تطلعات واشنطن لتحقيق مصالحها القومية[3].

أن الاستراتيجية الأمريكية تقترب جيبلوتيكيا من القوس الشرقي لإيران ومن القوس الشمالي هناك تركيا الأطلسية التي ستصبح معبراً لنقل الغاز والنفط من وسط آسيا عبر المتوسط إلى أوروبا, أما القوس الجنوبي الذي يمثله المحيط الهندي وبحر العرب حيث الهيمنة الأمريكية البحرية, أما القوس الغربي فهناك البحر المتوسط الذي تهيمن به قواعدها وأساطيل متقدمة وإسرائيل, ومن الجانب الشرقي حيث إيران تعيق إكمال الحلقة وتقف سداً منيعاً لطموحات الولايات المتحدة من إطباقها. ولذا فهي تحاول إعداد العدة لمواجهتها, وما حدث بعد حرب الخليج

---

(1)P.Cennedy et al,ed,the pivotal status; anew frame work for U.S.policy in the developing world, New York.w.w.norton 1999

(2) سيد حسين موسوي, سياسة أمريكا وإسرائيل إزاء إيران، مجلة شؤون الأوسط الاستراتيجية, بيروت, العدد 109, شتاء 2003, ص175-179

(3)برويز إمام زادة فرد," النظام الدولي ومنطقة الخليج الفارسي", مجلة العلاقات الإيرانية الدولية, معهد الدراسات السياسية والدولية, طهران, السنة الأولى، العدد الأول، أيلول 2000م, ص23.

الأخيرة إلا دليل للتوجه الأمريكي في إكمال نشر أسطولاً جديداً, وبناء قاعدة في البحرين, وبهذه الصورة سيكون التدخل الأمريكي ميسوراً استراتيجياً في البحر والجو من دون خشية أو معوق ولم تكن هذه الصورة واضحة في أثناء الحرب الباردة بهذا الشكل.

لقد سعت إيران إدراكاً منها لأهمية موقعها الذي يتطلب سيراً أكيداً ومضموناً لامتلاك رادع نووي تقوي بها عمليات انفتاح إستراتيجيتها, لكي تحقق تفوقاً دائماً تعده أساساً لتحقيق أمنها، ويمكن أن يكون للسيطرة النووية توجهان أساسيان لاستخدامه كسلاح لمنع قيام الخصم عندما لا يستطيع الرادع أن يقوم به, وهدفه هو ردع الخصم من الإقدام على أمر, أو جعله يتردد في اتخاذ أمر ما, ويمكن استخدام تلك التقنية النووية لأغراض سلمية من جانب آخر(1).

تعد طبيعة القدرة العسكرية الإيرانية المتفوقة, من وجهة نظر الإدارة الأمريكية هي مسعىً لبسط سلطة إيران بشكل مركزي على أراضيها, ليس هذا حسب وإنما هو خلق قوة ردع للولايات المتحدة وحلفائها أيضاً في أية محاولات تهديد لأمنها القومي(2).

لقد تغيرت آليات وطبيعة المواجهة الأمريكية لإيران بناءاً على ما تميز به العقد الأخير من القرن الماضي من تغيرات مهمة وتأثيرات واضحة في أمن المنطقة, فضلاً عن تغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

فالحرب العراقية - الإيرانية والتغير في طبيعة المواجهة العربية الإسرائيلية وتنامي قدرات العراق الإقليمية واحتلاله للكويت وتفكك السوفييت في المرحلة الأخيرة، غير الخارطة السياسية والاقتصادية في المنطقة ودفع الأمريكيون إلى النظر لهذه التغيرات بأنها تمثل تحدياً مباشراً لأمنها القومي في الخليج العربي, وان النظم الخليجية لا تستطيع أن تؤدي دور مؤثر في الحد من التوترات المتعاقبة التي تجد مصادرها من معطيات مختلفة, كالنزاع على الحدود, وقيام حركات أصولية, وأنظمة راديكالية, ومن هذه المدخلات أدركت الولايات المتحدة بأن الحضور الدائم ووجودها المباشر سيدعم الأمن بفاعلية ويحافظ على المصالح الحيوية التي لا تعود مرتبطة برؤى مجردة كان يكون هناك هجوم مضاد, لذلك ذهبت الولايات المتحدة لاحتلال أفغانستان والعراق(3). وأن محاولة القوى الخارجية لتحقيق السيطرة على الخليج, يعد هجوماً واضحاً على المصالح الأمريكية, ومثل هذا الهجوم سيرد عليه بأية وسيلة, بما فيه القوة العسكرية.

---

(1) منعم العمار, عبد الرحمن داوود, "إيران وقابلية التكون من جديد رؤية جيو ستراتيجية محققة في الاستجابة الإيرانية لحقائق التغير الدولي والإقليمي", سلسلة دراسات استراتيجية, عدد 17, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد 2000م, ص38-40.

(2)وين ديفس, " أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا", مجلة شؤون الأوسط, مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق, بيروت, العدد 110, ربيع 2003, ص72.

(3)وين ديفس، المرجع السابق.

لقد أشار هنري كيسنجر في العام 1969م إلى أنه "لم تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية من وضع يسمح لها بإدارة برامجها على الصعيد العالمي ولا يمكن لها أن تفرض الحل الذي تتمناه إلا إذا استطاعت إتباع سياسة توازن بين الحليف الدائم الإسرائيلي وبين ممثلي المصالح من العرب وبالأخص عرب الخليج والجزيرة", وهذا ما أكده نيكسون في تصريحه "واجبنا أن نقي أنفسنا من أجل البحث عن حل مع الأخذ في الاعتبار جميع الصعوبات التي علينا مواجهتها[1].

يعتمد إعداد العدة لمواجهة إيران من وجهة النظر الأمريكية كله على أن إيران انتهكت المعايير الأساسية للسلوك الدولي وليس بعدها الإسلامي، وتوجهاتها إلى نقل التكنولوجيا, ثم أوحت إلى أن باب الحوار ممكن من الناحية العملية إذا رجعت إيران إلى المعايير والسلوك الدولي للعلاقات بين الدول.

إن سياسة الاحتواء المزدوج قد بالغت في حجم برامج إعادة التسلح وفرضت كثيراً في تصور التمديد الذي تمثله إيران على دول مجلس التعاون الخليجي, ولذلك تعرضت هذه السياسة لانتقادات استراتيجيين أمريكيين, كما أن ظهور السيطرة الأمريكية على المضايق والمعابر المهمة بما في ذلك مضيق هرمز وقنوات موزنبيق وباب المندب فضلاً عن استخدام وكيل [2]. أو بشكل مباشر بعد أن وضعت خطة كفيلة لحماية مصالحها الحيوية ومصالح الدول المتحالفة معها على أن تحتفظ بمركزها القيادي في توسيع قوتها كهدف أساسي لعرقلة أية قوة منافسة لها في الخليج العربي بعد احتلالها للعراق, حيث امتد نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري خصوصاً وظهرت قدرة الولايات المتحدة بتنفيذ سياستها بسرعة توظيف قواتها وتعزيزها في حرب الخليج الأولى والثانية وتحرير الكويت والإقرار لدعم حلفائها في الكويت, وبالتالي فان الوجود الأمريكي المكثف لقوة عظمى في الخليج سيزيد من حدة التصعيد باتجاه المواجهة مع إيران والتأثير في العلاقة بينهما يعد ذلك تحدياً واضحاً لأمن إيران القومي ويخلق لها حالة من القلق[3].

تؤكد الولايات المتحدة بان هدف الوجود العسكري وبقائه في الخليج هو مواجهة وردع أي تهديد محتمل من دول إقليمية سواء كانت ضعيفة أو قوية, ومهما يكن من أمر فان ذلك له تأثير على أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها.

وتعد المواجهة الأمريكية والغربية لإيران بالمحاصرة السياسية والاقتصادية قد تؤكد الشعار الاستعماري الصهيوني (فرق تسد) وبالتأكيد فان ميزان القوة الاستراتيجي في المنطقة لا يمكن أن

---

(1) عبد الرحمن محمد النعيمي, "الصراع الأمريكي على الخليج العربي", الطبعة الثانية, بيروت, 1994, ص75.

(2) عبد الكريم, مسلم, "الأهمية الاستراتيجية لخط الملاحة في المضايق العربية", رسالة ماجستير في الجغرافيا, كلية الآداب ,من جامعة بغداد, 1983, ص180.

(3) طلعت احمد مسلم, "الوجود العسكري الأمني في الوطن العربي", الطبعة الثانية , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 1998, ص189-229.

يتحسن لصالح إيران وبعض الدول العربية والسبب يعود, إلى المخاطر الحقيقية من السياسات الإسرائيلية التي تعد الأساس في تصعيد التوتر وإبقاء المنطقة بؤرة إقليمية تستدعي تدخل البنتاغون الأمريكي, تحت حجة إعادة الاستقرار للمنطقة, وما اقتراح السفير الأمريكي في إسرائيل (مارتن اندك) في أيار من العام 1993 ونظريته المعروفة (الاحتواء المزدوج) للعراق وإيران, إلا دليل على تشديد المحاصرة السياسية والاقتصادية لإيران[1].

و ظهرت الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بثلاثة عناصر منها[2]:

1- سياسة الاحتواء المزدوج في سياسة كلينتون تجاه المنطقة, وتعود بشكل خاص إلى (مارتن أنديك) و(أنطوني ليك) من مجلس الأمن القومي الأمريكي, وتهدف إلى محاصرة قدرة العراق وإيران لمنع تهديدها للاستقرار الإقليمي المجسد لمصالحها بيد أن وزارة الخارجية الأمريكية قد تخلت عن هذه السياسة جزئيا بسبب فشلها.

2- زيادة التعاون الدفاعي والأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي.

3- زيادة القدرة الأمريكية على التدخل العسكري في المنطقة وردع أية قوة تحاول التعرض لمصالحها في المنطقة.

أما في حالة إيران, فالولايات المتحدة تثير خمسة ميادين تبرر مخاوفها العميقة وتحاول وضع أساليب لمواجهتها, منها: الدور الإيراني العسكري والثوري الهادف إلى وضع إيران على خارطة المنطقة كونها دولة لها وزنها الإقليمي والدولي, كما أن إسرائيل ترى في إيران من ألد أعدائها وأخطرهم على مصالحها في العالم، أضف إلى ذلك المساعي الإيرانية للحصول على قدرات عسكرية وكيمياوية ونووية وصاروخية, وهذا ما يقلق الولايات المتحدة ويزيد من مخاوفها, وتورط إيران في الإرهاب الدولي, والدعم الإيراني المستمر لمنظمات وحركات إسلامية كحزب الله في لبنان وحماس ومعارضتها الشديدة لعملية السلام العربية الإسرائيلية والمشروع الشرق أوسطي الجديد[3].

تدرك إيران من حربها مع العراق, بأن للولايات المتحدة دوراً واضحاً باستمرار هذه الحرب لأكثر من ثماني سنوات بعدها مثلت الراديكالية والأصولية الإسلامية, وقد سربت تقارير بأن النظام الإيراني أصبح على حافة الانهيار في العام 1980م مما دفع واشنطن ضمنيا من استمرار الحرب على إيران [4].

---

(1) مسلم، المرجع السابق.

(2)عبد الرحمن محمد النعيمي, مرجع سابق، ص78.

(3) محمد علي, سرحان, " إيران إلى أين في عهد الرئيس محمد خاتمي" حوار الحضارات أم صراع حضارات, العدد 103, 1999/5/10, ص134-140.

(4) توفيق صرداوي, أمريكا والخليج, جريدة السفير, بيروت, مقال نشر في 1980/10/13.

يعد الحظر الاقتصادي المفروض على إيران سلاح ذو حدين, ففي الوقت الذي باستطاعة واشنطن جر بعض الدول إلى مساندتها وتأييد سياستها, إلا انه في المقابل قد يدفع البعض الآخر للتعاطف مع إيران, وهذا ما دفع العديد من الدول الأوربية إلى التعاون مع إيران لمواجهة الحظر وتوثيق علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية معها، ومن توافق المصالح للعديد من الأطراف الدولية المؤثرة مع إيران قد تعارض مصالحها الاستراتيجية مع المصلحة الأمريكية، مما وفر فرصة استثمار تطورات الحظر لصالحها، ولهذه الأسباب أثبتت سياسة الاحتواء المزدوج لم تكن سياسة مجمع عليها وبإمكانها أن تتحول إلى سياسة وموقف للأسر الدولية إزاء الدولتين [(1)].

ولذلك فالغرب دعوا إلى اتخاذ أسلوب جديد يضفي باتخاذ تدابير أخرى أكثر صرامة, وقد حمل (جهانكير اموزكار) بعنف على سياسة الولايات المتحدة المفروضة ضد إيران ويرى أن الحظر الاقتصادي والعنف السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة حيال إيران لا يفضي إلى نتيجة, وان هذه السياسة ستنعكس سلبيا على المصالح الأمريكية واتخاذ الحوار النقدي، والتخلي عن استراتيجية المواجهة, وما تصريحات شوارسكوف قائد قوات التحالف في حرب الخليج الثانية في العام 1991م حول احتلال العراق للكويت وتأكيده: "إن غزو الكويت واحتلاله كان نتيجة انهيار توازن القوى آنذاك" وأن انهيار التحالف الأمريكي الأوربي, يمكن أن يؤدي بإيران ودول أخرى بعدم انصياعها للقوانين الدولية مثلما فعل العراق, وما كان ليفعل إلا من ظهور منافسة واسعة النطاق بين القطبين التي أدت بالنتيجة بان تكون عاملاً أساسياً على مواصلة سياسة عدم الانصياع والعرقلة والتمرد على الإرادة الدولية، وخوفاً من أن تسلك إيران السلوك نفسه, حينما كانت الولايات المتحدة تتجه باتجاهين[(2)]:

الاتجاه الأول – التعاون بشفافية ومرونة مع القوة الدولية والتحالف لكي يستمر التحالف على وضعه وبفعالية مؤثرة.

الاتجاه الثاني – هي تعمل على الضغط والتلويح باستخدام القوة لكي تحصل على أهدافها، وتعتمد الاستراتيجية الأمريكية في المرحلة الحالية والمقبلة على التوجه التالي:

1- المحافظة على عالم أحادي القطبية لعالمها اليوم من دون منافس.

2- لا يمكن السماح لأي ائتلاف قوي لا يشمل الولايات المتحدة, والهيمنة على النظام العالمي وقيادته لمواجهة الدول الإرهابية عسكرياً, حيث أكد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في حزيران في العام 2003م في حفل تخرج كلية ويست بوينت العسكرية. "إن أمريكا تملك القوة

---

(1) برويز إمام زادة فرد, النظام الدولي ومنطقة الخليج, مجلة العلاقات الإيرانية الدولية, معهد الدراسات الدولية, العدد الأول, السنة الأولى,طهران, أيلول 2000, ص23.

(2)عبد الناصر ناصر," العقوبات الاقتصادية الذكية", مجلة شؤون الشرق الأوسط, مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق,بيروت, فصلية, العدد 102, ربيع 2001, ص129.

العسكرية التي لا يمكن تحديها, وهي تنوي المحافظة على هذا الوضع, بحيث تجعل من سباق التسلح النووي المزعوم من الحقب الماضية بلا معنى, وسوف تعيق أي تنافس بين قوتها والقوى الأخرى, وليس فقط تحقيق استراتيجية ليبرالية وتدعيم المؤسسات الديمقراطية وإنما القضاء على القوى الإرهابية في العالم".

لقد ذكر(بول وولفنتر) مساعد وزير الدفاع الأمريكي في البنتاغون حول مذكرة كتب بها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي "يتعين على الولايات المتحدة الحؤول دون ظهور منافسين في أوروبا وآسيا". وقد اعتمدت الولايات المتحدة على استراتيجية (الاختراق) بالإسراع في التفوق على القوى الأخرى بزيادة الإنفاق العسكري لتطوير تكنولوجيا قواتها, وان على الولايات المتحدة أن تجابه الدول الخطيرة التي تهدد حليفتها إسرائيل, ومصالحها الحيوية والنفط في الخليج العربي, ويؤكد بول "يجب أن يطمئن حلفاء أمريكا ويرتدع أعداؤها[1].

المتغيرات الدولية والإقليمية لسياسة المواجهة :

أن قيام الغرب بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية المتواصلة والحشد العسكري المكثف مما يستدعي الوقوف بحزم على مواجهة قوة الاستكبار العالمي, ومن شأنه أن يعود سلباً على الوضع الداخلي في إيران, بما لا يرغب فيه المتشددون الذين يطمحون إلى المحافظة على سلطتهم والتمسك بالقيم التي جاءت بها ثورتهم[2].

وإن الاحتواء وإجراءات الحظر الاقتصادية, قد يدفع بالمتشددين والإصلاحيين إلى جعل سيناريو امتلاك إيران للسلاح النووي أكثر رجحاناً, ويزيد من التقاطع في العلاقات الأمريكية الإيرانية ويتجاوز بذلك العلاقة المصلحية, ومن هنا جاءت رغبة واشنطن في رسم سياسة عسكرية أكثر انسجاماً من الوضع الجديد بعد أن زالت منه المحددات الكبرى التي حكمته متمثلة في الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي, وزوال الأنظمة الشيوعية في شرق أوربا، وبذلك يمكن استثمار العلاقات الدولية القائمة على شبكة من المصالح التي يحكمها عاملان هما:

1- التأثير على التعاون المتبادل بين الدول.

2- دور الثورة التكنولوجية من تأمين المصالح.

وكان لهذين العاملين دور مهم من زيادة الأهمية للأمن الاقتصادي فضلاً عن الأمن العسكري. وهو ما دفع واشنطن للسعي لإدارة النزاع الدولي من خلال التحكم في الصراع العسكري والسياسي فضلا عن القابلية في التحكم في الصراع الاقتصادي.

---

(1)عبد الناصر ناصر، المرجع السابق.

(2) احمد داوود اوغلو, "العرب وإسرائيل وإيران", مجلة شؤون الشرق الأوسط, مركز الدراسات للشرق الأوسط, بيروت, العدد115, سنة 2004, ص: 93.

وقد تكمن صعوبات واضحة في كيفية التعامل الأمريكي وجماعات متطرفة أو أحزاب أصولية دينية أو قومية تلجأ إلى امتلاك واستخدام أسلحة الدمار الشامل قد تحصل عليها بطرق سرية بسبب الظروف الدولية المعروفة. ولذلك فان الولايات المتحدة تسعى لإقامة شراكة أمنية مع حلفائها في المنطقة من أجل التنسيق فيما بينها لمواجهة الدول, و أكد باول أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب "إن سياسة الولايات المتحدة تعارض بحزم التعصب والتطرف, سواء كان دينياً أو إعلامياً بطبيعته" [1].

وأعدت لجنة من وزارة الدفاع الأمريكية في العام 1996م, تقريرهم الشهري" عن المخاطر والتهديدات التي ينتظر أن تواجهها الولايات المتحدة في المستقبل المنظور بعدما وصف إسرائيل بأنها" تلك الدولة المحاطة بأعدائها العرب", مؤكداً بأن إيران والعراق قبل الاحتلال يمثلان الخطر الأكبر والتحدي المستمر للمصالح الأمريكية [2].

وتنامي نشاط المنظمات الإرهابية ذات الفلسفة الراديكالية, والحركات العنصرية المعارضة للوجود العسكري الأمريكي مما يدفع الولايات المتحدة بان تضع في حسابها العمل على[3]:

1- تجريد دول المنطقة من أسلحة الدمار الشامل خصوصاً القوى الإقليمية الكبرى كالعراق وإيران.

2- دفع الفلسطينيين لتقديم تنازلات, واحتواء إيران كقوة معارضة لعملية السلام.

3- تقرير الإبقاء على الوجود الأمريكي في الخليج العربي والإكثار من المشاورات المشتركة لتحقيق أعلى قدر من المصالح.

وقد استندت البنية الفكرية لهذه المؤسسة في المشروعات الاستراتيجية على دعامتين:

أولا- إثارة الفتن والقلاقل في داخل إيران.

ثانيا- شن حرب نفسية واسعة النطاق ضد إيران.

ويمكن أن تكون عمليات تنفيذ استراتيجية المواجهة بالنقاط التالية[4]:

1- تطبيق قانون "داماتو" للمقاطعة الاستثمارية في العام 1996م الذي كانت تسعى من ورائه الإدارة الأمريكية في تطبيق سياسة الاحتواء مع النظام الإيراني.

2- إبراز إيران كدولة مناوئة للسلام في الأسرة الدولية.

---

(1) http//:www.alaminsanin.net

(2) محمد النابلسي,"العلاقات العربية-الإيرانية بعد الحرب الأفغانية", مجلة شؤون الأوسط, , مركز الدراسات الاستراتيجية للأبحاث والتوثيق, بيروت, العدد 109, شتاء 2003, ص53

(3) مجلة العلاقات الإيرانية الدولية, "النظام الدولي ومنطقة الخليج بين حقائق الماضي والحاضر وآفاق القرن الواحد والعشرون", السنة الأولى, العدد الأول, 2003, ص17-18.

(4)مجلة العلاقات الإيرانية الدولية، المرجع السابق.

3- الضغط على روسيا والصين لإيقاف تعاونهما النووي.

4- الضغط على الصين واليابان بهدف تقليص تعاونهما مع إيران وتحديدهما بشروط.

5- الضغط على تركيا والوطن العربي وآسيا الوسطى والقوقاز لتقليص تعاونهم مع إيران.

6- زج اسم إيران في ما أسماه الرئيس بوش"بمحور الشر".

إن تعبئة القوات المسلحة الأمريكية, وإعلان مواجهتها لطرد القوات العراقية من الكويت, تحت غطاء الشرعية الدولية, بشن هجمات "صاروخية وجوية" في عملية "عاصفة الصحراء" كان لها أهداف أخرى تطمح واشنطن لتحقيقها, إلا وهي أخطار الدول الإقليمية الرئيسية في المنطقة بأن لها المصير نفسه فيما لو حالت دون تحقيق الاستراتيجية في المنطقة، وتهديد أي من حلفائهما وهذا ما أكده"دك جورج بادي" أحد المستشارين للأمن القومي الأمريكي "إن عمليات عاصفة الصحراء أعطت نتائج ايجابية وبناءة عن توجهات العالم النووية وجعلته يميل نحو الاستقرار وانسب وضع من السابق"[(1)].

ويأتي لتنفيذ التوجهات الأمريكية ويسمح بإمكانية ترجمة المواجهة مع القوى الإقليمية التي تحاول الامتلاك للأسلحة النووية ومنها إيران, وجعلها هدفاً سهلاً لها, وبعد عقد من الزمن استطاعت إيران أن تمتلك مجموعة خيارات للمواجهة الأمريكية منها, الانتقام بعمليات عسكرية واسعة النطاق, ومنها دك إسرائيل بصواريخ بعيدة المدى اعتماداً على مخزونها الصاروخي الضخم، واستطاعتها تحمل الضربات الجوية بحكم عمقها الجغرافي هذا فضلاً عن إمكانية تقديمها المزيد من الدعم المالي والفكري والسياسي للقوى السياسية في المنطقة, تدفع إيران لحزب الله ثلاثين مليون دولار سنويا, إلى جانب ما يفوق هذا الرقم بملايين الدولارات لحركة حماس والجهاد الإسلامي والمجاميع الأخرى, ولجميع الأطراف المناوئة لإسرائيل, وتوظيفها لأعمال مضادة على نطاق واسع [(2)].

تدرك إيران أن الخريطة السياسية للوطن العربي والعالم الإسلامي قد تغيرت بعد احتلال العراق وأفغانستان, مما أدى إلى إضعاف الوطن العربي في مواجهة إسرائيل كما أن استهداف إيران وإضعافها من الناحية الاستراتيجية والعسكرية سوف يسهم في إضعاف العالم الإسلامي الذي تعد إيران احد أعمدته، وقد ينسحب على العلاقة الحضارية بين العالم الإسلامي والغرب من أن الولايات المتحدة تبنت فكرة تغيير الأنظمة كما حدث في العراق وأفغانستان، ومع القيادة

---

(1) مجلة العلاقات الإيرانية الدولية, "النظام الدولي ومنطقة الخليج بين حقائق الماضي والحاضر وآفاق القرن الواحد والعشرون", السنة الأولى, العدد الأول, 2003, ص17-18.

(2) Katizman Kenneth, " Beyond dual contribute" the Emirates occasional papers, no. 6, first published Abul 7 haby the emanates center for strategic studies & resealed, 1996, p.12

الفلسطينية, وهذا التوجه قد يرمي بظلاله على أنصار الملكية في إيران من التطلع إلى استعادة سلطانهم, ويمكن معرفة التوجه الأمريكي الجديد في إعادة النظر في مناهج التعليم وتقييد التعليم الديني بوجه خاص, وهو ما تحقق في بلدان عديدة, ووضع المدارس الدينية فيها تحت إشراف الحكومة كما حدث في الباكستان واليمن, أو تنقيح مناهج قائمة بالحذف أو الإضافة, كما حدث في دول أخرى كثيرة[1].

تدل هذه المؤشرات على أن الولايات المتحدة ذهبت إلى حد محاولتها إعادة صياغة العمل العربي والإسلامي لكي تجعله أكثر قبولاً للنموذج الغربي أو أكثر احتراماً منه, فضلاً عن الممارسات الأخرى للولايات المتحدة بشكل موازي لذلك هو التدخل الخارجي في ما يتعلق بحقوق المرأة والمنظمات الأهلية وحقوق الإنسان.

إن التدخلات الأمريكية في المجال السياسي والثقافي والاجتماعي المتمثلة في فرض النموذج العلماني الأمريكي على المجتمعات العربية والإسلامية، أو الترويج له من خلال القوانين وبرامج التعليم, من شأنه خلق ردود فعل أو مقاومة له سيما بالتخريب أو صراع الحضارات الذي يعد أحد المصادر التي يتغذى منه العنف والتطرف, واتساع رقعة العنف المضاد, وفرض النموذج الأمريكي بقيمه على الواقع العربي والإسلامي, وما بين الثقافتين هناك تعارض يتعلق بفلسفة الرؤيا الدينية والعلاقة مع الله من جانب، واختلاف القيم ما بين النموذجين. وهذا ما يضاعف من جرعة التوتر والتضييق على الدول الإسلامية في إطار استراتيجية استباق الخطر الذي أعلنته واشنطن, وبمقتضاها أعطت لنفسها الحق في الإجهاض على أي عدوان محتمل.

ذهب الغرب إلى تضخيم الخطر الإيراني المعبر عنه في المشروعات العسكرية التقليدية وغير التقليدية لترويع النظم الخليجية والقوى الإقليمية الأخرى، هذا ما أكده السفير الأمريكي في الكويت (ناتانيال هاول) بقوله "بالرغم من كون إيران دولة إقليمية ومهمة لا يمكن تجاهلها في الخليج, وما تمثله هذه المنطقة من صلة حيوية مباشرة بأمن مصالح إيران ودورها الإقليمي, إلا إننا لا نرى الخليج تابعا لها ولن يصبح الخليج بحيرة إيرانية"، ويأتي الوجود العسكري الأمريكي لضمان عدم حدوث ذلك [2].

وما أكده جيمس بيكر وزير الخارجية في إدارة (جورج بوش) الأب في العام 1987م قائلاً "لقد تعزز مركزنا (كقوة عظمى وحيدة) وأصبحنا نتمتع بقوة ومصداقية هائلتين في مختلف أنحاء العالم, ونقف على قمة نفوذنا في الشرق الأوسط"، وتحاول واشنطن الحؤول دون امتلاك الدول

---

(1) د.فهمي هويدي, "دراسات ومقالات" احتلال العراق وتداعياته" ملتقى العلماء المسلمين المنعقد في 10-12/يوليو/2003 بوتراجايا, ماليزيا، ص62-63.

(2)عبد الرحيم, مفيد" السفير الأمريكي السابق في الكويت"(ناتانيال هاول): عن واشنطن استخدام عقوبات ذكية ضد العراق, مجلة الوطن العربي, العدد 1241, 2000/12/15, ص20.

الأخرى للأسلحة غير التقليدية لتهديد مصالحها, طالما تسعى للهيمنة العالمية والعيش في ما يسمى بالقرن الأمريكي[1].

إن الاستراتيجية الأمريكية تعمل على أن تكون الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم وأنها ستواجه أية قوة إقليمية أو دولية تقف عائقا أمام هذا التوجه, وأمام طموحاتها ومصالحها القومية؛ حيث أشارت (مادلين اولبرايت) وزيرة الخارجية في إدارة (كلينتون) بتصريح أدلت به في مؤتمر الدول السبعة الكبار الذي عُقد في (Denver) في العام 1997م, "إن الولايات المتحدة هي الدولة التي لا غنى عنها". وكانت هذه الرؤيا الأمريكية قد جاءت على لسان (جورج بوش) بقوله "إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكيا" [2].

إن سياسة الحصار والتطويق الأمريكية في مجال الاحتواء السياسي والعسكري، وذلك حينما استخدمت ضد السوفييت أخذت تطبيقها ضد المنافسين لها بتطويقهم بمجموعة من الأحلاف والقواعد وذلك من أجل السيطرة المحكمة عليهم، وبما أن منطقة الخليج هي مسرح للتنافس الدولي كونها قلب العالم بسبب ما تتصف بها المنطقة من موقع حيوي واقتصادي, خصوصاً النفط الذي يحتل مركزا مهماً وفعالا في الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية الدولية [3].

فان الولايات المتحدة أخذت بزيادة تعاملها الدولي في وضع استراتيجية (الاحتواء) موضع التنفيذ, ومنها كانت نقطة البدء في إعلان المواجهة تحت ذريعة حماية أمنها من أي تهديد محتمل, ومثلما كانت الولايات المتحدة تأخذ ظهور السوفييت كقوة مؤثرة في السياسة العالمية كحجة لتحقيق أغراضها ومصالحها, فهي تنحى المنحى نفسه تجاه إيران كقوة إقليمية مؤثرة في منطقة الخليج العربي تسعى لتثبت نفوذها فيه[4].

بعد أن أطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش على إيران, بأنها تقع في محور الشر في خطابه في كانون الثاني/ يناير/2003م, وبعد التمعن في الوثيقة فأنها تمثل فكرة الانتقال من استراتيجية الردع والاحتواء إلى استراتيجية الهجوم الوقائي, أو الحروب الاستباقية (Preemptive), فمنذ أيام كلينتون لم تأت الوثيقة من فراغ, فكانت حادثة 11/أيلول/سبتمبر, فضلا عن عناصر في الإدارة الأمريكية لها دور أساسي في صياغة السياسة الأمريكية, مثل ديكشيني, وسكوتر ليف, وريتشرد بيرل, وفي أواخر عهد الرئيس جورج بوش الأب في العام 1992 تم رفض هذه الوثيقة وعدها تذهب إلى الحد الأقصى من إطار (العلاقات الدولية)، أما

Rprogre,1987..SS.S foreign police's MoscowU.Apms and cloliare, Root of U (1)

(2) مازن إسماعيل الرمضاني, "الواقع الدولي الراهن في ضل الهيمنة الأمريكية", مجلة شؤون سياسية, عدد 20, 1994, ص31

(3)حامد ربيع, المتغيرات الدولية وتطور مشكلة الشرق الأوسط, دمشق, مطبعة الخليجي, 1979, ص69.

(4) فؤاد المرسي, العلاقات المصرية والسوفييتية(1943-1956), القاهرة, دار الطباعة الحديثة, بلا, ص1994.

مجمع الصقور في الإدارة الأمريكية, وما يسمى (الجمهوريين الجدد), كانت أفكارهم تحمل فكرة "ينبغي الاتفاق على عظمة أمريكا" ومن هنا جاء الانتصار الأمريكي ليس بسبب استراتيجيات متقدمة وتكتيك مميز, وإنما بسبب لوجستية عالية لا تنضب" هذا ما جاء به كيسنجر في قوله "وعندما تتحرك الولايات المتحدة يتغير العالم" وما كانت أحداث أيلول إلا عاملاً جديداً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, وكان الشعار الكبير عند كلينتون "الاقتصاد أولاً" كأساس لسياسة (التورط والتوسع)، وبذلك تبدلت الاستراتيجية من التركيز على المصالح الأمريكية إلى التركيز على الوضع (الأمني والمصالح المطلقة). من ذلك التركيز على سياسة الضربة الاستباقية وتؤكد الوثيقة للاستراتيجية الأمريكية: بان الولايات المتحدة لا تسمح بان تصبح هناك دولة أقوى منها, وتأكيد رامسفيلد "على أن الحرب الاستباقية أو الوقائية" سيكون العراق والرئيس صدام حسين هو المختبر الذي يطبق فيه إمكانية تفوق واشنطن واختبار إستراتجيتها, ومن ثم تسويقها إلى منطقة الشرق الأوسط أو ربما العالم كله[1].

لقد رأى ريتشارد هاوس مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية, أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية يتمثل في دفع الدول والمنظمات الأخرى إلى التكامل في ترتيبات تجعل العالم يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة، وتعد أحداث أيلول الذريعة الأمريكية التي جعلتها تنفذ خططها كإمبراطورية العصر إلا أن الشيء المميز لها عن سابقاتها, هو غياب سلطة أدارتها الفعلية داخل الدول أو المناطق المهيمنة عليها, ويبدو أن رغبتها في الوقت الحالي هو عدم إدارة هذه الوحدات منها يعود لسببين [2]:

السبب الأول: يتعلق بإيديولوجيتها, والأفكار التي طرحتها مؤسسات الولايات المتحدة المتعلقة بالحرية, ورفض كل أشكال الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

السبب الثاني: يتعلق بحرية السوق وبعد الحرية تشكل ركيزة المجتمع, والتبادل التجاري القائم على حرية الاقتصاد, فكلما زادت درجة عمق الحرية في التجارة والديمقراطية, قلت الحروب وذلك لاستحالة دخول الشركاء في صراع مع شريكه, أو الولايات المتحدة لا تتدخل بشكل مباشر في إدارة العالم مما يضمن لها فاعلية كبرى في عدم إنفاق عوائد مردوديات العمليات

(1) جورج بوش," السياسة الأمريكية وعقيدة بوش العسكرية", الشرق الأوسط, وثائق وتقارير, مجلة شؤون الأوسط, العدد 102, ربيع 2001, ص131

(2) سويم العربي," الاستراتيجية الأمريكية, التناقض الكامن", مركز الدراسات الاستراتيجية للتوثيق والبحوث, مجلة شؤون الأوسط, العدد 110, ربيع 2003, ص34.

الاقتصادية في تنظيم الإدارة للعالم بشكل فعلي, والاستفادة من هذه العوائد في تقوية قاعدتها العسكرية والتكنولوجية وبنائها, الشيء الذي لم تقم مثل الإمبراطوريات التي سبقتها في العالم [1].

إن من المتغيرات الدولية لسياسة المواجهة الأمريكية التي تنقلت من فكرة الردع النووي – الذي كان يهدف إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية – إلى مرحلة التعايش السلمي وما بعده بالوفاق الدولي وما ينقل الصراع إلى مناطق العالم الثالث, ومنها الخليج العربي الذي تعده مناطق نفوذ مهمة لإستراتيجيتها, وجاءت فكرة التدخل السريع الذي وضع أسسها كيسنجر-في السبعينيات وحدد مجالها من باكستان إلى الأردن, ومن مصر إلى كينيا. وحسب تقرير وزير الدفاع الأمريكي في زمن ريغن كاسبر واينبرغر فان القوة لا يمكن اللجوء إليها إلا من [2]:

1- تعرض المصالح الحيوية أو حليفاتها للخطر.

2- لا يمكن استخدام القوة إلا في نهاية المطاف.

بيد أن الحرب ضد العراق, هي عملية تصحيح للواقع الذي ينبغي أن يكون عليه العالم الثالث سوقاً حرة للمصالح الأمريكية, وإن أية دولة تطور إمكانياتها التكنولوجية بما يتعارض ومصالحها العسكرية فهي يمكن أن تصبح عرضة للغزو آجلا أو عاجلا وهذا ما أكده ديكشيني- الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في العام 1990م - بقوله "من الممكن أن تدخل أنظمة معروفة بعدائها لأمريكا من دول العالم الثالث، ولأسباب مختلفة في صراع مع الولايات المتحدة بالرغم من تمتع أمريكا بقدرات اكبر منها"[3].

إن الأسلوب الجديد في إدارة العلاقات الدولية بإعطاء الدول انطباعاً بأنهم أصحاب سيادة ولكنها في الواقع سيادة "ضمن المنظور الأمريكي" التي تؤكد دائما أن أمريكا قبل كل شيء، ومن الممكن أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استثمار (مبدأ التطويق) الذي تمارسه ضد الاتحاد السوفييتي السابق, ويشكل أكثر ايجابية, وذلك بتوسيع المجموعة العالمية ذات الاقتصاد الحر, مع تأسيس شراكة لبقاء نوع من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية واستمرارها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو الحال في حصار إيران والتأثير عليها اقتصاديا[4].

قد تلجأ السياسة الأمريكية مع إيران إلى التهديد و المواجهة ويمكن أن تخضع إلى قواعد القانون الدولي وعلاقاتها مع إيران لثلاث أغراض:

---

(1) Caspar W.Weinberger "the use of military power "Dis Coyrs devant to national press clauk.Washington, D.C. 28 Nov, 1984,U.S. detence strategy foreign affairs, vol. 64, 1984.

(2) Caspar W.Weinberger "the use of military power.p.t.

(3) Dick Cheney, statement of the security of defiance Dick Cheney before the senate budget committee in consecution with the FY,1999, budget for the department of defiance, 5th February 1990 .

(4) Michel Bugnon Morcland, L Monique total iffier caber 97, p.256.

أولاً: من أجل قبول الدول لسلوكها, لابد من أن تتماثل مع القوى الأخرى لتفادي إطار علاقاتها الدبلوماسية, مما يسمح باتساع حركتها في المنظمات الدولية.

ثانيا: يفسح لها المجال بتغيير الأسس والقواعد القانونية والأخلاقية في ضوء قوتها لتغيير قواعد القانون الدولي.

ثالثا: اللجوء إلى القانون يسمح لها بتغطية النوايا ذات الطابع الاستعماري في السيطرة على اكبر احتياطي نفطي في العالم وضمان أنها بصيغة شرعية [1].

إن مؤازرة مؤسسات اقتصادية كبرى للإدارة الأمريكية وهي صندوق النقد الدولي (IMF.International Monetary Fund), والبنك الدولي (W.B .World Bank) ومنظمة التجارة العالمية (WTO. World Trade Organization), وهما المؤسستان التي تحيط بهما السرية في مسألة اتخاذ القرار, مما جعل دول العالم الثالث تخشى من معالجة قضاياها الاقتصادية بمعزل عن التوجهات الأمريكية، إلا أنها لا تتمكن من الحصول على تمويلات مالية لمشروعاتها إلا باستعانة أمريكا لطلباتها في الصندوق وللمؤسسات الأخرى, انعكاساً لجدول الأعمال فقط, لمراعاة مصالح ومؤسسات تحتكر قطاع التجارة العالمية [2].

وأكدت الايكونومست " بدورها أن صندوق النقد الدول IMF , ومنظمة التجارة العالمية WTO أصبحتا أداة فعالة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول النامية ومن ضمنها إيران التي تمارس عليها ضغوطاً اقتصادية، إذ تبنت الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات لتخفيض عزيمة المستثمرين في قطاعي النفط والغاز في داخل إيران منذ العام 1995م, حيث وقع كلينتون قراراً يمنع الشركات الأمريكية أو فروعها الخارجية من التعامل تجارياً مع إيران – وفي العام 1996م, أقرت واشنطن مجموعة من المقررات تفرض بموجبها على الشركات الأجنبية التي تستثمر أكثر من عشرين مليون دولار سنوياً في قطاعي النفط والغاز في إيران [3].

والمعارضة الأمريكية التي أعلنها "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي في ديسمبر من العام 2001م في أثناء زيارة الرئيس الكازاخستاني إلى إستانا، عن منعها من نقل النفط عبر الأراضي الإيرانية، الذي تفسره واشنطن بان ذلك يعزز من دور إيران في بحر قزوين.

---

(1) Michel Bugnon Morcland المرجع السابق.

(2) احمد بهاء الدين, "العلاقات الإيرانية الأمريكية, بين الممكن والمستحيل", مجلة السياسة الدولية, القاهرة العدد 134, سنة 1998, ص202.

(3) حماد احمد حماد, باحث سياسي, مجلة شؤون الأوسط, مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق, العدد 110, ربيع 2002, ص199

المبحث الثاني

العلاقات الإيرانية الخليجية بعد احتلال الكويت في العام 1991م

وقفت إيران منذ اللحظة الأولى للأزمة العراقية الكويتية موقف ترقب للأحداث لمعرفة إمكانية تطورها ومدى تأثيرها على الأمن القومي الإيراني من عدمه، حيث كانت المشكلة الإيرانية العراقية لا تزال مستمرةً وقيد مفاوضات بين الطرفين بالرغم من توقف الأعمال العسكرية، ومع بداية الأزمة هاجمت بعض وسائل الإعلام الإيرانية الكويت نظراً لموقفها الداعم للعراق في حربها مع إيران، ولكن جاء الموقف الإيراني من عملية الغزو مؤيداً لقرارات مجلس الأمن حيث طالبت العراق بالانسحاب الفوري، وأيدت فرض الحصار الاقتصادي على العراق بل ودعت الدول للالتزام به[1].

كان لإيران عند الغزو مشكلات حدودية معلقة مع العراق لم يستطع أي منهما حسمها عن طريق الحرب، وكانت القوات العراقية تحتل مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية، وكانت هناك قضية الأسرى لدى الطرفين فضلاً عن رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر في العام 1975م، الخاصة بتحديد الحدود الجغرافية بينهما، وفي الوقت نفسه فإن علاقات إيران مع الدول الغربية والعربية الخليجية تتسم بالتوتر بسبب مساندة هذه البلدان للعراق في حربه مع إيران، ولذلك وجدت إيران في الغزو العراقي للكويت فرصة لتصفية حساباتها مع طرفي النزاع[2].

وترك الاحتلال العراقي للكويت آثاراً سلبية على المنطقة فقد ألغى الاحتلال وجود دولة عربية خليجية، وتجاوز السلطة الشرعية فيها، ومثّل ذلك تهديداً للخليج في ضوء حشد العراق لجيشه على الحدود الشمالية للسعودية، كما أثر الاحتلال في استقرار منطقة الخليج وأمنها، وأخل بالتوازن الموجود فيها نتيجة للتهديد المباشر للثروة النفطية الخليجية التي تعد عنصراً فاعلاً من عناصر نفوذ دول الخليج في السياسة الدولية، فضلاً عن أن تسوية مشكلات الحدود بين الدول عن طريق الغزو والاحتلال يشكل سابقة خطيرةً في العالم العربي، يمكن أن يفتح ملفات عديدة لمشكلات الحدود في المنطقة، وينتهي إلى دوامة من الصراعات المسلحة على الحدود، إذ إن الموقف الإيراني القائم منذ المراحل النهائية للحرب يهدف إلى زوال كل صور البقاء للقوات

---

(1) بن حميد، هادي نايف، تطورات العلاقات السعودية الإيرانية من الأزمة إلى المصالحة (1979-2001) رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة حلوان، مصر،2001، ص: 85.

(2) جاد، عماد، دول الجوار الجغرافي حسابات المكسب والخسارة، مجلة السياسة الدولية، عدد 103، يناير، 1991، ص: 78.

الأجنبية في المنطقة، وضرورة ترك أمن الخليج لمسؤولية دوله، فهاجمت توقيع الدول الخليجية على إعلان دمشق مع كل من مصر وسوريا[1].

وبانتهاء أزمة الخليج الثانية بدأت السعودية تعمل على مد جسور التعاون مع إيران، محاولة لتضييق شقة الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، والعمل على تحقيق ما يعود بالخير والفضل على الخليج بشكل عام، وإرساء علاقات قائمة على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونتيجة لذلك فقد حدث تغير كبير في العلاقة بين إيران ودول المجلس لا سيما السعودية، وبدأت العلاقات تعكس مؤشرات ودية في مرحلة ما بعد الحرب، حيث دعا الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز آل سعود إلى وقف أي تحريض إعلامي ضد إيران، وفي المقابل أعلن الرئيس الإيراني رفسنجاني فذكر: " إن سياسة إيران الفجة قد خلقت أعداء بغير داع"[2].

لقد شكلت عملية غزو العراق للكويت نقطة تحول مهمة في العلاقات الإيرانية الخليجية التي جاءت نتيجة مباشرة لقبول إيران لقرار الأمم المتحدة رقم (598) لوقف إطلاق النار بين إيران والعراق، وكان الموقف الإيراني من حرب الخليج الثانية رسالة موجهة إلى دول مجلس التعاون تتضمن الذي يمكن أن تؤديه إيران، لقد أثبتت إيران منذ اندلاع الأزمة، سياسة مرنة ومتحركة تتميز بخطوط مفتوحة على مختلف الأطراف في الأزمة بهدف الحصول على أكبر قدر من المكاسب لصالح الدور الإيراني بعد انتهاء الحرب، ففي المرحلة الأولى أكدت القيادة الإيرانية سواء المتشددة منها أو المعتدلة على إدانة الاحتلال العراقي للكويت وقبول الحل العسكري ضمنياً لإخراج القوات العراقية منها[3].

ويمكن تفسير ذلك من إعلان إيران رغبتها في تقوية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف الحصول على مساعدات واستثمارات مالية من دول المجلس لتحسين النمو الاقتصادي الإيراني.

وفي المقابل فقد رحبت الدول العربية كافة والخليجية بوجه خاص برغبة إيران في تحسين علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وتطويرها ، وانعكس ذلك في قمة التعاون الخليجي في العام 1990 الذي جاء في بيانه ما يلي [4]:

1- الترحيب برغبة إيران في تحسين علاقتها وتطويرها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(1) العلي، خالد، مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية، المستوى الإقليمي والإسلامي والدولي، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1991، ص:62.

(2) برهوم، محمود، نافذة على أزمة الخليج خفايا وحقائق، مركز القدس للطباعة، عمان، الأردن، 2001، ص: 95.

(3)برهوم، محمود، المرجع السابق.

(4) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1990، ص: 144.

2- إقامة علاقات مميزة مع إيران على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين والتراث التي تربط بين دول المنطقة.

3- العمل بجدية وواقعية على حل الخلافات العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الدورة الثانية عشر لاجتماعات المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي التي عقدت في لكويت في 23-25 من العام 1991م، أوصى المجلس بحرية كل دولة في إبرام ما تشاء من معاهدات وتعاون ثنائي مع إيران إيماناً بوجود تعاون في العلاقة بين كل من دول المجلس وإيران، وذلك بحكم طبيعة المصالح بينهما[1].

ومع تخلي إيران عن مبدأ تصدير الثورة لتداعيات الحرب العراقية الإيرانية، ووفاة الخميني وحدوث التحولات الدولية والإقليمية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصبح السلوك الخارجي الإيراني أكثر واقعية واعتدالاً، وذلك لتحقيق برنامج الإصلاح الداخلي وإعادة البناء والخروج من العزلة الإقليمية والدولية، وهو ما أدى إلى التحسن التدريجي في العلاقات الخليجية بصفة عامة[2].

الصراع الداخلي بين أجنحة الحكم الإيرانية وانعكاسه على العلاقات الإيرانية الخليجية:

إن الصراع بين أجنحة الحكم في إيران بين المحافظين والإصلاحيين حول العلاقات الإيرانية الخليجية أثرت على السياسة الخارجية الإيرانية خصوصاً تلك التي لها علاقات مباشرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً بعد الإصرار الإيراني على عدم طرح قضية الجزر الثلاث الإماراتية للنقاش، واتهام البحرين لإيران بالتورط في الاضطرابات السياسية في البلاد في العام 1994م، وامتدت التوترات إلى مسألة الحج عندما عادت السعودية إلى تخفيض عدد الحجاج الإيرانيين إلى (55) ألف حاج وفقاً لحصتها المقررة بعد أن سمحت لها ابتداءً في العام 1990م بضعف هذا العدد، وهكذا دفع التيار المتشدد في داخل إيران إلى عرقلة مساعي التقارب التي كان يسعى إليها رفنسجاني[3].

إن ميزان القوى داخل إيران الذي ظل متأرجحاً ومنذ وفاة الخميني قد استمر بحلول العام 1993م لصالح المرشد الأعلى علي خامنئي وحلفائه المحافظين على حساب الرئيس رفسنجاني وجماعته البراغماتية، بالرغم من رجحات كفة خامنئي وجماعته، إلا أن رفسنجاني كان مصمماً على أن يثبت للعناصر المحافظة أن إقامة علاقات أفضل مع دول مجلس التعاون الخليجي من

(1) رجب، يحيى حلمي، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، ص: 329.
(2)رجب، يحيى حلمي، المرجع السابق، ص:329.
(3) عبد الله، محمد يعقوب، مرجع سابق، ص:23.

شأنه تحسين الاقتصاد الإيراني، وقام رفسنجاني في سبتمبر أيلول من العام 1993م بمحاولات جادة للتقارب مع دول المجلس بهدف مساعدة إيران في زيادة حصة إنتاجها في منظمة الأوبك، وأجرى اتصالاً هاتفياً بالملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز وتبادلت الدولتان سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية، وأسفرت المشاورات عن موافقة السعودية في داخل أوبك على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة للكويت وإيران، وتجميد حصص الإنتاج بالنسبة للسعودية والإمارات[(1)].

وبرز عهد جديد في العلاقات الخارجية الإيرانية في عهد الانفراج النسبي، يعطي أولوية لتحسين العلاقات الخارجية الإيرانية مع العالم الخارجي خصوصاً مع جيرانها من دول المنطقة والبداية بالتحول من إيران الثورة إلى إيران الدولة، وأكد الرئيس خاتمي بعد انتخابه مباشرة أنه ينظر إلى علاقات إيران مع الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة، مشدداً على أهمية أن تسلك إيران والدول العربية طريق التفاهم والتعاون، وشدد خاتمي على أهمية أن تتمسك بلاده ودول المجلس بالحكمة منطلقاً ودافعاً لتطوير العلاقات بينهما.

إلا أن التقارب الإيراني مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي يمثل حساسيات لدول خليجية أخرى لديها مشكلات مع إيران، وهو الأمر الذي كشف عنه بوضوح الموقف الإماراتي من التقارب، فتنظر الإمارات لذلك أنه تأثير سلبي على قضية الجزر الإماراتية المحتلة، وتعد الأزمة السعودية الإماراتية مثالاً بارزاً على التحديات التي تواجه تطبيع العلاقات الخليجية الإيرانية، فقد تردد أن الإمارات هددت بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، وهو ما دفع السياسة السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع طهران إلى نفي الربط بين الاتفاقية الأمنية وقضية الجزر الإماراتية[(2)].

الاتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران وتوجيه العلاقات الخليجية الإيرانية:

تكتسب العلاقات السعودية الإيرانية أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان. فليس من باب الصدفة أن سياسة واشنطن تجاه منطقة الخليج قد اعتمدت على الدورين السعودي والإيراني في توجيه سياساتها بخصوص المنطقة لحقبة طويلة. لذلك فقد أدركت السياسة الإيرانية منذ عهد رفسنجاني أهمية العلاقة المتوازنة مع المملكة العربية السعودية لكونها الدولة الكبرى في مجلس التعاون الخليجي، وباعتبارها مفتاحاً لعلاقات عربية متوازنة، ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في العقد الأخير درجة عالية من التنسيق الاقتصادي والسياسي، تمت ترجمتها إلى زيارات من المسؤولين في البلدين وعلى مستوى رفيع، توجت بتوقيع الاتفاقية

---

(1) المانع، صالح، البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، مرجع سابق، ص: 239.

(2) عويس، رمضان، إيران والخليج نقلة نوعية بالرغم من المحاذر، موقع إسلام أون لاين، www.islamonline.net

الأمنية بين البلدين في طهران في شهر أبريل نيسان من العام 2001م؛ حيث يمكن القول إن هذه الاتفاقية تمثل مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فحسب، وإنما في تاريخ الإقليم الخليجي كله أيضاً نتيجة للاعتبارات التالية[1]:

1- دور وأهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في منطقة الخليج، إلى جانب اقتناعهما بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة من العقلانية والنضج غير مسبوقين، وحسب ما قيل عن الاتفاقية من الطرفين رسمياً وإعلامياً.

2- بالرغم من الطابع الأمني للاتفاقية (مواجهة عمليات التهريب، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال. . . الخ)، فإن دلالاتها السياسية أكبر بكثير من تلك القضايا، إذ كانت بداية مرحلة تنسيق سياسي بين الدولتين في عدة مجالات لضمان الاستقرار في المنطقة.

3- تساعد الاتفاقية على تعزيز الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ليكون مفتاحاً في المستقبل لحل الكثير من المسائل العالقة بين ضفتي الخليج؛ مثل قضية الجزر الإماراتية المحتلة، وقضية الجرف القاري مع الكويت والسعودية.

4- تعزز الاتفاقية تنسيق الخطوات بين البلدين في المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية ضمن مبادئ التعاون الجماعي واحترام خصوصية الآخر.

لقد أدت التطورات الدولية والإقليمية إلى نشوء اختلاف جسيم في التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج والإطار المحيط بها لصالح إيران وقد خرجت إيران من تلك التطورات لتؤدي دوراً يعيد إلى الأذهان ذلك الدور الذي أدته إيران الشاه مستفيدة في ذلك من الحصار الدولي والإقليمي على العراق، والخلل في توازن القوى على الصعيد الإقليمي، وتعمل السياسة الإيرانية على الترويج لهذا الدور عن طريق تكثيف نشاطها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والأيديولوجي وذلك عن طريق احتواء العراق من ناحية، وبدء مرحلة جديدة من المصالح مع دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى وتقوم إيران بتنفيذ أعمال احتواء العراق عن طريق البقاء على حالة اللاحرب واللاسلم بين الدولتين[2].

الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات الإيرانية الخليجية:

أكدت إيران دائماً أن تجاربها النووية، ومحاولة بناء مفاعلاتها وتطويرها النووية هي بالدرجة الأولى لخدمة أهداف سلمية في داخل إيران، بالرغم مما يشاع من أن بناء المفاعلات النووية هي لخدمة أهداف عسكرية، هذا التطور الذي طرأ على الملف النووي الإيراني قد أخذ حقاً إقليمياً أو دولياً وكان من دواعيه الإقليمية أن رأت دول مجلس التعاون الخليجي أن استمرار

(1)رمضان عويس، مرجع سبق ذكره. موقع الكتروني.
(2) آل شاوي، مرجع سابق، ص: 37.

إيران في دعم قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي يؤدي إلى تنافر بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وفي العلاقات بنهما.

ووفقا لمصادر إعلامية إيرانية فإن الملك عبد الله بن عبد العزيز أعلن عن دعمه لموقف الجمهورية الإسلامية في الاستفادة السلمية من التكنولوجيا النووية، وذلك لدى استقباله المبعوث الخاص للرئيس الإيراني، حيث ذكر الملك: "إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى دوماً لإقرار السلام والأمن في المنطقة وتدعيم التضامن في العالم الإسلامي وإن السعودية تؤمن بهذا الموضوع ولديها الثقة الكاملة به". وقد أكد المبعوث الخاص للرئيس الإيراني (محمد رضا باقري) في رسالته "إرادة الحكومة الإيرانية في تطوير العلاقات مع المملكة العربية السعودية"، وأضاف، "إن تطوير العلاقات بين إيران والسعودية يخدم مصالح العالم الإسلامي فضلاً عن المصالح الثنائية، وأن التنسيق والتعاون بين إيران والسعودية بشأن القضايا الإقليمية والدولية يساعد على الاستقرار في المنطقة". تشير كل هذه الدلائل إلى دور سعودي يتطور يوما بعد يوم بخصوص الملف النووي الإيراني الذي ما زال يثير القلق في عواصم دول المجلس بعد مضي طهران بعمليات تخصيب اليورانيوم، وذلك بقول الخليجيين إن البرنامج النووي قد يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة الخليجية ومنابع النفط على وجه الخصوص(1).

فاستمرار إيران في دعم قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي قد يؤدي إلى تنافر بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، خصوصاً بعد إعلان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد نجاح إيران بتخصيب اليورانيوم، وهذا ما كان يسعى إليه الرئيس السابق محمد خاتمي في زياراته لموسكو عندما قام بإبرام صفقات أسلحة أثارت مخاوف الأمريكيين، واستطاع إقناع الروس بإتمام العمل في مفاعل بوشهر النووي وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة طريقاً طبيعياً لإنتاج الأسلحة النووية، وبالرغم من وجود مؤشرات تشير إلى حدوث تقارب بين واشنطن وطهران حول العراق وخلافاتها معها بخصوص ملفها النووي، إلا أن الطريق لا تزال طويلة وأن عجلة تحسين العلاقات لم تدر بكل طاقتها، مما يعطي مجالاً وحرية أوسع للتقارب الخليجي الإيراني إذا حسنت النوايا، مع أن السمة الظاهرة هو المضي نحو التقارب، خصوصاً ما بين السعودية وإيران.

وبالرجوع إلى قمم دول مجلس التعاون الخليجي، يرى الباحث أن هناك مخاوف متزايدة من دول المجلس بهذا الشأن، فقد أكدت مؤتمرات وقمم دول مجلس التعاون الخليجي أن تطور العمل في المفاعلات النووية يمهد الطريق إلى بناء مفاعلات نووية في المملكة العربية السعودية وهو ما طرحه الأمير تركي الفيصل، بأن المملكة العربية السعودية ترصد تطورات الملف الإيراني وإمكانية شراء المملكة مفاعلات نووية، كذلك ترجمة قرارات مجلس التعاون الخليجي

---

(1) سلطان القحطاني، "الضربة المحتملة لإيران"، إيلاف 20/فبراير/2006م. للمزيد راجع: علاء مطر، "أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية"، في موقع: دنيا الوطن نشر بتاريخ 5/أكتوبر/2006م.

أيضاً أنه من الضروري أن يكون الشرق الأوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل لما في ذلك من تجنب الوقوع في كوارث لا يُحمد عقباها.

أما البعد الدولي المتمثل في اللجنة الدولية للطاقة الذرية، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الدول الغربية (إنجلترا وفرنسا وألمانيا)، بمحاولات عديدة من أجل إنهاء العمل وإيجاد رقابة دولية وحملات تفتيش على المفاعلات النووية، التي تمثل جزءاً من قراراتها في حملات تفتيش بالتعاون مع الحكومة الإيرانية على المفاعلات النووية، ومن قراراتها أيضاً إرغام إيران على فتح وذكر المواقع السرية للمفاعلات النووية، وفرض حصار اقتصادي عليها من أجل الضغط لتبيان تلك المواقع. ومن ناحية أخرى محاولات الولايات المتحدة الأميركية أيضاً بالتذرع بضرب المفاعلات النووية وتدميرها في حال لم تستجب إيران، وهذا فتح المجال لإسرائيل لردع إيران والتهديد بضربها مما أدى إلى قيام إيران بتطوير منظومة صواريخها طويلة المدى، وإجراء المناورات العسكرية، والتهديد بضرب أهداف أمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي كرد في حال ما تعرضت لأية هجمات.

المبحث الثالث

كيفية تعاطي مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دور إيران النووي

يثير التسلح الإيراني المكثف والمستمر القلق في منطقة الخليج، وهذا بدواعي الحفاظ على الأمن القومي الإيراني، وعبرت عنه التوجيهات الإيرانية في بناء ترسانة الأسلحة الدفاعية؛ إذْ إنَّ حجم التسلح ونوعيته، تعدا كونهما عملية دفاعية، وأصبح التهافت الإيراني على صنع السلاح، يثير علامات استفهام كبرى، وأن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر كثيراً على البيئة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط كافة، فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة النووية، يفرض تهديداً على مصالح الغرب والولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ويهددُ أمن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط أيضاً، كما تدعي الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها من الدول الغربية وإسرائيل.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن البرنامج النووي الإيراني يُعَدُّ أمراً مثيراً للجدل، بالرغم من إدعاء إيران بأنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط، إلا أن إدعاءات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية أيضاً، وإذا كانت إيران تأمل في امتلاك السلاح النووي، فإن هذا سوف يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية كما سبق أن حدث بين الهند وباكستان، الأمر الذي سوف يعرض المنطقة بأكملها إلى خطر كبير(1).

وتشير الدلائـلُ والتصريحات الخليجية، أن دول مجلس التعاون الخليجي لا ترغب في وجود برامج نووية في المنطقة سواء أكانت إيرانية أم إسرائيلية، ولكنها في الوقت نفسه لم تقم حتى الوقت الحاضر بخطوات جادة لمناقشته مع إيران حول برنامجها النـووي، أي لم تأخذ على عاتقها مناقشة إيران في هذا الموضوع المهم والمعَّقد بشكل جاد وفاعل. إن السبب الرئيسي الذي يقف وراء عدم إقدام دول المجلس على مناقشة إيران في هذا الموضوع بشكل أكثر جدية ربما يعود لعدم التكافؤ في القوة بينهما من جانـب، ولعدم وجود موقف سياسي موحَّـد – أي وحدة سياسية – بين دول المجلس من جانب آخر.

وبالرغم من ذلك، حاولت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إثارة نقاش رسمي وشبه رسمي مع إيران حول مسائل عمومية تتعلق بالاستقرار والأمن في منطقة الخليج. فقد تركـز معظم الحوار بينهما حول مسائل لا يمكن حلها نتيجة للتناقض الموجود والمستمر بين الرؤيـة الإيرانية ورؤيـة دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الأمن في منطقتهم خصوصاً في ظل الوجود

(1) باديب، سعيد، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 14، 2005م، ص: 27.

العسكري الأمريكي المكثف فيها. فإيران لا ترغب في وجود القوات الأمريكية في المنطقة، في حين ترى دول مجلس التعاون الخليجي فيه ضرورة أساسية لأمنها، ولا تريد الاستغناء عنه في المدى المنظور، لاعتقادها أنه يشكل المظلة الأمنية والدفاعية لها ولأمن دولها. فقد دفعت الرؤى المتناقضة بين دول المجلس وإيران بالأمور بينهما إلى التعقيد وقادت إلى صعوبة إيجاد علاقة مبنية على الثقة المتبادلة وحل المسائل العالقة بينهما(1).

كذلك، تنظر دول مجلس التعاون الخليجي للموضوع من جانب آخر، أي من مقدار الفائدة التي يمكن أن تجنيها من الاشتراك مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة للضغط على إيران للحد من هذا البرنامج. ربما توصلت الحكومات العربية إلى نتيجة مفادها أن معاداتها لإيران من انضمامها للدول الأوروبية والولايات المتحدة في هذا الموضوع، يمكن أن يزيد من حدة التوتر في المنطقة، خصوصاً إذا نجحت إيران في تطوير برنامجها النووي وتجاوزت الضغوط الموجهة ضدها.

ومن هنا فإن دول مجلس التعاون الخليجي ترى أن الاهتمامات الإيرانية تدور في علاقاتها مع دول أوروبا والولايات المتحدة على الفائدة الاقتصادية والضمان الأمني الذي يمكن أن توفره لها تلك الدول، ولذلك فإن دول المجلس ترى أن تلك الاهتمامات لا يمكن أن تكون أدوات ضغط كافية لإقناع إيران بعدم المضي قدماً لتحقيق طموحاتها في برنامجها النووي، بل أكثر من ذلك، ربما اقتنعت دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران لم تنظر إلى تلك الدول كمصدر تهديد رئيسي لأمنها وليست هي السبب الذي دفع بإيران لتحقيق طموحها النووي. إن الأسباب العقلانية الرئيسية التي تدفع بإيران لتطوير قدراتها وبرامجها النووية تقوم أو تستند إلى أسباب استراتيجية، وأخرى تتعلق بفرض هيبتها في المنطقة والعالم، وهي أسباب تحتل الدول العربية المجاورة لإيران دوراً ضعيفاً فيها.

وربما تكون القناعات الخليجية صحيحة تجاه حجم تأثيرها على الطموح الإيراني فيما أشيرَ إليه، لكن الجدير بالملاحظة هنا، أن ظهور إيران كقوة إقليمية كبيرة في منطقة الخليج العربي، سيؤثر على دول الجوار الخليجية أو على الأقل سيحد من حرية حركة تلك الدول، وعلى طبيعة مطالبة تلك الدول بحقها في الجزر العربية المحتلة التي احتلتها إيران، وستؤثر على مقدار حصص إنتاجها النفطي وغيرها. وكذلك، فإن ظهور إيران كقوة إقليمية كبيرة تمتلك أسلحة نووية مثلاً سيعزز من فاعلية القوى السياسية الداعمة لها ودورها، ويمكن أن تدفع بإيران إلى العودة لاستخدام مبادئ الثورة الكامنة أيضاً، - التي أشيرَ إليها - منها مثلاً، مبدأ تصدير الثورة إلى دول الجوار

(1)Flynt Leverett, "The Gulf between US," The New York Times, January 24, 2006, p20.

العربيـة، ومبدأ البحث عن الدولة العالمية المبنية في مخيلة عقيدة قياداتها المذهبية أو وفقاً للمذهب الشيعي.

وبالرغم من ضبابية الرؤية باتجاه إيجاد حلول للملف النووي الإيراني، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تكن غائبة عن المفاوضات التي تدور بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين وإيران ووكالة الطاقة الذرية من جهة أخرى.

أثر التسلح الإيراني على أمن دول مجلس التعاون الخليجي :

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن البرنامج النووي الإيراني يمثل خطراً على منطقة الخليج، ولكنها تتظاهر التزاماً بسياستها في الأدب الجم كما يقول عبد الله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون بأنها غير معنية بالمشكلة، ارتكازاً إلى الدول الكبرى واعتقاداً بأن تلك الدول ذات المصالح الاستراتيجية في الخليج هي التي ستتصدى لأطماع إيران النووية، ولذلك فإنها – أي دول مجلس التعاون الخليجي – تحرص على عدم إغضاب إيران سواء في قرارات القمم الخليجية أو على لسان المسؤولين الخليجيين وأقصى ما تفعله هو التعبير عن قلقها وانزعاجها من التصرف الإيراني ثم المطالبة بجعل المنطقة خالية من السلاح النووي[1].

ولعل ما يعبر عن القلق الخليجي أيضاً ليس فقط البرنامج النووي، هو أن إيران خطيرة حتى من دون أسلحة نووية، فإيران في لبنان وفلسطين، وفي العراق، وفي البحرين، وتحتل جزراً إماراتية، وعلى أراضيها بعض قيادات القاعدة. إيران أكبر من أن يتجاهلها أحد، وأخطر من أن يركن إليها مريدو الاستقرار، فبالأمس فتحت إيران أجواءَها للأمريكيين في الحرب على أفغانستان والتزمت الصمت الإيجابي في العدوان الأمريكي على العراق، وهي في الوقت نفسه تدين الاحتلال الأمريكي، وتقوم بفتح سفارات وقنصليات في العراق تحت سلطة الاحتلال لتستفيد من الفرصة القائمة لتثبيت نفوذها في العراق[2].

إن دول مجلس التعاون الخليجي لم تخف مخاوفها ورفضها للبرنامج النووي الإيراني، فقد أعلنت ذلك مراراً في مناسبات عديدة؛ حيث أكدت ذلك في بيانات القمم الخليجية المتلاحقة سواء بالإشارة غير المباشرة إلى إيران، أو بالنص صراحة على إيران مثلما حدث في قمة الدوحة في العام 1996م؛ إذْ أشار بيانها الختامي إلى قلق دول المجلس من سعي إيران المتواصل لاقتناء ترسانات من أسلحة الدمار الشامل وبنائها، وانتهاء بقمة الرياض الخليجية السابعة والعشرين، حيث أعرب زعماء الخليج وعبَّروا عن قلقهم إزاء البرنامج النووي الإيراني[3].

---

(1) Flynt Leveret المرجع السابق، ص: 56-57.

(2) الحميد، طارق، إيران أصبح في الخليج، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9998، 2006/8/13م.

(3) الدسوقي، أبو بكر، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، مجلة آراء حول الخليج، العدد 22، 2006م، ص:71.

إن الخطر النووي الإيراني المباشر الذي قد يهدد دول مجلس التعاون الخليجي قد يأتي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإذا تمسكت إيران بموقفها الرافض ولم تتنازل وفشلت العقوبات واستمرت طهران بحدة وتصميم أكثر على المضي في طريقها غير آبهة بالمجتمع الدولي، فقد يؤدي ذلك إلى تصعيد أكبر للأمور قد يصل إلى حد المواجهة العسكرية التي لا تحتاج لقرارات دولية[1]، وأنه في حال أن حدثت مواجهة بين إيران من جهة، وإسرائيل والقوات الأمريكية الموجودة في الخليج من جهة أخرى، سوف تكون دول مجلس التعاون الخليجي هي ضحيتها الأولى، وسوف يعيد الذاكرة لما حدث في الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980م، بيد أن إيران الآن تمتلك قدرات بشرية وعسكرية واقتصادية كبيرة، وأنه ليس من السهل إخضاعها عسكرياً، يضاف إلى ذلك العامل الأيديولوجي والنفوذ الإيراني لدى الشيعة في دول المجلس، بل في سائر العالم الإسلامي، خصوصاً ما ولده الإعجاب بالمقاومة اللبنانية التي تصدت للعدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو تموز من العام 2006م، وكانت بقيادة حزب الله "الشيعي" المدعوم من إيران مباشرة ومن سوريا[2].

ومن هنا، فإن البرنامج النووي الإيراني لا يمس بشكل مباشر دول مجلس التعاون الخليجي أمنياً فقط، وإنما يمسُّ العديد من مصالحها الاقتصادية والتجارية والسياسية أيضاً، وبالتالي فإن القضية مع تصاعدها أصبحت تحتاج بالفعل إلى وقفة جدية وإعادة نظر من دول المجلس.

فعلى القادة الخليجيين أن ينتقلوا من مرحلة إبداء القلق إلى مرحلة اتخاذ سياسات حازمة تشعر الجار المسلم الذي يشاركهم الضفة الأخرى من الخليج، وعلى دول مجلس التعاون الخليجي الانتقال من الأقوال إلى الأفعال التي تجعل إيران تعيد النظر في سياسة سباق التسلح، وعلى دول المجلس أن تتحرك بقوة وتمارس ضغوطها على إيران، وهي تملك وسائل ضغط كبيرة، من أجل أن يبقى الخليج آمناً ونظيفاً[3].

تفاعلات أزمة الملف النووي:

أدى الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني إلى إيجاد ما يمكن تسميته بأزمة الملف النووي الإيراني، ووضعه في دائرة الضوء، وأصبح يطرح حوله تساؤلات وسيناريوهات متعددة للتعامل معه، وأخطر ما في تلك الاحتمالات الاحتمال الذي يرى قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران ومنشآتها النووية، في حين يرى

---

(1) ضاعن، شاهين، دول مجلس التعاون الخليجي والتهديد النووي والإرهاب العالمي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 18، 2006م، ص:53.
(2) الأشعل، عبد الله، العالم العربي والتسلح النووي الإيراني، مختارات إيرانية، 2006م، العدد 58، ص:68.
(3) الأنصاري، مرجع سابق، ص: 55.

احتمال آخر بتوجه الأزمة نحو الانفراج بقصد حلها، أو تجميدها في المرحلة الحالية للبحث عن تسوية نهائية لها[1].

ولقد تعددت الاحتمالات حول مستقبل الملف النووي الإيراني لأنه لم يتم الكشف عن كل الأوراق التي تتعلق بأزمة هذا الملف. فإيران تسعى إلى تحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها بالمناورات الكلامية والسياسية التي نشهدها، وفي المقابل لا يمكن تحقيق الهدف الأمريكي إلا بالعمل العسكري. وعلى ما يبدو حتى وقتنا الحالي، إن طهران وواشنطن مستفيدتان كلتاهما من عامل لعبة الوقت. فالأولى تحاول استغلال الوقت والفرص التي تمنح لها للاستمرار والاندفاع بتطوير برنامجها النووي لإنتاج الطاقة النووية، واللعب على التناقضات الدولية، وتقوم بدراسة كل احتمالات المواجهة والاستعداد لها، في حين تسعى الثانية، لاستكمال المعطيات والاستعدادات اللازمة وتشكيل تحالف دولي لمساندتها في خياراتها العسكرية المحتملة.

وتشيرُ التقديراتُ المتعلقةُ بالملف النووي الإيراني إلى احتمالات عديدة، أفضلها إمكانية احتواء الملف على خلفية بعض القناعات العملية وعقلانية الأداء السياسي الإيراني على مستوى التنفيذ بعيداً عن التصريحات العاطفية التي تستخدم للاستهلاك السياسي على المستوى الداخلي، التي تهدف في أغلبها إلى تغطية مشكلات داخلية. لكن إذا ما ابتعدت إيران عن استخدام العقلانية في سلوكها السياسي وقراراتها، عندها سيقود ذلك الوضع إلى تعقيد الأزمة، ويدخلها في نفق الصراع والقيام بعمل عسكري متعدد الأطراف ضدها، مما يدفع بها للقيام بالرد عليه في داخل دول المنطقة بحجة ضرب المصالح الأمريكية فيها.

ويبدو أن أن دول المنطقة، لا ترغب في حدوث حرب رابعة في منطقتهم، وإن حدثت مثل تلك الحرب يتمنى بعضهم أن تكون سريعة وخاطفة ومحدودة النتائج والآثار والأضرار [2]. لأن العبرة هنا لا تكمن في القدرات العسكرية المستخدمة في تدمير قوة الخصم فقط، وإنما في النتائج المترتبة عليها وفي القدرة على إدارة الأوضاع في المنطقة لما بعد الضربة وتجنب المخاطر الناجمة عنها أيضاً. فإذا حدث الصراع بين تلك القوى عندها ستمر المنطقة بظروف عصيبة ومعقدة كما يحصل في العراق وربما أكثر، وسيؤثر هذا الصراع سلباً على دول المنطقة في المجالات الاقتصادية والأمنية. فما عدا السعودية التي لها منفذ بحري على البحر الأحمر، فإن باقي الدول العربية الخليجية الأخرى، لا تملك منافذ بحرية لتصدير ثرواتها الاقتصادية للأسواق العالمية، ماعدا مضيق هرمز الذي هددت إيران بإغلاقه في حال تعرض مفاعلها النووي للتهديد العسكري الأمريكي.

---

(1) السرجاني، مرجع سابق، ص:1.

(2) عبد الوهاب بدر خان، الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلم، قضايا استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6 مايو 2006م، ص1.

كذلك فإن الصراع في منطقة الخليج سيجعل هذه المنطقة مسرحاً للصراع والعمليات العسكرية التي يمكن أن تحدث بين القوات الأمريكية وحلفائها وبين الجيش الإيراني. وفي المقابل فإن إضعاف أو تخفيف الدور الأمريكي وانسحاب القوات الأمريكية من منطقة الخليج العربي، سيدخل حالة الخوف وعدم الأمان للدول العربية الصغيرة، وسيوفر لإيران الظرف المناسب للهيمنة على المنطقة ودولها(1).

إن المتتبع لتطور الأحداث في منطقة الخليج يجد أن إيران ماضية قدماً ومستمرة في تطبيق برامجها النووية ولن تتراجع، بل تقترب من الذروة، تأكيداً لذلك ذكر الرئيس الإيراني في تصريح له إن بلاده تقترب مما اسماها الذروة في برنامجها النووي وخاطب القوى الغربية قائلاً: "إذا ظننتم أن الأمة الإيرانية سوف تتراجع فأنتم مخطئون، وعلى الطريق النووي نحن نتحرك صوب الذروة"(2).

هناك بعض المؤشرات تقول إنَّ بعض دول مجلس التعاون الخليجي وافقت على مخطط الولايات المتحدة الأمريكية لضرب إيران من أجل تحجيم برنامجها النووي، لكن وبالرغم من وجود تلك المؤشرات إلا أن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تنفي ما قيل عنها حول هذا الموضوع، فمثلاً نفت السعودية ما نقل عن الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز من موافقة السعودية على العمل العسكري ضد إيران، ونفى وزير خارجية قطر، التي تستضيف قيادة القوات الأمريكية في أراضيها أن تشارك دولته في أي عمل عسكري أمريكي ضد إيران، وتبعتها دول عربية خليجية أخرى منها دولة الإمارات العربية المتحدة.

يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي تساند الولايات المتحدة في الضغط على إيران لإيقاف برنامجها النووي، وتشاركها قلقها من هذا البرنامج، ولكنها لا تريد الدخول في نزاع مسلح مع إيران ولا ترغب في الدخول بحرج الاختيارات الصعبة المحرجة في اختيار تحالفاتها، لأن اختيارها سيكون معقداً ويحمل في جوانبه العديد من المخاطر، وستضع نفسها في حالة من الصراع المستديم مع إيران، وعليها أن تتحسب لحالة من انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة لسنوات قادمة(3).

---

(1) Salah Awad, "Qadat al-mintaqa Yakhshouna harbn fi Iran", (Annan: the region leaders are worried about a war with Iran), Asharqalawsat, September 14, 2006

(2) أحمدي نجاد، "البرنامج النووي الإيراني اقترب من الذروة"، الأخبار، 30-1- 2008م، ص1.

(3)Trita Parsi. "Bush's Iraq Strategy: Goad Iran into War," Inter Press Service, January12, 2007

ومعلوم أن دول مجلس التعاون الخليجي لن تقود العمل العسكري ضد إيران، وليست المحرضة عليه، ولكنها لا ترغب في وجود برنامج نووي إيراني في المنطقة، ولذلك ترى ضرورة قيام الولايات المتحدة ودول أوروبا باحتوائه، ودورها ينصب عند الضرورة فقط على توفير بعض الدعم السياسي واللوجستي اللازم للقوات الأمريكية لردع إيران ومعاقبتها.

وبالرغم من احتواء هذا السيناريو بعض الصحة، إلا أنه يحتوي على بعض الغموض وعدم الوضوح في الرؤيا. فإذا ذهب الباحث للنظر إلى الأمور بعيداً عن قدرة الولايات المتحدة لإدارة الصراع في المنطقة وقابليتها له، فإنه يجد أن الولايات المتحدة غير سعيدة في انشغال قواتها في كل من العراق وأفغانستان، إلا أن المشكلة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي عند حدوث الصراع في منطقتهم تكمن في قبولهم وإذعانهم لتغذية الولايات المتحدة الأمريكية حالة الصراع مع إيران، وتحمل تلك الدول للنتائج والمخاطر المرافقة لها، أو في المقابل عليها أن تتعايش مع إيران الدولة القوية النووية المتناقضة فكرياً معها. وربما تفضل دائماً التعايش مع غضب إيران وضعفها، على أن تتعايش مع إيران الدولة النووية.

وفي الوقت نفسه، إذا قاد الصراع المحتمل إلى الفوضى الأمنية، وعدم الاستقرار في داخل إيران وإلى تدهور اقتصادي مضافاً إلى ما يحدث في العراق من مشكلات تؤثر على المنطقة، فإنه من الصعب تصور أن تختار دول مجلس التعاون الخليجي حالة الصراع بعيداً عن الشكوك التي تنتابها والبحث عن البدائل والخيارات. فمجارات هذه الدول للرغبات الأمريكية وتحالفها معها في عمل عسكري، أو القيام بحرب ضد إيران، مع علم شعوب المنطقة أن إيران ضحية رغبات أمريكا وأهدافها، فإن هذا التصرف سيقود إلى أن تواجه دول المجلس تحديات أمنية، واجتماعية، واقتصادية في فترة ما بعد الحرب، وسوف تواجه تلك الدول ردود فعل إيرانية معادية لها ربما لقرن قادم. إن الضربات العسكرية تنطوي على مخاطر كبيرة؛ إذ من المحتمل أن تقوم إيران بالرد على الضربات الأمريكية لفترة طويلة، وستحاول الحصول على الحد الأعلى من الاستفادة من حلفائها في دول المنطقة في كل من العراق وأفغانستان ولبنان وجماعات سياسية في دول أخرى، ممن يعيش منها في مجتمعات دول الجوار العربي(1).

ردود الفعل المتباينة لدول مجلس التعاون الخليجي على البرنامج النووي الإيراني:

هناك تفاوت في المواقف الخليجية من البرنامج النووي الإيراني بين تأييد ورفض، فالمؤيدون بنوا مواقفهم استناداً إلى أن إيران لم تمتلك بعد سلاحاً نووياً، فكل ما تفعله هو تخصيب

---

(1) كينيث كاتزمان، أزمة البرنامج النووي الإيراني، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 24-1-2006م، ص1.

اليورانيوم، والأكثر من ذلك هو طمأنة إيران لدول مجلس التعاون الخليجي بأن برنامجها النووي لا يشكل تهديداً لها.

وتتصدر المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت لا ترغب في توقيع عقوبات على طهران، وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، إلا أنه هناك توافقاً بين دول مجلس التعاون الخليجي حول مبادئ عامة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الحالية أو المستقبلية المحتملة، ويرتكز هذا الموقف على مجموعة مبادئ عامة هي[1]:

1- أن دول المجلس تتبنى موقفاً يؤمن بوجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة " منطقة منزوعة السلاح النووي"، أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وأن تلتزم جميع الدول بتطبيق هذا المبدأ، وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية.

2- أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي.

3- يُعَدُّ تخلي إسرائيل عن قدرتها النووية عاملاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ إذْ إنَّ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 ديسمبر من العام 1994م قد حث جميع الأطراف في الشرق الأوسط لاتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان المنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وهناك العديد من القيود التي تحد من موقف خليجي عام تجعله أكثر حدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، ومنها أن إيران هي الدولة الجارة الكبيرة التي لها علاقات تاريخية مع الدول العربية بحكم الانتماء جميعاً للأمة الإسلامية، وأنها سبق وإن اتخذت مواقف إيجابية تجاه القضايا التي تخص العالم الإسلامي والعربي، لا سيما القضية الفلسطينية.

ولٍَّ الأزمة الراهنة في الخليج وعجز دول المجلس عن التعامل معها في ظل غياب نظام موحد للأمن الجماعي بين دول المجلس، هي أزمة اختلال في ميزان القوى الإقليمية لصالح إيران، وأن هذه الأزمة تتفاقم يوماً بعد يوم وذلك لاستمرار التنازع والخلاف بين دول المجلس حول تدابير الأمن الجماعي في الخليج، فدول المجلس لم تتوصل لحد الآن بالرغم من التهديدات

(1) إدريس، محمد السعيد، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، 2006، ص: 100.

الداخلية والخارجية لاتفاق حول تدابير أمن جماعي لأسباب كثيرة منها ميراث قديم وطويل من المنازعات، ناهيك عن توجه بعضها في إلقاء المهمة على الأمريكيين، واهتمام بإشراك حلف الأطلسي هو الآخر ليتكفلا معاً بمسؤولية الأمن في الخليج في ظل قناعة خطيرة لا تزالُ ترى أن الأمن يمكن استيراده من الخارج بغض النظر عن تقديرات الخارج لمصالحه في التدخل من عدمه[1].

ومع الغموض الذي يكتنف الموقف الإيراني والتشدد في الموقف الأمريكي، فإن احتمالات تطورات هذا الملف تبقى مفتوحة لكل الخيارات والسيناريوهات، سواء بالتوصل إلى تسوية سياسية، أو بفرض مجلس الأمن عقوبات على طهران، أو بقيام الولايات المتحدة وإسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية إجهاضية للمنشآت النووية الإيرانية، ولن تكون دول مجلس التعاون الخليجي بعيدة عن كل ما يثار بهذا الشأن، وذلك لعدة اعتبارات هي[*]:

أ- أن نجاح إيران في امتلاك السلاح النووي سيكون له تداعيات سياسية على أمن واستقرار الخليج، خصوصاً أن ذلك سيجعل إيران تعمل على القيام بدور الدولة الإقليمية التي تهيمن على ما حولها والتأثير فيه، بما يحقق مصالحها الحيوية، لا سيما في مجال السيطرة على مياه الخليج ومنافذه البحرية[2].

ب- تخوف دول الخليج من التلوث البيئي الذي يمكن أن يدمر المنطقة إذا ما حدث نكبة تسرب إشعاعي من مفاعلات إيران النووية القريبة من العواصم الخليجية خصوصاً مفاعل بوشهر، الذي يعتمد على التقنية الروسية الأقل أماناً[3].

ج- احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية للمفاعلات النووية الإيرانية، وهو الأمر الذي إنْ حدث فستكون له نتائج كارثية على الساحة الخليجية، فطهران وفي إطار استراتيجية الرد أو الانتقام قد تلجأ إلى استهداف الوجود والقوات الأمريكية والمصالح الأمريكية في الخليج، بما في ذلك قواتها في العراق، وحقول النفط في الدول الخليجية المجاورة، والقطع البحرية الكبرى في مياه الخليج، وشن سلسلة من الهجمات على الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، وتعززت هذه المخاوف بعد تصريحات كثير

---

(1) إدريس، محمد السعيد، التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، العدد 66، 2006م، يناير، ص:69.

(*) تم فرض عقوبات اقتصادية على إيران، ومما أثر ذلك على انخفاض سعر الترومن الإيراني، وبالنسبة لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية فإن الولايات المتحدة سعت لمنع توجيه أي ضربة عسكرية إسرائيلية تجاه المنشآت النووية الإيرانية.

(2) جيرولد جرين، سياسات إيران الإقليمية، وجهات نظر غربية في الخليج وتحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2005م، ص:210.

(3) محمود سريع القلم، العقدة الأمنية الناشئة لإيران، المصادر الداخلية ودور المحددات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2005م، أبو ظبي، ص:199.

من المسؤولين الإيرانيين، التي أكدوا فيها أن يجب عدم الشك مطلقاً في قيام إيران بالرد على أي هجوم أمريكي إسرائيلي[1].

وكان من الطبيعي أن يكون هذا الملف أحد أهم الملفات في القمم الخليجية، التي أكدت على ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، ودعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، ومفاد ذلك أن الخطر النووي يأتي كذلك من إسرائيل، التي تمتلك فعلا سلاحاً نوويا بدعم وتنظيم أمريكي.

ومما لا شك فيه أن هناك اتفاقاً خليجياً عاماً حول وجود مصلحة عليا لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أية محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، ولكن الاتفاق حول المبدأ لم يمنع من وجود اتجاهين للتعاطي مع أزمة الملف النووي[2]:

الاتجاه الأول - تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط ضاراً وخصماً على أمن الخليج واستقراره.

الاتجاه الثاني - تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم على أن إيران لا بد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليها، وثمة تقارير عديدة تحدثت عن وساطة سعودية بين إيران والولايات المتحدة لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني، خصوصاً عقب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى طهران، وحمل فيها مبادرة سعودية لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني.

فالموقف الخليجي من أزمة الملف النووي الإيراني دفع البعض إلى الاعتقاد بأن دعم فكرة وجوب منع إيران من امتلاك قنبلة نووية هو إقرار ضمني بأحقية إسرائيل في احتكار امتلاك التقنية النووية، وبالتالي السلاح النووي في المنطقة، وهو ما يعد موقفاً سلبياً تجاه إيران، وقد دعا هذا الفريق إلى ضرورة الاتفاق حول مفهوم القنبلة النووية الإسلامية وأهميتها ووجوب عدم معارضتها بالرغم من أن التجارب السابقة قد أثبتت عدم صحة هذا الطرح، فباكستان مثلاً قدراتها النووية تتجه نحو حماية نفسها من جارتها الهندية ولم تكن قنبلة إسلامية بل إن علاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة تفوق كثيراً علاقتها بالدول الإسلامية، كذلك فإنه لا يمكن القول إنَّ القنبلة

(1) محمد سويلم، مشروع الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية، صحيفة الأهرام المصرية، عدد 53485، 2006م، ص4.

(2) محمد صادق إسماعيل، العلاقات الخليجية الإيرانية والحذر المتبادل، موقع www.alwataniavoice.com.

النووية الفرنسية أو البريطانية هي قنبلة نووية مسيحية، لذلك فإن السلاح النووي لأية دولة هو سلاح مصلحي واستراتيجي في المقام الأول وليس سلاحاً دينياً[1].

الرؤى والاستراتيجيات لدول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع الأزمة:

ضمن إطار تعامل دول مجلس التعاون الخليجي مع الأزمة النووية الإيرانية تبرز رؤية تكاد تكون رؤية طوباوية قائمة على تبني موقف يؤمن بمبدأ وجوب تدشين اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج وربما منطقة الشرق الأوسط ويشمل إسرائيل النووية، ويهدف إلى ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة خالية من السلاح النووي، وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ مع استحداث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تملك برامج نووية لأغراض السلمية[2].

فإن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى للمحافظة على أمنها وتحقيق التوازن والاستقرار، لذا فإنها قد تلجأ إلى استراتيجيات مختلفة أو أحدها[3]:

الاستراتيجية الأولى: محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكري فيما يساعد على توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية، ومما يساعد على ذلك وجود دولة محورية مثل السعودية تستطيع قيادة النظم الدفاعية الخليجية بعمقها الإستراتيجي وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية، إلا أن هذه الاستراتيجية من الصعوبة بمكان تحقيقها نظراً للبطء في التعاون الأمني بين دول المجلس، وأن بعض القوى خصوصاً الولايات المتحدة لن تسمح لدول المجلس بلعب دور متنام في مجال الدفاع بعيداً عنها[4].

الاستراتيجية الثانية: مفادها استمرار الاعتماد وبشكل كلي على الوجود الأمريكي الكثيف في المنطقة والموافقة على الطريقة التي تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف النووي الإيراني وهو ما يستتبع توتر العلاقات الإيرانية الخليجية، وربما هذا ما يجعل دول مجلس التعاون الخليجي الصغيرة المواجهة لإيران هي المسرح القادم لمواجهة مختلفة عن سابقاتها في الخليج بين إيران والولايات المتحدة، وسوف تجد تلك الدول نفسها مجبرة على تقديم كل المساعدات اللازمة

---

(1) محمود السعيدان، الحرب الراهنة المنتظرة بين أمريكا وإيران، على موقع www.muslem.net.

(2) محمود عبد الله، الخليج العربية، صحيفة الوطن السعودية، عدد 11062، 2006، ص:50.

(3) محمد سعيد قدري، كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد، صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الشبكة العنكبوتية: www.ahram.org.eg

(4) محمد خالد الخضر، أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، السعودية 2006م، ص:77.

لحرب قد تشترك فيها إسرائيل ضد إيران، التي ظل يربطها بدول المجلس بالرغم من الهواجس المتبادلة نوع خاص من العلاقات الاقتصادية والدينية والثقافية[1].

الاستراتيجية الثالثة: وتتمثل في الرجوع إلى ذاكرة ما بعد حرب الخليج الثانية ومحاولة إيجاد دور عربي فاعل في إرساء الأمن في منطقة الخليج بالنفوذ العربي غير الخليجي للعب دور فاعل في قضية أمن الخليج، ولكن بطريقة مختلفة وجديدة عن طريق دمج قوى أخرى إقليمية، لكن هذا يعد من الاستراتيجيات المستبعدة نظراً لمعارضة إيران لأي دور عربي في بناء الترتيبات الأمنية في الخليج العربي، ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أن السياسة الأمريكية قد اختلفت في موقفها تجاه إيران على طول الخط وفي مختلف القضايا إلا قضية واحدة وهي الملف النووي، وكان هناك رأي متطابق للبلدين وهو إبعاد القوى الإقليمية العربية عن ممارسة أي دور أمني في الخليج العربي، فضلاً عن الاستراتيجية الأمريكية التي تستبعد تأسيس ترتيبات أمنية قائمة على دول المنطقة[2].

وبناءً على ما تقدم من مخاطر تحيط بدول المنطقة نتيجة للبرنامج النووي الإيراني، والتناقض الأمريكي المعلن له، لا يزال هناك وقت لحل سلمي، والوقت قد حان لدول المنطقة للنظر بجد وباهتمام أكثر لتحقيق الأمن الجماعي، ووجود حالة من التعاون الدفاعي.

الخيار الإيراني – العربي:

هناك العديد من الآراء التي يرى أصحابها ضرورة عدم القلق من البرنامج النووي الإيراني لاعتقادهم أنه لا يشكل خطورة، ولا يهدد الأمن في منطقة الخليج العربي. ويثير البعض تساؤلاً يقول فيه: "إذا تمكن العرب من العيش في ظل وجود المفاعل النووي الإسرائيلي، فلماذا لا يستطيعون التعايش مع مفاعل نووي إيراني"، ويضيف قائلاً: "هل يمكن أن يكون تأثيره أقل إذا قاد إلى حالة من التوازن مع الأسلحة الإسرائيلية"[3].

ويعزز البعض هذا المعتقد لاعتقاده أن المشكلة لا تكمن في طبيعة سياسة إيران تجاه العرب، بل في إحساس الإيرانيين بالعزلة وعدم الأمان، خصوصاً تجاه عدوانية الولايات المتحدة الأمريكية لها، ولذلك تسعى إيران إلى الحصول على قوة ردع تؤمن لها الحماية المطلوبة. وفي الوقت نفسه، فإن المشكلة تكمن في التناقض الذي يكتنف هذا الوضع من وجهة نظر الإيرانيين ودول المنطقة إلى حد ما. ففي الوقت الذي تُعدُّ فيه الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية وحلفاؤُها في المنطقة والعالم إيران مصدر تهديد لمصالحها ولأمن المنطقة، فإن إيران في المقابل تُعدُّ نفسها مهددةً من

(1) محمود السعيدان، مرجع سابق، ص: 43.
(2) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية والتصعيد، 2009م، ص:28.
(3) محمد السيد سعيد، "إيران "الغامضة" والعرب "الغرباء" في عالم محاك من حجج خائبة"، جريدة الحياة، 21 أيلول 2006م.

تلك الدول، فهي تعلن وتصرح علانية عن رغبتها والتزامها بحظر الأسلحة النووية، وتعلن كذلك عن رغبتها في الاحتفاظ بحقها السيادي في ممارسة الأنشطة العلمية[1].

يمكن للمتتبع للأحداث في المنطقة، أن يجد إطارًا عامًا للسياسة العربية بدأ يتبلور في هذه المرحلة تجاه البرنامج النووي الإيراني بشكل خاص، واتجاه إدخال التكنولوجيا النووية للمنطقة بشكل عام. فمن المتابعة يمكن أن نستنتج أن هناك ثلاثة ركائز تقوم عليها السياسة العربية الجديدة، منها أولاً: الاعتراض العربي على إخضاع موضوع التكنولوجيا النووية للسياسة، وثانيهما حق دول المنطقة جميعاً في امتلاكها للأغراض السلمية، وأخيراً البحث عن إيجاد طريقة لإخلاء المنطقة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك أسلحة إسرائيل[2].

لقد جاء الرفض العربي للسياسة الأمريكية في وقت غابت فيه الرؤية العربية عن النفوذ الإيراني الإقليمي في المنطقة خصوصاً في العراق ولبنان، وعن زيادة المخاطر الاستراتيجية على أمنه. وتغيبُ ربما عن العرب الإلمام بوجود بوادر بحث أمريكية عن شراكة وعلاقات أمريكية - إيرانية التي كانت موجودة في الماضي القريب. لقد بدأت هذه البوادر تلوح في الأفق منذ أن توافقت سياسة كل منهما على إجهاض القوة العربية في العراق، وامتدت لتظهر في التقارير التي تصدر عن ممثلي الإدارة الأمريكية الداعية لضرورة الحوار الأمريكي مع إيران أيضاً بدلاً من استعدائها في العراق، الذي قاد للحوار بينهما واستمر حتى الآن بغية توزيع الأدوار بينهما[3].

يبدو للبعض أن إيران أصبحت بعد إسرائيل المثال الواضح لازدواجية المعايير الغربية والأمريكية أيضاً، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من أسهم في إنشاء محطات نووية لإيران في عهد الشاه، وهي تدرك بطبيعة الحال إمكانية الاستخدامات المدنية والعسكرية لها، وتأكيداً لذلك تزامنت ثلاثة أحداث بينت حقيقة الرؤية الغربية للمنطقة. فقد تمثّل الحدث الأولُ في الاستئناف الروسي لشحن الوقود النووي لمحطة بوشهر الإيرانية، والحدث الثاني هو الدخول الفرنسي القوي للمنطقة لتسويق المنتجات الفرنسية التكنولوجية النووية لأسواق المنطقة، والحدث الثالث هو محاولة استغلال الإدارة الأمريكية للطموح الإيراني لتسويق منتجات أمريكية عسكرية لدول المنطقة، وهذه الأحداث تدور حول إبقاء المنطقة العربية في وضع المستهلك لا المنتج تكنولوجيا.

---

(1) باسكال بونيفاس، الملف النووي الإيراني: تقييمات استراتيجية متباينة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30 أيلول 2005م، ص1.

(2) نقولا ناصر، "شراكة عربية -إيرانية أم شراكة إيرانية- أمريكية"، شبكة الانترنت للإعلام العربية، 24 كانون الثاني 2008م، ص1.

(3) نقولا ناصر، المرجع السابق.

الخيار الخليجي- الأمريكي:

إن الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج العربي دفعتها لمحاولة إبعاد إيران عن المشاركة في بنـاء استراتيجية أمن للخليج العربي، وأبقت على دول مجلس التعاون الخليجي معتمـدة عليها في بناء سياسة أمن للخليج وسياسة دفاع بهدف التخلص من التحديات العسكرية التي تحيط بها، وإنَّ هذا الوضع يحمل في طياته مخاطر كبيرة على مصالح دول مجلس التعاون الخليجي وأمنها، فبالرغم من التفاعل والتداخل بين مصالح الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الحقيقة تبين لنا أن تلك المصالح لا يمكن أن تكـون دائماً متطابقة. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب فإنها تنظر لإيران من منظور يختلف عن المنظور الخليجي. فهي تنظر لإيران بنظرة عداء في مرحلة ما بعد الشاه، وتَعُدُّها تمثل تحدياً لمصالحها في منطقة الخليج العربي، مادامت هذه الدولة تساعد القوى التي تسميها الولايات المتحدة بالمتطرفة في بعض دول المنطقة، وما دامت تتدخل في الشأن العراقي ولبنان وأفغانستان(1).

أما بالنسبة لدول ملجس التعاون الخليجي فإنهـا تنظر لإيـران بمنظور يختلف عن الرؤيـة الأمريكيـة لها، وذلك بسبب التداخل الكبير بين المجتمعات العربية والمجتمع الإيراني، ولذلك لا تعدَّها مصدر تهديد أساسي لمصالحها في الخليج. ولكن هذا لا يعني أن لا تتحسب تلك الدول من الطموح الإيـراني وسعيهـا للهيمنة على المنطقة. إن تلك الدول قلقة من النمو المتسارع للقوة الإيرانية في المنطقة، وكذلك من إيران ذاتها. في حين تنظر الولايات المتحـدة إلى تلك الدولة مـن رؤيتها لتوجهات النظام السياسي في طهران، فـإذا تغيـرت توجهاته السياسيـة نحو المصالح الأمريكية، فهـذا يعني تغيراً سيطرأ على السياسة الأمريكية نحوها. أي أن هذا التغيير لا يرتبط برؤية إيران لدول مجلس التعاون الخليجي، وإنما يتعلق فقط بمدى تحقيق المصالـح الأمريكية من عدمه.

ويتبين من تطور الأحداث أحياناً أن الولايات المتحدة تحاول مراجعة أوراقها تجاه إيران بسبب أخطاء كثيرة أوقعت فيها نفسها. فهي من جانب لم تدرك العامل الزمني شديد الحساسية بيـن الاندفاع الإيراني في انجاز المشروع النووي وبين سرعة التورّط الأمريكي في المستنقع العراقي. ومن الجانب الآخر ربما بـدأت تدرك الولايات المتحدة خطورة خلط الأوراق في إدارة الأزمة مـع إيران أيضاً وتحديداً في تعاملها مـع روسيا، وبدأت تقيم الموقف الاستراتيجـي الروسي بالاتجاه

---

(1)William Bill, the Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations, New Haven, Yale University Press, 1989, P203.

الصحيح الذي تطمح الأخيرة لاستعادة نفوذها عالمياً، وهي التي ساندت إيران في تطوير أبحاثها وبرامجها النووية، وتدعو العالم إلى تفهم الرغبة الإيرانية في امتلاك السلاح النووي[1].

ربما تجاهل الأمريكيون - بداية الأزمة - مدى حساسية روسيا لامتلاك إيران برنامجاً نووياً عسكرياً وهي التي تقوم ببناء ودعم البرامج النووية الإيرانية، والأقرب إلى الحدود الجغرافية معها، والأكثر تضرراً من وجود سلاح نووي إيراني. صحيح أن روسيا تحاول كسب ود إيران كشريك استراتيجي ضد الوجود الأمريكي في المنطقة، وتقيم معها مشروعاً مشتركاً لتخصيب اليورانيوم الخاص لمحطات الكهرباء الإيرانية، إلا أن المشكلة تتمثل في عدم رغبة روسيا في امتلاك إيران للسلاح النووي لعدة أسباب، منها ما يتعلق بالقرب الجغرافي لحدودها، والثاني يتعلق بالخلاف الفكري معها، والثالث يتمحور حول التحسب من ظهور مطالب عربية مصرية وسعودية لامتلاك السلاح النووي أيضاً. وبناءً على ذلك حذرت روسيا إيران من عدم امتثالها لقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بوقف العمل على تخصيب اليورانيوم[2].

وعليه فإن أيَّة قرارات تتخذها الولايات المتحدة خصوصاً في مجال الحرب أو حتى التعاون مع إيران فإنها تحمل معها مخاطر متعددة لها انعكاساتها السلبية على مصالح دول مجلس التعاون الخليجي وأمنها. فالولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى تتحرك في مناطق العالم المختلفة بما فيها المنطقة العربية وفقاً لتحقيق مصالحها القومية، وهي لا تنظر لدول المنطقة من منظور المساواة معها، ويمكن أن تغير سياسة تحالفاتها مع دول المنطقة في أيَّة ظروف تراها مناسبة تخدم مصالحها القومية.

وفي المقابل بدأت الدول العربية بالقلق من اعتمادها على القوة الأجنبية بما فيها القوة الأمريكية فقط لحماية أمنها. فعلى الدول العربية أن تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تخاطر بعمل عسكري ضد إيران لحماية مصالح تلك الدول خصوصاً إذا امتلكت إيران أسلحة نووية ووصلت إلى أزمة معينة مع تلك الدول، وفي الوقت نفسه يجب على الحكومات العربية التحسب من عودة إيران لانتهاج سياسة العداء ضدها في حالة امتلاكها لأسلحة نووية[3].

---

(1) محمد السعيد إدريس، "إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين"، البينة مختارات إيرانية، العدد 84، يوليو 2007م، ص1.

(2) ليونيد الكسندر وفتش، "مناورات روسية في الملف النووي الإيراني"، شبكة الأخبار العربية عن صحيفة البيان الإماراتية، 2008/3/13م، ص1.

(3) Richard L. Russell: Peering Over the Horizon: Arab Threat Perception and Security Response to a Nuclear-Ready Iran. Paper Prepared for the Nonproliferation Policy Education Center, March 15, 2004. pp2-6.

الخيار العربي – العربي:

بناءً على ذلك، فإن أمام تلك الدول الخيار العربي- العربي الذي لن تخسر منه شيئا، ويأتي كجزء من استراتيجية الأمن القومي العربي. ويبدو أن العرب غابوا أو ربما تم تغييبهم وإبعادهم عن ممارسة دورهم الطبيعي، أو على الأقل المفترض أن يكون في ظل الوضع المعقد الحالي في منطقة الخليج العربي، ودفعوا في المقابل ثمن هذا الغياب في الفترات السابقة. فمثلاً، تتفاوض الولايات المتحدة وإيران عن الأحداث والوضع الأمني في داخل العراق في ظل غياب عربي كامل، بما في ذلك غياب كل من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي وسوريا.

وبالرغم من ذلك كله، فإن الباحث يرى أنه لا يمكن النظر إلى أمن الخليج العربي في خارج سياق الأمن القومي العربي، وما يحتويه من تطلعات وتحديات وذلك لوجود مقومات بنيوية وارتباطات وثيقة بينهما. إن حقائق الجغرافيا والتاريخ ومعطياتها ووحدة الإطار الثقافي، ونمط التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية واللغة المشتركة، كلها عوامل ومقومات تجعل أمن الخليج العربي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي لأنَّ علاقة الخليج بمحيطه العربي هي علاقة انتماء وهوية ووحدة مصير[1].

إن حالة الضعف العربي وتراجع الدور المصري عن الساحة العربية، جعل الأمن القومي العربي يمر بمرحلة أكثر تعقيداً مما كان عليه في مرحلة التسعينيَّات من القرن الماضي؛ حيث فتح المجال أمام إيران للتدخل في الشأن العربي في كُلٍّ من العراق ولبنان والخليج ودمشق وغزة، في حين اختفى الدور العربي بشكل عام والدور المصري بشكل خاص عن المنطقة العربية، وبالرغم من التراجع العربي وتراجع مصر الشقيقة الكبرى عن المساهمة الفاعلة في تحقيق الأمن في مرحلة سابقة، فهذا لا يعني ولا يعفي تلك الدول من القيام بواجبها القومي، وهي معنية بأمن العرب كافة ومتأثرة به سلباً وإيجابا، ومدعوة للبحث عن إيجاد صيغ للعمل العربي المشترك بعيداً عن الرغبات الخاصة والانفعالات، بل يجب أن تستند إلى وضوح الرؤية بشكل يجعلها قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وبشكل يتماشى مع المصالح العليا للشعب العربي. ومصر صاحبة مصلحة في أن تكون طرفاً فاعلاً في معادلة التفاعلات والمحاور الإقليمية التي تنسج خيوطها الآن في المنطقة، وليس هناك من مدخل جاد وحقيقي لهذا كله من دون تفعيل العلاقات المصرية – العربية وتطويرها، وإلا ستجد مصر نفسها معزولة عن واقعها العربي والإقليمي خصوصاً إذا لم تمتلك المبادرة للدخول القوي إلى معترك هذه التفاعلات.

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، "أمن الخليج وإشكالية الدور العربي"، مجلة المعرفة، عدد الأحد الموافق 2007/11/11، ص1.

وكذلك على دول مجلس التعاون الخليجي عدم الاعتماد على بقاء القوات الأمريكية في الخليج العربي للدفاع عن أمن تلك الدول وعن المنطقة. لأنه يحتوي على مخاطرة كبيرة عليها، خصوصاً وأن مصالح الولايات المتحدة والدوافع وراء اتخاذها قرارات عسكرية ضد بعض دول المنطقة لا ينسجم مع الدوافع العربية، ولا تمثل تلك الدول أيّة ضغوطات على القرار الأمريكي، وإن وجدت فهي قليلة التأثير. وإذا ما اتخذت الولايات المتحدة قرار حرب ضد دول المنطقة فإن انعكاساتها ستطال أراضي دول المجلس، وسيؤثر ذلك سلباً على صادراتها النفطية التي تمر بمضيق هرمز.

لذلك هناك حاجة ملحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي للبحث عن الخيار العربي – العربي لتحقيق الأمن في الخليج العربي. فهي مدعوة للقيام بالبحث عن تعاون مع الدول العربية الإقليمية الكبرى من مثل مصر وسوريا، لتقديم المساعدة الأمنية لها وإنشاء نظام أمن دفاعي عربي في الخليج يُعدُّ جزءاً من الأمن القومي العربي. وهذا السيناريو يرى بمنح كل من مصر وسوريا أدواراً معينة تُسهم تلك الأدوار في تحقيق التوازن الأمني في المنطقة، ويمكن أن تدخل تركيا في حوار مكثف مع إيران للمساهمة في بناء الثقة معها أيضاً. وإنَّ المحددات التي تعترض تطبيق هذا الاحتمال تكمن في اعتراض إيران على أيِّ وجود عربي إذا كان من خارج دول الخليج في المنطقة. وفي الوقت نفسه، ليس واضحاً فيما إذا كانت كل من مصر وسوريا قادرة على تحمل هذا الدور وتملك القدرة العسكرية للقيام بهذه المهمة أم لا.

ولتحقيق الأمن هناك ضرورة لدعوة الأطراف المعنية بأمن المنطقة إلى الحوار بعيداً عن استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها. ولذلك فإن هذا الطرح يدعو دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستجابة للدعوة الإيرانية في إنشاء معاهدة دفاع مشترك معها. إن دول مجلس التعاون الخليجي تتحسس وتتخوف من التعامل مع إيران خوفاً من هيمنتها، وكذلك فإن الثقة بينها وبين القيادة السياسية الإيرانية غير موجودة أو شبه مفقودة. وهذا يعني، أن أيَّة معاهدة دفاع مشترك، بين إيران ودول المجلس لا يمكن أن تتحقق أو تدوم، لأنه إذا رغبت إيران في إيجاد سياسة أمن مشترك مع دول المجلس فعليها أولاً القيام ببناء عامل الثقة مع حكومات ومجتمعات تلك الدول، وعليها إعادة الجزر العربية المحتلة، والتوقف عن محاولاتها إثارة الفتن في داخل تلك المجتمعات.

الخاتمة

المتأمل في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية مع دولة إيران يجد أنه يشوبها بعض الغموض وعدم العلانية, فما يظهر على الواقع منذ قيام دولة إسرائيل وحتى الآن عكس ما هو خفي من علاقات إسرائيل وأمريكا بالحليف السري إيران من أجل تحقيق أهداف مشتركة تسلتزم سرية تلك العلاقات وإظهار عكسها تماماً.

فالعداوة الظاهرة بين إسرائيل من جهة وبين إيران من جهة أخرى, ليست سوى تمويه سياسي على الشعوب العربية وحكامهم, فإيران تظهر العداوة لإسرائيل, وحينما تتاح لها الفرصة فأنها تستغل الوقائع والأحداث والجرائم التي تحدث في المنطقة، فتقوم بإرسال أحياناً بعض تهديداتها ضد الحكومة الإسرائيلية بأنها سوف تنتقم ليس من أجل إخافة إسرائيل وردعها، مع أن علاقتها المخفية بإسرائيل علاقة ود ومحبة ووفاق وسلام وتبادل سياسي وعلاقات تجارية واقتصادية وأمنية تحت رعاية أمريكية.

كما أن الصراع السياسي بين أمريكا وإسرائيل وإيران حول موضوع التسليح النووي الإيراني, وتخصيب اليورانيوم واستخدامه في التسليح العسكري, والذي لم ينقطع الحديث عنه في الصحف ولم تمله القنوات العربية منذ سنوات عديدة, ليس سوى مسرحية سياسية أبطالها الدول الثلاث إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية, بهدف تحقيق مصالحهم المشتركة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي للدول الثلاث والدول الأوربية الحليفة لها, وكذا بمزعوم تلك العداوة والتضليل على الدول العربية التي نجد بعضها تتخذ من إيران صديقاً حميماً وحامياً لها من الخطر الإسرائيلي والأمريكي, كسوريا.

إن كانت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية يشوبها الغموض وتكتنفها السرية منذ أيام الشاه وفي ظاهرها العداوة، إلا أن هناك بعض علاقات الود والمحبة والتعاون والصداقة بين إسرائيل من جهة وبين إيران من جهة أخرى انكشفت وظهرت على الواقع في أيام الشاه, بدأت تلك العلاقات بعد تأسيس دولة إسرائيل بعامين فقط, منها ما يلي:-

1- الاعتراف الواقعي من قبل إيران بدولة إسرائيل في آذار / مارس عام 1950م.

2- إقامة علاقات تجارية واقتصادية وأمنية بين إيران ودولة إسرائيل, حيث كانت إيران تستمد من إسرائيل الخبرة الفنية في ميادين الزراعة والجيش والأمن الداخلي, وكان الشاه يعتبر إسرائيل نموذجاً يجب على إيران أن تقتدي به في ميادين الزراعة والري والجيش والتسليح, وكان أهم مجالات التعاون بينهما هو الأمن والمخابرات والمعلومات والتدريب العسكري.

3- تبادل الزيارات بين الدولتين على مستوى القادة العسكريين وجهاز الأمن الداخلي الايراني (سافاك) وكان الوسيط الصامت في هذه العلاقة والزيارات المتبادلة بين إيران وإسرائيل هو الولايات المتحدة الأمريكية التي رتبت أو نسقت العديد من الاتصالات بين البلدين ضمن برامج المساعدة العسكرية الأمريكية للبلدين..

وتبين من خلال هذه الدراسة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي سواء بموقعها الجغرافي أو بثرواتها الهائلة من النفط، ولذلك فمن الطبيعي أن تسعى دول أخرى كالولايات المتحدة الاميركية باستخدام إسرائيل أو إيران لفرض سيطرتها، لذلك فإن الأطماع الإيرانية في المنطقة ممتدة منذ أن جلا الاستعمار البريطاني عنها وقد يكون لبريطانيا دور في جعل المنطقة في حالة من التأزم، لا سيما بعد احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى الإماراتية، مما أثر ذلك على العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل ما نشهده من دعم إيراني للشيعة في العراق والبحرين والكويت دليل على الأطماع الإيرانية في المنطقة الممتد منذ القدم.

و أن العلاقات الإيرانية الخليجية شهدت نوعاً من التقارب لا سيما بعد دخول القوات العراقية للكويت في العام 1991م، نتيجة الموقف الإيراني الرافض لهذا الغزو، مما سهل من تقريب وجهات النظر الإيرانية الخليجية، ومن ثم عودة العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، الذي انعكس بدوره على دول مجلس التعاون الخليجي.

إن أمن الخليج مرتبط بمصالح إقليمية ودولية، وهو ما يعد ضرورة في إيجاد صيغة تراعي المصالح كافة بشكل متوازن، ففي الآونة الأخيرة يرى المتتبع أن الوضع الأمني في المنطقة قد تدهور بسبب عرض إيران لقوتها العسكرية في الخليج العربي بالمناورات المتكررة التي تقوم بها وكأنها تريد أن تبعث رسالة للولايات المتحدة الأميركية بأنها قادرة على ضرب مصالحها في حال تعرضها لأية ضربة وقائية، وإن إنتاجها لأنواع من الأسلحة غير التقليدية الصاروخية أو بناء المفاعلات النووية أيضاً ما هي إلا تثبيت لتلك الحقائق، إلا أن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال مستمرةً في تحذير إيران من ذلك، ومع ذلك فإن الأخيرة تعلن استعدادها لردع أي عدوان أمريكي أو إسرائيلي على منشآتها النووية.

وأكدت إيران أن بناء وتطوير مفاعلاتها النووية هي بالدرجة الأولى لخدمة أهداف سلمية في داخل إيران، بالرغم مما يشاع من أن بناء المفاعلات النووية هي لخدمة أهداف عسكرية، هذا التطور الذي طرأ على الملف النووي الإيراني قد أخذ بعداً إقليمياً ودولياً وكان من دواعيه الإقليمية أن رأت دول مجلس التعاون الخليجي أن استمرار إيران في دعم قدراتها العسكرية وتطوير برنامجها النووي يؤدي إلى تنافر بين دول المجلس وإيران في العلاقات بينهما.

ولعل ما يعبِّرُ عن القلق الخليجي أيضاً، ليس البرنامج النووي فقط، إنما هو أن إيران خطيرة حتى من دون أسلحة نووية، فإيران في لبنان وفلسطين، وفي العراق، وفي البحرين، وتحتل جزراً إماراتية، وتعد إيران أكبر من أن يتجاهلها أحد، وأخطر من أن يركن إليها مريدو الاستقرار، فبالأمس فتحت إيران أجواءَها للأمريكيين في الحرب على أفغانستان والتزمت الصمت الإيجابي في العدوان الأمريكي على العراق، وهي في الوقت نفسه تدين الاحتلال الأمريكي، وتقوم بفتح سفارات وقنصليات في العراق تحت سلطة الاحتلال لتستفيد من الفرصة القائمة لتثبيت نفوذها في العراق.

وتتصدر المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت لا ترغب في توقيع عقوبات على طهران، وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، إلا أنَّ هناك توافقاً بين دول مجلس التعاون الخليجي حول مبادئ عامة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الحالية أو المستقبلية المحتملة.

التوصيات

1- تعزيز القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي بمد يد التعاون مع الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية لإيجاد توزان في العامل البشري، وتطوير سياسات التسلح فيها، وعلى المملكة العربية السعودية لمواجهة الخطر النووي الإيراني العمل على بناء برنامج نووي سلمي تحت إشراف هيئة الطاقة النووية الدولية.

2- تعزيز الروابط السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية لمواجهة أية مصادر تهديد إقليمي، لا سيما الخطر الإيراني.

3- على المملكة العربية السعودية أن تنشئ إدارة استقرار إقليمية على غرار إدارة الصراع الأمريكية لحفظ السلام والأمن الإقليميين، نظراً لما تتمتع به المملكة العربية السعودية من ثقل اقتصادي كبير في المنطقة العربية والعالم، الذي يعزز من دورها السياسي في المنطقة والعالم كلاعب دولي فاعل ومهم.

4- على القادة الإيرانيين العمل على إنهاء كل أشكال التوتر في منطقة الخليج، وإبداء حسن النوايا، خصوصاً تجاه برنامجها النووي، وحل قضية الجزر الإماراتية في الخليج العربي، بالحوار والتفاوض بين البلدين، أو اللجوء للتحكيم الدولي.

5- على إيران أن تضطلع بمبدأ الشفافية والوضوح في موضوع برنامجها النووي، مما يضمن ذلك الطمأنينة لدى دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة لها.

6- على الولايات المتحدة الأميركية أن تُدركَ بأن استخدام القوة وحشد الأساطيل والمناورات العسكرية الغربية البحرية الضخمة في الخليج، والتحرشات الواقعة بين قطع الأسطول الأمريكي والزوارق الإيرانية التي تجري في ظل التوترات السياسية والأمنية الساخنة في الخليج، لا يمكن أن يوفر الأمن للخليج، بل يمكن أن يهيئ المنطقة لحدوث كارثة تهدد الأمن والسلم الدوليين.

7- نظراً لخطورة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي المطالبة بتفعيل التعاون العسكري فيما بينها، وإعداد استراتيجيات جديدة للتصدي لأية أخطار محتملة لهذه الأسلحة، وحماية المواطنين والمنشآت الحيوية وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتحديد الاستخدام الأمثل للقوة العسكرية، لها وعدم الوقوع في سبات الارتخاء العسكري بحجة انتهاء التهديد العراقي لها، بل النهوض والتركيز لمواجهة أية تهديدات قادمة لا سيما الخطر العسكري النووي الإيراني.

8- ترتيب البيت العربي الداخلي، ويتضمن ذلك المساهمة الفعلية في القرار السياسي من أبناء المجتمع العربي، إيمانًا بدور الشعوب في النهوض بمستقبل أمنهم من التخلف إلى التقدم

والارتقاء إلى مستوى مواجهة التحديات المصيرية، إضافة إلى عسكرة المجتمع الخليجي، بمعنى أن تكون الإرادة الخليجية نابعة من الشعور القومي لكل المنطقة، وإحساسها بأن أمن الخليج مرتبط بأمن الوطن العربي وإن أي تدخل أمريكي في المنطقة يعني تهديدًا مباشرًا لأمن الخليج وأمن المنطقة العربية. وفي إطار هذه الاستراتيجية يجب أن تكون السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تستند إلى مفهوم التخطيط العلمي والسياسي، ويجب أن تكون السياسة الخارجية لهذه المنطقة قادرة على التأثير والفعالية انطلاقا من سيطرتها على التحكم بثرواتها الطبيعية خصوصاً النفط واستخدامه كأداة فعالة في الإطار الدولي وتطويعه لخدمة أهداف منطقة الخليج لعربي.

ثبت المصادر والمراجع

أ : المراجع العربية:

1) أبو طالب، حسن، (1993)، نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية، **السياسة الدولية**، العدد 112.

2) أبو طالب، حسين، (1990)، إيران وانعكاسات التسوية في العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 1.

3) أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي، (1995)، **أزمات العراق والكويت – أبعادها ونتائجها**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

4) أبو مغلي، محمد وصفي، (1983)، **دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

5) أحمد، صباح محمود، (1986)، النشاط اليهودي الصهيوني في إيران، **مجلة آفاق عربية**، العدد 6، بغداد.

6) أحمد، د عز الدين محمد، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، **مجلة الساتل**، العدد الرابع، جامعة السابع من أكتوبر، سرت، ليبيا، نيسان، 2008، ص 120.

7) إدريس، محمد السعيد، (2007)، **"إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين"**، موقع البيئـة، مختارات إيرانية، العدد 84، يوليو.

8) إدريس، محمد السعيد، (2006)، **التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد 66، يناير.

9) إدريس، محمد السعيد، (2006)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165.

10) إدريس، محمد السعيد، (2000)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

11) إدريس، محمد السعيد، (2000)، **تطور العلاقات المصرية الإيرانية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

12) الأشعل، عبد الله، (2006)، **العالم العربي والتسلح النووي الإيراني**، مختارات إيرانية، العدد58.

13) آل حامد، محمد أحمد، (1997)، **أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

14) آل سعود، خالد بن سلطان، **أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

15) آل محمود، عبد الله زيد إبراهيم (2007)، **العلاقات السعودية الإيرانية من 1979م - 2005م**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، **عمّان، الأردن**.

16) أمين، خجية عرفة، (2006)، مفهوم الأمن الإنساني وأمن دول مجلس التعاون الخليجي، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 16.

17) اوغلو، احمد داوود، (2004), "العرب وإسرائيل وإيران", **مجلة شؤون الشرق الأوسط**, مركز الدراسات للشرق الأوسط, بيروت, العدد115.

18) أيوب، مدحت، (1993)، **حرب الخليج والأمن القومي العربي**، دراسات صوت العرب (1)، القاهرة، دار صوت العرب.

19) بايب، سعيد، (2005)، العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 14.

20) بارزي، تريتا، (2007)، **حلف المصالح المشتركة**، الدار العربية للعلوم.

21) بدر خان، عبد الوهاب(2006)، **الملف النووي الإيراني**، خيارات الحرب والسلم، قضايا استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6 مايو.

22) برجمان، رونان، (2008)، **في أعقاب الملف الذي اختفى**، ملحق جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية - 10 أيلول.

23) البرناوي، سالم حسين عمر، (2000)، **السياسة الخارجية الليبية: دراسة نظرية- تطبيقية في المفاهيم والأهداف والعوامل والوسائل 1977-1997**، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

24) براهوم، محمود، (2001)، **نافذة على أزمة الخليج خفايا وحقائق**، مركز القدس للطباعة، عمان، الأردن.

25) البستكي، نصرة عبد الله، (2003)، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

26) بن حميد، هندي نايف، (2001)، **تطورات العلاقات السعودية الإيرانية من الأزمة إلى المصالحة (1979-2001)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.

27) بهاء الدين، احمد، (1998), "العلاقات الإيرانية الأمريكية, بين الممكن والمستحيل", **مجلة السياسة الدولية**, القاهرة، العدد 134.

28) بوش، جورج، (2001)," السياسة الأمريكية وعقيدة بوش العسكرية", الشرق الأوسط, وثائق وتقارير, **مجلة شؤون الأوسط**, العدد 102.

29) بونيفاس، باسكال، (2005) ، **الملف النووي الإيراني: تقييمات استراتيجية متباينة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30 أيلول.

30) بيار سالنجر وأريك لوران، (1991)، **حرب الخليج، الملف السري**، دار أوزال للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.

31) بيل، جيمس ، **إيران والخليج - البحث عن الاستقرار**، مركز الإمارات للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.

32) بيل، جيمس، (2003)، سياسة الهيمنة، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، **مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)**، العدد (48)، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

33) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (1990)، **التقرير الاستراتيجي العربي**، القاهرة،.

34) التكريتي، برزان إبراهيم، (1982)، **الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي**، الدار العربية، بغداد،.

35) جاد، عماد، (1991)، دول الجوار الجغرافي حسابات المكسب والخسارة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 103، يناير.

36) جاستون، بوتول، **الحرب والمجتمع**، بيروت، دار النهضة العربية.

37) جرجس، فواز، **أمريكا والإسلام السياسي**: صراع الحضارات أم صراع المصالح؟، بيروت، دار النهار.

38) جرين، جيرولد، (2005)، **سياسات إيران الإقليمية، وجهات نظر غربية في الخليج وتحديات المستقبل**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

39) جواد، سعد ناجي، (1996)، **الخليج العربي في عالم متغيرات**، دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته، السياسة الدولية، العدد 125.

40) الحامدي، عمر، (1991)، **أزمة الخليج أبعادها ومخاطرها**، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، سلسلة الندوات (رقم 5).

41) الحديثي، نزار عبد اللطيف، (1982)، **الحرب العراقية- الإيرانية ومستقبل الخليج العربي**، بغداد، دار الحرية للطباعة.

42) حسين، غازي فيصل، (1999)، **المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه منطقة الخليج العربي**، بيروت .المستقبل العربي، يونيو .

43) حقي، سعد،(2003)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمّان، دار وائل للتشر.

44) حقي، عبد المجيد إسماعيل، (1974)، **الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظل القواعد الدولية**، القاهرة.

45) حماد، احمد حماد، (2002), باحث سياسي, **مجلة شؤون الأوسط**, مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق, العدد 110.

46) الحميد، طارق، (2006)، **إيران أصبح في الخليج**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد9998.

47) خلاف، تميم هاني، القدرات النووية الإيرانية، **السياسة الدولية**، عدد 142، اكتوبر، 2000.

48) هويدي, د.فهمي **"دراسات ومقالات" احتلال العراق وتداعياته"**، ملتقى العلماء المسلمين المنعقد في 10-12/يوليو/2003 بوتراجايا, ماليزيا.

49) الدسوقي، أبو بكر، (2006)، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد22.

50) دقامسة، عبدالله، (2000)، **السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1988 - 1997)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، **عمّان، الأردن.**

51) الدليمى، عصام عبد الحسين، (1988)، **السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

52) ربيع، حامد، (1979), **المتغيرات الدولية وتطور مشكلة الشرق الأوسط**, دمشق, مطبعة الخليجي.

53) ربيع، حامد، (1984)، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، القاهرة، دار الموقف العربي.

54) رجب، يحيى حلمي، (1989)، **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، الكويت، مكتبة دار العروبة.

55) الريس، رياض نجيب، (1978)، **الخليج العربي ورياح التغيير**، دراسة في مستقبل القومية العربي والوحدة الديمقراطية، لندن.

56) زادة، بيروز مجتهد، (1996)، **الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين**، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (206).

57) زادة، محسن أمين، (1999)، التحولات الجيوبوليتيكية والأمن القومي في إيران، **مجلة شؤون الأوسط**، عدد (84)، حزيران.

58) الزايد، عطا الله زايد، (2003)، **العلاقات السياسية السعودية ـ الإيرانية وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980 - 2003م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

59) زكي، خيري، (1987)، **الحرب العراقية الإيرانية (قضايا الدفاع عن الوطن والثورة)**، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، 25 نيسان.

60) زهران، جمال علي، (1993)، تطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بين عهدي الشاه والخميني، **مجلة الشؤون الفلسطينية**، بيروت، مركز الدراسات والأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 238، كانون الثاني.

61) الزين، حسن، (1979)، **الثورة الإيرانية في أبعادها الفكرية والاجتماعية 1978-1979**، بيروت، دار النهار.

62) السرجاني، راغب، (2007)، **"البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النووي الإيراني"**، موقع قصة الإسلام.

63) سري الدين، عايدة، (1997)، **دول المثلث بين فكي الكماشة التركية ـ الإسرائيلية**، بيروت، دار الفكر العربي.

64) السمان، أحمد، (2002)، هل توجه إسرائيل ضربة للمنشآت النووية الإيرانية، **مختارات إيرانية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 20.

65) سويم العربي، (2003), **"الاستراتيجية الأمريكية, التناقض الكامن"**, مركز الدراسات الاستراتيجية للتوثيق والبحوث, **مجلة شؤون الأوسط**, العدد 110.

66) سيجف، شموئيل، (1983)، **المثلث الإيراني- العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية**، ترجمة: غازي السعدي، عمان، دار الجليل.

67) السيد، ياسين مشرف، (1992)، **التفاعلات العربية- الإيرانية بعد أزمة الخليج**، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مؤسسة الأهرام.

68) شاؤول، ملحم، **الأمن في الخليج العربي**، مؤسسة الدفاع الوطني الفرنسية، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام.

69) شارة، احمد عبد الرزاق، (1992)، البعد التاريخي للخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، **مجلة التعاون**، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، العدد (28).

70) الشافعي، عمر، (1991)، **آفاق التعاون الإيراني الخليجي**، أوراق شرق أوسطية، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

71) الشرقـاوي، باكينام، (2007) ، **"طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة"**، إسلام أون لاين نـت.

72) شلقي، محمد عباس، (2002)، **العولمة وتأثيرها على الاقتصاد الإيراني**، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية عدد32.

73) شولتز، جورج، (1994)، **مذكرات جورج شولتز**، عمّان،الأهلية للنشر والتوزيع.

74) الصباغ، سعيد، **العلاقة بين القاهرة وطهران: تنافس أم تعاون**، القاهرة، الدار الثقافية.

75) ضاعن، شاهين، (2006)، دول مجلس التعاون الخليجي والتهديد النووي والإرهاب العالمي، **مجلة آراء حول الخليج**، دبي، العدد 18.

76) الطحاوي، عبد الحكيم، (2004)، **العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي 1951-1981**، الرياض، مكتبة العبيكان.

77) عبد الرحيم, مفيد، (2000)، استخدام عقوبات ذكية ضد العراق، عن واشنطن بوسط, **مجلة الوطن العربي**, العدد 1241.

78) عبد الكريم غرايبة، (1984)، **تاريخ العرب الحديث**، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع.

79) عبد المهدي، عادل، (2000), استراتيجية المواجهة في ظل الانتصار اللبناني وانتفاضة الأقصى, **مجلة العلاقات الإيرانية الدولية**, مركز الدراسات السياسية والدولية, طهران, السنة الأولى, العدد الثاني, كانون الأول.

80) عبد الناصر، ناصر، (2001),"العقوبات الاقتصادية الذكية**", مجلة شؤون الشرق الأوسط**, مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق,بيروت, فصلية, العدد 102.

81) عبد الوهاب، بدر خان، (2006)، **الملف النووي الإيراني: خيارات الحرب والسلم**، قضايا استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 6 مايو.

82) عبد الكريم, مسلم، (1983), **الأهمية الاستراتيجية لخط الملاحة في المضايق العربية**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد، بغداد، العراق.

83) العتيبي، منصور حسن، (2008) ، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979- 2000)** ، فبراير، مركز الخليج للأبحاث.

84) عثمان، سيد عوض، (2002)، **العلاقات الإيرانية – الخليجية بين دروس الماضي وآفاق المستقبل**، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 28.

85) عثمان، فاروق، (1986)، **مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية**، القاهرة، دار المعارف.

86) العجمي، فهد فلاح شجاع، (2005)، **أثر التفاعلات السياسية الإقليمية على مستقبل تطبيع العلاقات الخليجية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

87) العلي، خالد، (1991)، **مبادئ وأهداف السياسة الخارجية السعودية**، المستوى الإقليمي والإسلامي والدولي، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.

88) عويس، رمضان ، إسلام اون لاين: **www.Islamonline. net**.

89) العيدروس، محمد حسن، (1985)، **العلاقات العربية الإيرانية 1921-1971**، الكويت، منشورات ذات السلاسل.

90) العيساوي، أشرف سعيد، (2006**)**، معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول "التعاون"، **مجلة آراء حول الخليج**، دبي، العدد 16.

91) العيسى، شملان، (1996) ، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، **المستقبل العربي**، عدد 206.

92) الغزي، خالد، (1975)، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره**، بغداد، بدون ط .

93) فؤاد، المرسي، (1999), **العلاقات المصرية والسوفييتية (1943-1956)**, القاهرة, دار الطباعة الحديثة.

94) فانس، سايروس، (1984)، **المذكرات أو خيارات صعبة**، ط2، المركز العربي للمعلومات، بيروت.

95) فرح، إلياس، (1980)، حرب أم درس، **مجلة آفاق عربية**، بغداد، العدد 3، كانون الأول.

96) فرد، برويز إمام زادة، (2000), النظام الدولي ومنطقة الخليج الفارسي, **مجلة العلاقات الإيرانية الدولية**, معهد الدراسات السياسية والدولية, طهران, السنة الأولى،العدد الأول، أيلول.

97) القاسمي، خالد محمد، (1987)، **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات**، القاهرة، دار الثقافة العربية.

98) القحطاني، سلطان، **"الضربة المحتملة لإيران"**، إيلاف 20/فبراير/2006م. للمزيد راجع: علاء مطر، "أثر المتغيرات السياسية على العلاقات الأمريكية الإيرانية"، في موقع: دنيا الوطن نشر بتاريخ 5/أكتوبر/ 2006م.

99) القحطاني، شيخة غانم، (1997)، **توازن القوى بين دول مجلس التعاون الخليجي**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

100) قواسمه، أمجد عبد الله صالح، (2001)، **العلاقات الإسرائيلية التركية بعد أزمة الخليج العربي الثانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

101) كينيث كاتزمان، (2006)، **أزمة البرنامج النووي الإيراني**، جميع الحلول صعبة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

102) كيوان، مأمون، (2000)، **اليهود في إيران**، بيروت، دار بيسان.

103) ليونيد الكسندر وفتش، "مناورات روسية في الملف النووي الإيراني"، شبكة الأخبار العربية عن صحيفة البيان الإماراتية، 2008/3/13.

104) المارديني، زهير، (1986) ، **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**، بيروت، دار اقرأ.

105) الرمضاني، مازن إسماعيل، (1994), الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية, **مجلة شؤون سياسية**, عدد 20.

106) **مجلة العلاقات الإيرانية الدولية**, "النظام الدولي ومنطقة الخليج بين حقائق الماضي والحاضر وآفاق القرن الواحد والعشرين", السنة الأولى, العدد الأول, 2003.

107) محسن، إبراهيم محمد، (1993) ، **الصراع الدولي في الخليج العربي**، القاهرة، مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع.

108) محسن، إبراهيم محمد، (1993)، **الصراع الدولي في الخليج العربي**، القاهرة، مكتبة القدس للطبع والنشر والتوزيع.

109) إدريس، محمد السعيد، (2007)، **إيران وصراع الدرع الصاروخي بين بوش وبوتين،** البيئة مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 84، يوليو.

110) محمد السعيد عبد المؤمن، **"التقارب الإيراني الخليجي. . سلاح ذو حدين"**، شبكة إسلام اون لاين.

111) سعيد، محمد السيد، (2006)، **إيران الغامضة والعرب الغرباء في عالم محاك من حجج خائبة،** جريدة الحياة، 21 أيلول.

112) النابلسي، محمد، (2003), العلاقات العربية-الإيرانية بعد الحرب الأفغانية, **مجلة شؤون الأوسط**, , مركز الدراسات الاستراتيجية للأبحاث والتوثيق, بيروت, العدد 109.

113) هيكل محمد، حسنين، (1992)، **حرب الخليج**، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

114) الزبيدي، محمد حسين، (1980)، **تاريخ الاعتداءات الفارسية على العراق،** بغداد، وزارة الإعلام العراقية.

115) الخضير، محمد خالد، (2006)، **أثر الأسلحة النووية الإيرانية على دول مجلس التعاون الخليجي،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، الرياض، السعودية.

116) قدري، محمد سعيد ، كيف نتعامل مع واقع استراتيجي جديد، صراعات قادمة نتيجة اختلال موازين القوة والقيم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الشبكة العنكبوتية: **www.ahram.org.eg**

117) سويلم، محمد، (2006) ، **مشروع الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية،** صحيفة الأهرام المصرية، عدد 53485.

118) محمد صادق إسماعيل، العلاقات الخليجية الإيرانية والحذر المتبادل، موقع **www.alwataniavoice.com**.

119) محمد علي, سرحان، (1999**)**, **"** إيران إلى أين في عهد الرئيس محمد خاتمي" حوار الحضارات أم صراع حضارات, **مجلة السياسة الدولية**، العدد 103.

120) عمايرة، محمد ناجي، (2005) ، **"بين أولويات واشنطن والرياض!"**، الوطن العربي، 26/إبريل.

121) محمد، عبد العاطي، (1978)، البحر الأحمر ومخاطر الصراع الدولي، القاهرة، **السياسة الدولية**، ع5، أكتوبر.

122) السعيدان، محمود، الحرب الراهنة المنتظرة بين أمريكا وإيران، على موقع **www.muslem.net.**

123) القام، محمود سريع، (2005) ، **العقيدة الأمنية الناشئة لإيران، المصادر الداخلية ودور المحددات الدولية**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

124) عبد الله، محمود، (2006) ، **الخليج العربية**، صحيفة الوطن السعودية، عدد 11062.

125) محمود، أحمد إبراهيم، (2009) ، **البرنامج النووي الإيراني، آفاق الأزمة بين التسوية والتصعيد**، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية.

126) مراد، خليل علي، (1985)، سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي 1968-1980، **مجلة الخليج العربي**، جامعة البصرة، العدد 1.

127) مركز أبحاث الأمن القومي، 2012، **منشورات دار الجليل**، عمّان، الأردن.

128) المرهون، عبد الجليل زيد، (2007) ، أمن الخليج وإشكالية الدور العربي، **مجلة المعرفة**، عدد الأحد الموافق 2007/11/11.

129) مرهون، عبد الجليل زيد، (1997)، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت، دار المنار.

130) المسلم، سارة أحمد عبد العزيز، (2008)، **أثر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج على الأمن الوطني الكويتي في الفترة من العام 1979م إلى العام 2007**م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية، مصر.

131) مسلم، طلعت احمد، (1998), **الوجود العسكري الأمني في الوطن العربي,** الطبعة الثانية, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية.

132) المسيري، عبد الوهاب، (1999)، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد الرابع، القاهرة، دار الشروق.

133) مصطفى، أمين، (1996)، **إيران وفلسطين بين عهدين**، بيروت، المركز العربي للأبحاث والتوثيق.

134) **منشورات مركز الأمن القومي**، دار الجليل، آذار 2012.

135) منظمة التحرير الفلسطينية، **الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة**، وقائع وتفاعلات، مركز الأبحاث، بيروت، 1974.

136) منعم العمار, عبد الرحمن داوود، (2000), **إيران وقابلية التكون من جديد رؤية جيوستراتيجية محققة في الاستجابة الإيرانية لحقائق التغير الدولي والإقليمي,** سلسلة دراسات استراتيجية, عدد 17, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد.

137) مهابة، احمد، (1989)، **إيران بين التاج والعمامة،** الإسكندرية، دار الحرية للصحافة والنشر.

138) المهدي، قطبي، (1995)، **العلاقات العربية الإيرانية من منظور النظام الأمني الخليجي،** دراسات استراتيجية، الخرطوم، دار هايل.

139) موبرلي، جون، (1993) ، **العوامل التي أدت إلى تجدد التوتر وردود الفعل المختلفة،** مركز الدراسات العربية، لندن، العدد (32).

140) الموسوي، سيد حسن، (2002)، **السياسة الأمريكية وإيران،** فصيلة إيران والعرب، عدد5، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

141) موسوي، سيد حسين، (2003), سياسة أمريكا وإسرائيل إزاء إيران، **مجلة شؤون الأوسط الاستراتيجية,** بيروت, العدد 109.

142) موسى، شحاذة، (1971)، **علاقات إسرائيل مع دول العالم (1967-1970)،** مصر.

143) ميخائيل غورباتشوف، البروستريكا (1990)، **إعادة البناء والفكار الاشتراكي إلى أين نحن سائرون،** ترجمة: الدكتور عباس خلف، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع.

144) ميشيل،تي. كلارك، (2005)، **النفط، الجغرافيا السياسية، والحرب القادمة مع إيران،** ترجمة: علي حسين باكير، دراسات السلام والأمن العالمي في جامعة هامشير كولدج.

145) ناصيف حتي، (2002)، **النظام العربي بعد 11 سبتمبر،** التحديات والفرص"، شؤون عربية، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 109.

146) النجدي، صالح عبد العزيز، (1999) ، **التقارب السعودي- الإيراني دوافعه وأبعاده،** موقع البينة الإلكتروني، نقلاً عن مجلة البينة، العدد 87: http:// www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1696&lang=.

147) النعيمي، عبد الرحمن محمد، (1994), **الصراع الأمريكي على الخليج العربي,** ط2، بيروت، المركز العربي الجديد.

148) النعيمي، عبد الرحمن، (1994)، **الصراع على الخليج العربي،** ط2، بيروت، دار الكنوز للنشر.

149) النفيسي، عبد الله، (1999)، إيران والخليج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 137.

150) ناصر، نقولا، (2008) ، **شراكة عربية -إيرانية أم شراكة إيرانيـة- أمريكية**، شبكـة الانترنت للإعلام العربيـة.

151) نوار، عبد العزيز، (1960) ، **الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث**، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت.

152) هلال، حنا، (1990)، **الصراع على الكويت**، مسألة الأمن والثروة، القاهرة، دار سينا للنشر.

153) هويدى، أمين، (1980)، البحر الأحمر والأمن العربي، العوامل المؤثرة، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 12.

154) مزاحم، هيثم، (2000) ، عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجي للبحوث والتوثيق، عدد 92 فبراير.

155) مزاحم، هيثم، (1999) ، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، **مجلة شؤون الأوسط**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجي للبحوث والتوثيق، عدد حزيران 84.

156) وين ديفس، (2003), أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا, **مجلة شؤون الأوسط**, مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق, بيروت, العدد 110.

157) يوآل جوجنسكي، (2010)، **ميزان التوازن العسكري التقليدي في الخليج**، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، جامعة حيفا، الجزء 13، العدد 1.

158) يورك، فاليري، (1982)، **آفاق الخليج في الثمانينيات**، مركز دراسات الخليج العربي.

ب: المراجع الأجنبية والمواقع الإلكترونية:

159) Gawdat Bahgat (2006): Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran, Iranian Studies, **Journal Volume 39**, N3, September, Washington post.

160) Emile El-Hokayem and Matteo Legrenzi (2006): **The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge**, Working Paper, Henry. L. Stimson Center in Washington D. C. May 26.

161) Simon Henderson (2003)**, the New Pillar**: Conservative Arab Gulf States and US. Strategy, Washington Institute For Near East Policy, Washington. D.C.

162) Fariborz Mokhtari (2005), **"No One will scratch my back: Iranian Security perceptions in historical Context**," The Middle East Policy, journal, Washington, spring.

163) Albazzaz, Saad (1989), Gulf War, **the Israeli Connection**, Baghdad.

164) Sohrab Sobhani (1989), **"The Pragmatic Entente Israeli-Relations, 1948-1988"** New York: Praeder.

165) Richard Johns **(1987),"Arms Embargo Which Cannot Withstand the Profit Motive "foundational times"** 13 November.

166) Gary Sick (1987), **Iran Quest For Superpower Status**, foreign affairs, spring, vol, 65, N.O,4, U.S.A.

167) **Regional Security Conference Focuses on Iranian Nukes** , NPr Morning Edition, 16 December , 2009

168) "Larijani (2010): **Don't Allow Iran Attack from Gulf**", Kuwait Times, 28 January .

169) **Defense Intelligence Agency**, unclassified Report to Congress on the Military Power of Iran, April 2010

170) Jushua R. Itzikowitz Shifrinson (2011), **"A crude threat: The Limits of an Iranian Missile Campaign against Saudi Arabian Oil**" International Security. Vol. 36 No.1Summer.

171) Carina Solmirano and Pieter Wezerman (2010), "**Military Spending and Arms Procurement in the Gulf States**" SIPRI Yearbook, October.

172) Gulf **States Set to Spend more on Armament**", Foundational Times, 3 May 2010

173) Adam Antous (2011), Jay Solomon and Julian Barnes**,"** U.S. Plans Bomb Sale In Gulf to Counter Iran" **Wall Street Journal**, 11 November .

174) Bahgat, Gawdat (2006): Nuclear Proliferation, the Islamic Republic of Iran**, Iranian Studies Journal Volume 39**, N3, September .

175) Emile El-Hokayem and Matteo Legrenzi (2006): **The Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Nuclear Challenge**, Working Paper, Henry. L. Stimson Center in Washington D. C. May 26.

176) Simon Henderson (2003), the New Pillar: **Conservative Arab Gulf States and US. Strategy**, Washington Institute For Near East Policy, Washington. D. C.

177) Ellen Laipson and Emile El-Hokayem (2006), "**The Arab-Israeli Conflict and Regional Security**", in James Russell, Ed, Critical Issues Facing the Middle East: Security, Politics and Economics, New York, Pal grave Macmillan, Forthcoming .

178) Trita Parsi.(2007) **"Bush's Iraq Strategy: Goad Iran into War**," Inter Press Service, January12.

179) **Israel Would assist Iran In return for Friendship**" Associated Press' September 28 1980 "

180) Nader Entessar (2004)**:" Israel and Iran's National Security**" Journal of south Asian and Middle Eastern Studies .

181) Cennedy (1999); **anew frame work for U.S.policy in the developing world**, New York.

182) Katizman Kenneth (1996), **the Emirates occasional papers, no. 6, first published,** the Emirates Center for Strategic Studies& Research,.

183) Apms and cloliare (1987), **Root of U.S foreign policie's**, Moscow, USSR progre.

184) Caspar W.Weinabrgar (1984), **"the use of military power** "Dis Coyrs devant to national press caulk. Washington, D.C. 28 Nov, 1984, U.S. defense strategy foreign affairs, Vol. 64,.

185) Dick Cheney (1990), statement of the security of defiance Dick Cheney before the senate budget committee in consecution with the FY, 1999, **budget for the department of defiance**, 5th February.

186) Machel Bugnon Morcland, **L amonigue total ifare cfabre 1997**

187) Flynt Leverett(2006), "**The Gulf between US**," The New York Times, January 24.

188) Salah Awad(2006), **"Qadat al-mintaqa Yakhshouna harbn fi Iran",** (Annan: the region leaders are worried about a war with Iran), Asharqalawsat, September 14, 2006

189) William Bill, the Eagle and the Lion: **The Tragedy of American-Iranian Relations,** New Haven, Yale University Press, 1989

190) Richard L. Russell(2004): **Peering Over the Horizon: Arab Threat Perception and Security Response to a Nuclear-Ready**

Iran. Paper Prepared for the Nonproliferation Policy Education Center, March 15.

191) http:www.globalsecurity.org\military\world\irtn\intro

192) www. tdwl. net.

193) www.saudielection.com

194) www.awafd..org/index.com open in 13/8/2012

195) www.islammemo.com

196) http://www.altanweer.net/articles.aspx

197) http//:www.alaminsanin.net

ج: المراجع العبرية:

198) כפיר، אילן، (1990)، **הפרשה האיראנית، דוח עודת טאור**، הוצאה לאור מודן

كفير،إيلان، (1990)، **القضية الإيرانية، تقرير لجنة تاؤار**، إصدار مطبعة مودن، إسرائيل.

199) ברגמן، רונן، (2009) **"מדינות ישראל תעשה הכל"** הוצאת כנרת זמורה ביתן

برجمان، رونان، 2009،**"دولة إسرائيل ستفعل كل شيء"**، إصدار طبعة كينرت زموره بيتان، إسرائيل.

THE IRANIAN – ISRAELI RELATIONS IN THE PERIOD OF (1951 – 2012) AND THEIR EFFECTS ON THE COOPRATIVE COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF.

By

Nayef Bin Mohammad Al-Ghamdi

Supervisor

Dr. Ghazi Ismael Rababaa'

ABSTRACT

period of (1951-2012) and their effects on the Cooperative Council for the Arab States of the Gulf, that is since the beginning of crisis in the Iranian Israeli relations, after the fall the Shah, Mohammad Ridah Bahlawi and the rise of the Islamic Revolution in 1979 and the different developments that negatively or positively affected these relations.

Iran played the role of a policeman in the region of the Arab Gulf and the supporter of the American vision in the region seeking to defend its interests, influences, and its political and economic relations. Then came the Islamic Revolution in 1979, and accepted this trend; for it severed every connection of her with the American and Israeli Strategy.

The Islamic Revolution in Iran had the most powerful negative effects on decision-makers in the United States of America and Israel. It maybe considered the most serious relapse, the American Administration faced is the fall of the Shah regime, that strategically of both Israel and the United States who depended on him through

three decades of time, during the Cold War against the Soviet Union. The Iranian Israeli relations were affected with internal conflicts and contradictions, afterwards they rose among powers and political currents, that shared in revolution- makina; for relations among them passed through different stages of development, due to progress and absence of currents and political powers in Iran.

The rise of the Iranian Revolution by the leadership of Aayatallah Al Khumaini in 1979 and the attempt of exporting the revolution to the states of the region, made the Gulf-Iranian relations at their worst stages. And so Iran always accuse Saudi Arabia with bias to the side of the Gulf States, especially Iraq and the United Arab Emirates in their conflict with Iran. And it cleared from the study that the Gulf-Iranian relations witnessed a type of approach, especially after the penetration of the Iraqi forces into Kuwait in 1991, as a result of the Iranian stand of rejecting this invasion, the thing that made it easy to approach views of the Gulf and Iran, and so resorting all forms of relations between Iran and the Kingdom of Saudi Arabia.

But the Iranian nuclear file and what accompanied of incidents and political developments, it accompanied other developments. They are reflected in the nature of declarations and meetings and the consecutive Gulf Summits, which prophecy with destroying war at the Arab Gulf region. If there are no political settlements being determined with the cognition of the United Nations, or the International Security Council, or directly with the United States of America. The Iranian nuclear danger has its direct effect, which may threaten the States in the Cooperative Council for the Arab States of the Gulf. If Iran caught it stand of rejecting, and did not give up, and penalties failed and Iran continued strongly with more determination on its stand careless of the World Community, that may lead to more escalation and may reach the climax and the limit of military confrontation, which does not need international decisions. In case it

occurred between Iran from one part, and Israel and the existing American forces in the Gulf from other part, the States of the Cooperative Council for the Arab States of the Gulf will be the first victim.